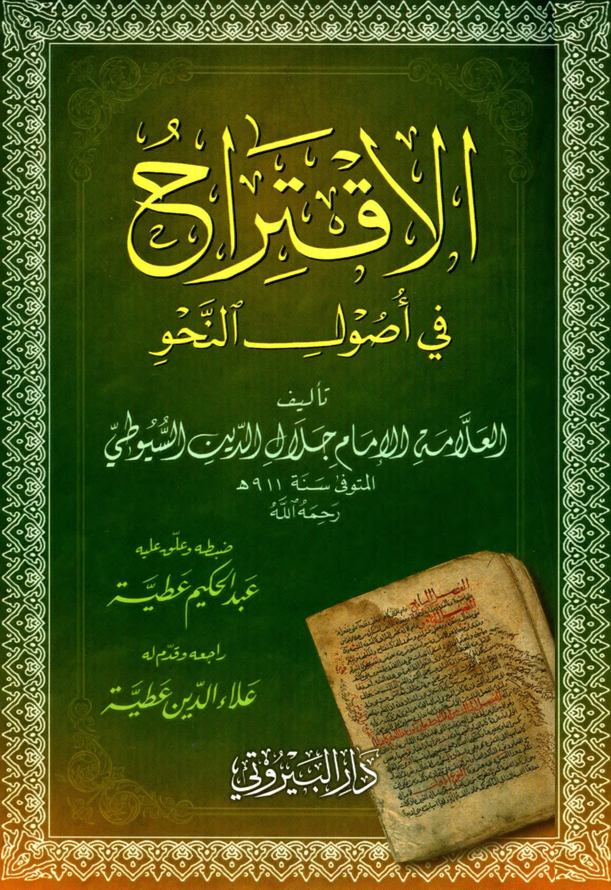

الاقتراح
في أصول النحو
تأليف
العلامة الإمام جلال الدين السيوطي
المتوفى سنة ٩١١هـ
رحمه الله
ضبطه وعلق عليه
عبد الحكيم عطية
راجعه وقدم له
علاء الدين عطية
دار البيروتي

الاقتراح في أصول النحو

تأليف

العلامة الإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١هـ

رحمه الله

ضبطه وعلق عليه

عبد الحكيم عطية

راجعه وقدم له

علاء الدين عطية

الطبعة الثانية

١٤٢٧ - ٢٠٠٦

طبعة مزيدة ومنقحة

اسم الكتاب: الاقتراح في أصول النحو

اسم المؤلف: جلال الدين السيوطي

اسم المحقق: عبد الحكيم عطية

عدد الصفحات: ١٧٦

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحقق



الحمد لله الذي جعل أصول العلم في القرآن الكريم، وشرف العرب بأن جعل لغتهم لغة كتابه الكريم، والصلاة والسلام على نبينا محمد صاحب الخلق العظيم الذي سار بالإنسانية نحو العلم والهدىٰ وأنقذها من الجهل والضلال.

وبعد: فمما لا شك فيه أن القرآن الكريم، هو العامل الوحيد الذي ضمن الحفاظ على اللغة العربية على مرِّ الدهور وتعاقب العصور، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]. ولقد كان للقرآن الكريم دوره الفعال في توحيد اللغة العربية، ونشرها وتعدد أغراضها ومعانيها وأساليبها وألفاظها، . . . ولما بدأ التأليف والتدوين عند المسلمين كان لتدوين العربية وعلومها نصيب وافر منه، ولكن التراث العربي القديم قد جمع علوم اللغة العربية في صفحاته دون تفريق أو تمييز بين نحو أو بلاغة أو تصريف أو عروض . . . إلخ، ثم بعد ذلك تطورت نظرية التأليف في اللغة العربية فصرنا نجد كتباً في النحو وأصوله وأخرى في البلاغة وغيرها في العروض، ولقد كان لأبي بكر بن السراج دور كبير في تفصيل مسائل أصول النحو وتمحيص دقائقه في كتابه (أصول النحو) ثم جاء بعده أبو الفتح ابن

جني وشارك في هذا الفن الجديد فألف كتابه (الخصائص) وتبعه ابن الأنباري فألف كتابه (لمع الأدلة) و(الإغراب في جدل الإعراب)... وبعد ذلك بقرون جاء الإمام السيوطي فألف كتابه (الاقتراح) وهو الذي بأيدينا فجاء كتابه جامعاً لأصول النحو، حاملاً لأنواعها، دقيقاً في كتبها ومباحثها ولم تقف همة السيوطي عند جمع المادة العلمية، مما كتبه المتقدمون، بل صال وجال في مباحث الكتاب وتوصل باستقرائها إلى أبحاث أنيقة، وأنظار دقيقة وتقريرات رائعة ومفيدة.

رحم الله الإمام السيوطي ورضي عنه فهو الذي لم يترك فناً ولا علماً إلا كتب أو شارك فيه.

والله سبحانه نسأله أن يوفقنا لإخراج تلك الكنوز الدفينة التي كتبها وألفها هؤلاء العلماء الأفذاذ، إنه خير مسؤول وخير مجيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

العمل في هذا الكتاب والهدف منه:

يكاد ينحصر العمل فيما يلي:

١ ـ تخريج الآيات والأحاديث والشواهد الشعرية.

٢ ـ توثيق ما أمكن من النصوص المنقولة من مصادرها.

٣ ـ ترجمة الأعلام ترجمة موجزة.

٤ ـ توضيح ما يحتاج إلى توضيح بضرب الأمثلة، والتدليل على بعض المسائل.

٥ ـ إتمام الشواهد الشعرية وبيان مواضع الاستشهاد.

٦ ـ شرح المفردات الغامضة عند اللزوم.

٧ ـ وضع مسارد للنصوص والأعلام والموضوعات.

أما الهدف من العمل وطبع الكتاب ونشره، فلعل أهم هدف هو توفيره بأيدي

الطلبة الدارسين بشكل مقبول حساً ومعنى، فيكون متوسط الحجم، معقول الثمن، مضبوط النص عليه من التعليقات الضرورية التي لا بُدَّ منها، من غير إرهاقه بإطالة الترجمات، وكثرة الفوارق بين النسخ والإحالات، ومن ثَمَّ كثرة عدد الصفحات. وإني لأرجو أن يتحقق الهدف من هذا العمل المتواضع.

والحمد لله رب العالمين.

كتبه

عبد الحكيم عطية

في ٢٠/ رجب/ ١٤٢٥

دمشق ٢٠٠٤/٩/٤

مقدمة

بقلم: علاء الدين عطية

الحمد لله الذي أنزل القرآن، خلق الإنسان، علمه البيان. والصلاة والسلام على أفصح خلقه لساناً، وأبلغهم كلاماً، وأكملهم بياناً، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وبعد: فإن فضل الله كبير على خلقه عامة، والعرب خاصة، حينما نزل القرآن ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥] فشرفهم بشرفه، وحفظ لهم لغتهم بحفظه فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] هذا الكتاب الذي قال الله تعالى عنه: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] قد اشتمل على أصول قواعد العلوم الشرعية والعربية. ولما كانت هذه العلوم لا تفهم إلا على ضوء اللغة العربية اهتم علماء الأمة بها، لأنها السبيل الوحيد لتحقيق هذه الغاية من كتاب الله، والتعرف على حكمه وأحكامه، وفوائده وأسراره.

ومن ثم كان الدين هو الدافع الأول عند سلفنا في نشأة العربية، فاهتمامهم بتطبيق أحكام الله تعالى، وفهمه وتدبره، دعاهم أولاً لأن يؤلفوا في الفقه والحديث، حيث لم تمض السنة الأولى من الهجرة حتى كتبوا حديث رسول الله ﷺ وبدؤوا التدوين فيه، فوضعت قواعده ومصطلحاته.

كما استنبطت الأحكام الفقهية ووضعت قواعدها وأصولها وكذا كان لعلم العقيدة (أصول الدين) أصوله ومتكلموه وفرقه ومذاهبه.

وفي نفس الوقت كانت العناية بالعربية، لا تقل أهمية عن بقية العلوم الشرعية فوضعت أسس القواعد النحوية، وتطورت مع ما تطور من العلوم، لنجد أبا الأسود الدؤلي المتوفى (٦٩هـ) أول من يكتب فيها، ثم يتابع العمل من بعده طبقات من النحاة، وضعوا القواعد العامة، وفرعوا عليها المسائل، فوضعت الأبواب، والفصول ونسقت مسائلها ورتبت. وهكذا سار الأمر حتى جاء دور علم (أصول النحو) حيث كان يسير ببطء رُويداً رويداً في حنايا ما كتب ودُوِّن في اللغة العربية، ليظهر علماً له قواعده ومصطلحاته مع اللغوي النحوي أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٣هـ)، في كتابه: الخصائص. الذي ضمنه أهم أبحاث هذا العلم وأجلها، وإن كانت قد طرحت في ثنايا جهود من سبقه من علماء العربية أمثال: سيبويه عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ) وأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) وغيرهما.

واستمر الحال هكذا في تطور بطيء إلى المئة السادسة للهجرة فإذا بابن الأنباري كمال الدين (ت: ٥٧٧هـ) يضع كتابه: لمع الأدلة، والإغراب في جدل الإعراب، ليكون هذا العلم للنحو بمثابة علم: أصول الفقه للفقه، فيقدي علماء العربية بعلماء الشريعة في وضع أسس ووضع مصطلحاته وترتيبه وتنسيقه. وهكذا تتابعت الجهود، واستمرت إلى المئة العاشرة للهجرة فإذا بجهود هؤلاء التي ربما قد ضاع الكثير منها، أو لم يعن بها كثيراً تظهر من جديد في كتب الإمام السيوطي، الذي اطلع عليها واستفاد منها، كما صرح هو بذلك في مقدمة كتابه الاقتراح: بأنه قد أخذ من الخصائص لابن جني، وأنه قد اطلع على ما كتب ابن الأنباري الذي ضمنه كتابه الاقتراح.

وهكذا استفاد السيوطي من أعمال سابقيه في العربية عامة وفي أصول النحو خاصة، ولكن مهما يكن الأمر فإن له سبق الجمع والترتيب والتنسيق والتبويب، وأنه قد اشتهر بذلك فإذا به يصدر كتابه الاقتراح.

ولا ينكر أحد ما للإمام السيوطي من جهود كبيرة ربما يعجز عنها مكاتب في التأليف والتحقيق قام بها بنفسه.

يكفيه أنها ما كاد يترك علماً من العلوم إلا وكتب فيه. هذا وقد زادت مؤلفاته عن الستمائة.

ومن أشهر مؤلفاته في العربية:

١ ـ همع الهوامع. ٢ ـ الأشباه والنظائر.

٣ ـ المزهر في اللغة. ٤ ـ بغية الوعاة.

فجزاه الله تعالى خيراً وكل علماء المسلمين الذين بذلوا كل ما في وسعهم في خدمة دينهم ولغتهم، وأسأل الله تعالى أن يكتب لي حظاً معهم في هذا الخير الكبير.

هذا وإني لأرجو أن يتحقق الهدف من هذا العمل المتواضع الذي قام به ولدي عبد الحكيم، وإنه لمدعاة للأمل والتفاؤل أن يكون إخراج هذا الكتاب باكورة أعماله في التحقيق، كما وأسأل الله مزيداً من التوفيق في خدمة هذا الدين له ولإخوانه من طلاب العلم العاملين.

والحمد لله رب العالمين.

ترجمة الإمام السيوطي

لنفسه كما في كتابه حسن المحاضرة

وإنما ذكرت ترجمتي في هذا الكتاب اقتداءً بالمحدثين قبلي، فقلّ أن ألف أحد منهم تاريخاً إلا ذكر ترجمته فيه، وممن وقع له ذلك: الإمام عبد الغافر الفارسي في «تاريخ نيسابور» وياقوت الحموي في «معجم الأدباء»، ولسان الدين بن الخطيب في «تاريخ غرناطة»، والحافظ تقي الدين الفاسي في «تاريخ مكة»، والحافظ أبو الفضل بن حجر في «قضاة مصر»، وأبو شامة في «الروضتين» وهو أروعهم وأزهدهم ـ فأقول:

أما جدي الأعلى همام الدين، فكان من أهل الحقيقة، ومن مشايخ الطرق ـ وسيأتي ذكره في قسم الصوفية ـ ومن دونه كانوا من أهل الوجاهة والرياسة، منهم من ولي الحكم ببلده، ومنهم من ولي الحسبة بها، ومنهم من كان تاجراً في صحبة الأمير شيخون، وبنى بأسيوط مدرسة ووقف عليها أوقافاً، ومنهم من كان متمولاً، ولا أعلم منهم من خدم العلم حق الخدمة إلا والدي ـ وسيأتي ذكره في قسم فقهاء الشافعية ـ أما نسبتنا إلى الخضيري فلا أعلم ما تكون هذه النسبة إلا الخضرية ـ محلة ببغداد ـ وقد حدثني من أثق به أنه سمع والدي رحمه الله يذكر أن جده الأعلى كان أعجمياً، أو من الشرق، فالظاهر أن النسبة إلى المحلة المذكورة.

وكان مولدي بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمان مئة،

وحملت في حياة أبي إلى الشيخ محمد المجذوب، رجل كان من الأولياء بجوار المشهد النفيسي، فبرَّك عليَّ، ونشأت يتيماً فحفظت القرآن ولي دون ثمان سنين، ثم حفظت العمدة، ومنهاج الفقه، والأصول، وألفية ابن مالك، وشرعت في الاشتغال بالعلم في مستهل سنة أربع وستين، فأخذت الفقه والنحو عن جماعة من الشيوخ، وأخذت الفرائض عن العلامة فرضيّ زمانه الشيخ شهاب الدين الشارمساحي، الذي كان يقال: إنه بلغ السن العالية، وجاوز المائة بكثير - والله أعلم بذلك - قرأت عليه في شرحه على المجموع.

وأجزت بتدريس العربية في مستهل سنة ست وستين، ولقد ألفت في هذه السَّنة، فكان أول شيء ألفته: شرح الاستعاذة والبسملة، وأوقفت عليه شيخنا شيخ الإسلام علم الدين البلقيني، فكتب عليه تقريظاً، ولازمته في الفقه إلى أن مات، فلازمت ولده، فقرأت عليه من أول «التدريب» لوالده إلى «الوكالة» وسمعت عليه من أول «الحاوي الصغير» إلى «العدد»، ومن أول «المنهاج» إلى «الزكاة»، ومن أول «التنبيه» إلى قريب من الزكاة، وقطعة من «الروضة»، وقطعة من تكملة «شرح المنهاج» للزركشي، ومن «إحياء الموات» إلى «الوصايات» أو نحوها.

وأجازني بالتدريس والإفتاء، من سنة ست وسبعين، وحضر تصديري، فلما توفي سنة ثمان وسبعين، لزمت شيخ الإسلام شرف الدين المناوي، فقرأت عليه قطعة من «المنهاج»، وسمعته عليه في التقسيم إلا مجالس فاتتني، وسمعت دروساً من «شرح البهجة» ومن حاشيته عليها، ومن تفسير البيضاوي.

ولزمت في الحديث والعربية شيخنا الإمام العلامة تقي الدين الشبلي الحنفي، فواظبته أربع سنين، وكتب لي تقريظاً على «شرح ألفية ابن مالك» وعلى «جمع الجوامع» في العربية تأليفي وشهد لي غير مرة، بالتقدم في العلوم بلسانه وبنانه، ورجع إلى قولي مجرداً في حديث، فإنه أورد في حاشيته على «الشفاء» حديث أبي الجمرا في الإسرا، وعزاه إلى تخريج ابن ماجة، فاحتجت إلى إيراده بسنده، فكشفت ابن ماجة في مظنته فلم أجده، فمررت على الكتاب كله فلم أجده فاتهمت نظري، فمررت مرة ثانية فلم أجده فعدت ثالثة فلم أجده، ورأيته في معجم الصحابة لابن قانع، فجئت إلى الشيخ فأخبرته، فبمجرد ما سمع مني ذلك أخذ

نسخته وأخذ القلم فضرب على لفظ «ابن ماجة»، وكتب «ابن قانع» وألحق «ابن قانع» في الحاشية، فأعظمت ذلك وهبته لعظم منزلة الشيخ في قلبي، واحتقاري في نفسي، فقلت: ألا تصبرون لعلكم تراجعون؟! فقال: إنما قلدت في قولي ابن ماجة البرهان الحلبي، ولم أنفك عن الشيخ إلى أن مات».

والإمام السيوطي درس التفسير والأصول والعربية والمعاني على العلامة محي الدين الكافيجي أربع عشرة سنة.

ودرس التوضيح والكشاف وتلخيص المفتاح على الشيخ سيف الدين الحنفي.

وشرع في التصنيف في سنة ست وستين، وبلغت مؤلفاته ثلاث مئة كتاب، وقيل: ضعف ذلك، بالإضافة إلى كتب لم يرضَ عنها فأعدمها.

وسافر إلى بلاد الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب، وكان يتمنى أن يصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البلقيني، وفي الحديث إلى رتبة ابن حجر، وحج وشرب من ماء زمزم بنية ذلك، ولقد أفتى في مستهل سنة إحدى وسبعين، وأملى الحديث في مستهل سنة اثنتين وسبعين.

وكان عالماً في التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع.

وهو يقول عن إلمامه بهذه العلوم: «والذي أعتقده أن الذي وصلت إليه من هذه العلوم السبعة سوى الفقه والنقول التي اطلعت عليها، لم يصل إليه ولا وقف عليه أحد من أشياخي فضلاً عمن دونهم.

أما الفقه فلا أقول ذلك فيه، بل شيخي فيه أوسع نظراً، وأطول باعاً».

وغير العلوم السابقة كان له إلمام بمعرفة أصول الفقه والجدل والتصريف، وإلمام أقل من ذلك في الإنشاء والترسل والفرائض ويليها القراءات فالطلب.

وقد كملت عنده مؤهلات الاجتهاد، فنراه يقول: «ولو شئت أن أكتب في كل مسألة مصنفاً بأقوالها وأدلتها النقلية والقياسية، ومداركها ونقوضها وأجوبتها، والموازنة بين اختلاف المذاهب فيها، لقدرت على ذلك من فضل الله لا بحولي ولا قوتي، فلا حول ولا قوة إلا بالله، ما شاء الله، لا قوة إلا بالله».

ومن مؤلفاته: المزهر، والأشباه والنظائر، وبغية الوعاة، والدر المنثور، والجامع الكبير، والجامع الصغير، وهمع الهوامع، وشرح ألفية ابن مالك، وغير ذلك كثيرة.

وفي نهاية حياته[1] ترك التدريس واعتزل الناس وتجرد للعبادة، وألف كتابه «التنفيس في الاعتذار عن الفتيا والتدريس».

ولقد كان عفيف النفس لا يذهب إلى ذي جاه أو سلطان، وكان الأمراء والوزراء يأتون لزيارته، ويعرضون هباتهم عليه فلا يقبلها، وروي أن السلطان الغوري أرسل إليه مرة خصياً وألف دينار، فرد الدنانير ولم يقبلها، وأخذ الخصي فأعتقه، وجعله خادماً في الحجرة النبوية.

وأرسل للسلطان من يقول له: «لا تعد قط تأتينا بهدية فإن الله أغنانا عن ذلك».

ولكثرة تلاميذه ووفرة علومه، تحامل عليه بعض أقرانه ومعاصروه، فرموه بما هو براء منه، ومن هؤلاء المؤلف شمس الدين السخاوي صاحب كتاب «الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع» فقد تناول في ترجمته للسيوطي علمه وخلقه بالتجريح والتشهير.

وقد دفع ذلك التجريح الإمام السيوطي للرد عليه، فألّف مقامة أسماها «الكاوي على تاريخ السخاوي».

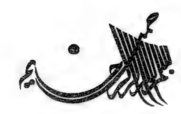
كما أن تلاميذه قاموا بالدفاع عنه أيضاً.

وهكذا بعد حياة حافلة بالعلم والتأليف والدراسة والمعرفة، وافته منيته في يوم الخميس التاسع من جمادى الأولى سنة ٩١١ هـ رحمه الله رحمة واسعة.

---

(١) انظر مقدمة بغية الوعاة للأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم.

[مقدمة المؤلف]



يقول الفقير إلى الله تعالى جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي:

الحمد لله الذي أرشد لابتكار هذا النمط، وتفضَّل بالعفو عمَّا صدر عن العبد على وجه السهو والغَلَط، وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة لا وَكْسَ فيها ولا شَطَطَ، وأَشهد أنَّ سيدنا محمداً عبده ورسوله، أفضل مَنْ عليه جبريل بالوحي هبط ﷺ، وعلى آله وصحبه الذين هم لأتبَاعه خير فَرَط.

هذا كتاب غريب الوضع، عجيب الصنع، لطيف المعنى، طريف المبنى، لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، في علم لم أُسبق إلى ترتيبه ولم أُتقدَّم إلى تهذيبه، وهو «أصول النحو» الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه، وإن وقع في متفرِّقات كلام بعض المؤلفين، وتشتّت في أثناء كتب المصنِّفين، فجمْعُهُ وترتيبه صنع مخترع، وتأصيله وتبويبه وضع مُبتَدَع، لأُبرِز في كلِّ حين للطالبين ما تبتهج به أنفس الراغبين.

وقد سميته بـ «**الاقتراح في علم أصول النحو**» ورتبته على مقدمات وسبعة كتب.

واْعلم أني قد استمددت في هذا الكتاب كثيراً من كتاب «الخصائص» لابن جنى، فإنه وضعه في هذا المعنىٰ، وسمَّاه «أصول النحو» لكن أكثره خارج عن هذا المعنى، ليس مرتباً، وفيه الغثُّ والسمين والاستطرادات، فلخصت منه جميع ما يتعلق بهذا المعنى، بأوجز عبارة وأرشقها وأوضحها، معزوّاً إليه، وضممت إليه

نفائس أُخَر، ظفرت بها في متفرقات كتب اللغة والعربية والأدب وأصول الفقه، وبدائع استخرجتها بفكري.

ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه، في الأبواب والفصول والتراجم، كما ستراه واضحاً بيناً إن شاء الله تعالى.

ثم بعد تمامه، رأيت الكمال بن الأنباري قال في كتابه «نزهة الألباء في طبقات الأُدَباء»[1] (علوم الآداب ثمانية: اللغة، والنحو، والتصريف، والعروض، والقوافي، وصنعة الشعر، وأخبار العرب، وأنسابهم.

ثم قال: وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما: علم الجدل في النحو، وعلمَ أصول النحو، فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه، من قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد، إلى غير ذلك على حدِّ أصول الفقه، فإنَّ بينهما من المناسبة مالا خفاء به؛ لأنَّ النحو معقول من منقول، كما أنَّ الفقه معقول من منقول). هذه عبارته.

فتطلبت هذين الكتابين حتى وقفت عليهما، فإذا هما لطيفان جِدّاً، وإذا في كتابي هذا من القواعد المهمة والفوائد، ما لم يسبق إليه أحد، ولم يُعرِّج في واحد منهما عليه، فأما الذي في أصول النحو، فإنه في كراستين صغيرتين سماه: «لمع الأدلَّة» ورتبه على ثلاثين فصلاً:

الأول: في معنى أصول النحو وفائدته.

الثاني: في أقسام أدلَّة النحو.

الثالث: في النقل.

الرابع: في انقسام النقل.

الخامس: في شرط نقل المتواتر.

السادس: في شرط نقل الآحاد.

---

(١) (ص: ٨٩).

السابع: في قبول نقل أهل الأهواء.

الثامن: في قبول المرسل والمجهول.

التاسع: في جواز الإجازة.

العاشر: في القياس.

الحادي عشر: في تركيب القياس[1].

الثاني عشر: في الردِّ على من أنكر القياس.

الثالث عشر: في حلِّ شبَه تُورَد على القياس.

الرابع عشر: في أقسام القياس.

الخامس عشر: في قياس الطرد.

السادس عشر: في كون الطرد شرطاً في العلَّة.

السابع عشر: في كون العكس شرطاً في العلَّة.

الثامن عشر: في جواز تعليل الحكم بعلَّتين فصاعداً.

التاسع عشر: في إثبات الحكم في محلِّ النقل[2] بماذا يثبت؟ بالنقل أم بالقياس؟.

العشرون: في العلة القاصرة[3].

الحادي والعشرون: في إبراز الإخالة والمناسبة عند المطالبة.

الثاني والعشرون: في الأصل الذي يُرَدُّ إليه الفرع إذا كان مختلفاً فيه.

الثالث والعشرون: في إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الإخالة.

---

(١) هذا العنوان غير موجود في لمع الأدلَّة، وكذلك لم يذكر السيوطي ـ رحمه الله ـ قياس الشبه الذي ذكره ابن الأنباري.

(٢) في «لمع الأدلة»: إثبات الحكم في محلِّ النص.

(٣) في «لمع الأدلة»: قياس العلة.

الرابع والعشرون: في ذكر ما يلحق بالقياس وما يتفرع عليه من وجوه الاستدلال.

الخامس والعشرون: في الاستحسان.

السادس والعشرون: في المعارضة.

السابع والعشرون: في معارضة النقل بالنقل.

الثامن والعشرون: في معارضة القياس بالقياس.

التاسع والعشرون: في استصحاب الحال.

الثلاثون: في الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه.

وأما الذي في جدل النحو، فإنه في كراسة لطيفة سماه بـ «الإغراب في جدل الإعراب» ورتبه على اثني عشر فصلاً:

الأول: في السؤال.

الثاني: في وصف السائل.

الثالث: في وصف المسئول به.

الرابع: في وصف المسئول منه.

الخامس: في وصف المسئول عنه.

السادس: في الجواب.

السابع: في الاستدلال.

الثامن: في الاعتراض على الاستدلال بالنقل.

التاسع: في الاعتراض على الاستدلال بالقياس.

العاشر: في الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال.

الحادي عشر: في ترتيب الأسئلة.

الثاني عشر: في ترجيح الأدلة. انتهى.

وقد أخذت من الكتاب الأول اللباب، وأدخلته معزواً إليه في خلل هذا الكتاب، وضممت خلاصة الثاني في مباحث العلة.

وضممت إليه من كتابه «الإنصاف في مباحث الخلاف» جملة، ولم أنقل من كتبه حرفاً إلا مقروناً بالعزو إليه ليُعرف مقام كتابي من كتابه، ويتميز عند أُولي التمييز جليل نصابه، وإلى الله الضراعة في حسن الختام والقَبول، فلا ينفع العبد إلا ما مَنَّ بقبوله والسلام.

۞ ۞ ۞

الكلام في المقدمات

فيها مسائل:

المسألة الأولى

[في حدِّ أصول النحو]

[المسألة] الأولى: أصول النحو: «علم يُبْحَثُ فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلَّتُه، وكيفيةُ الاستدلال بها، وحالُ المستدل».

فقولي: (علم) أي: صناعة، فلا يرد ما أُورد على التعبير به في حدِّ أصول الفقه، من كونه يلزم عليه فقدُه إذا فُقِدَ العالم به؛ لأنه صناعة مدوَّنة مقرَّرة وُجِدَ العالم به أَم لا.

وقولي: (عن أدلة النحو) يُخرِجُ كلَّ صناعة سواه وسوى النحو، وأدلة النحو الغالبة أربعة.

قال ابن جني في الخصائص [١/١٨٩]: أدلة النحو ثلاثة: السماع والإجماع والقياس.

وقال ابن الأنباري في أصوله [لمع الأدلة: ٨١]: أدلة النحو ثلاثة: نقل وقياس

واستصحاب حال، فزاد الاستصحاب، ولم يذكر الإجماع(١)، فكأنه لم يرَ الاحتجاج به في العربية، كما هو رأي قوم، وقد تحصَّل مما ذكراه أربعة، وقد عقدت لها أربعة كتب.

وكلٌّ من الإجماع والقياس لا بدَّ له من مستند من السماع كما هما في الفقه كذلك، ودونها الاستقراء، والاستحسان، وعدم النظير، وعدم الدليل، المعقود لها الكتاب الخامس.

وقولي: (الإجمالية) احترازٌ من البحث عن التفصيلية، كالبحث عن دليل خاص بجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار(٢)، وبجواز الإضمار قبل الذكر في باب الفاعل والمفعول(٣)، وبجواز مجيء الحال من المبتدأ(٤)، وبجواز مجيء التمييز مؤكداً(٥)، ونحو ذلك؛ فهذه وظيفة علم النحو نفسه لا أصوله.

وقولي: (من حيث هي أدلَّته) بيان لجهة البحث عنها، أي: البحث عن القرآن بأنه حجة في النحو؛ لأنه أفصح الكلام سواء كان متواتراً أم آحاداً، وعن السنة كذلك بشرطها الآتي، وعن كلام من يوثق بعربيَّته كذلك، وعن إجماع أهل البلدين كذلك، أي: أنَّ كلّاً مما ذكر يجوز الاحتجاج به دون غيره، وعن القياس وما يجوز من العلل فيه ومالا يجوز.

---

(١) يقول ابن الأنباري في «لمع الأدلة»: وقد تلقت الأمة منه ذلك الوضع بالقبول ولم ينكر ذلك منكر مع اشتهاره وإظهاره فكان إجماعاً والإجماع حجة قاطعة المرجع. فهذا الكلام يثبت خلاف ما ينفيه السيوطي عن عدم احتجاج ابن الأنباري بالإجماع وهو ظاهر من قوله. ١ هـ.

(٢) وذلك كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١]، بعطف الأرحام على الضمير من (به) من غير إعادة حرف الجر والقياس: وبالأرحامِ.

(٣) كقول الشاعر:

جزى ربه عني عدي بن حاتم ... جزاء الكلاب العاديات وقد فعل

حيث أعاد ضمير من (ربه) على (عدي) وهو متأخر لفظاً ورتبة.

(٤) كقول الشاعر:

تُعيِّرنا أننا عالة ... نحن صعاليك وأنتم ملوكاً

(فملوكاً) حال من الضمير (نحن) وهو مذهب الكوفيين، ومنعه البصريون.

(٥) كقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، فشهراً: تمييز مؤكد لما قبله.

وقولي: (وكيفية الاستدلال بها) أي عند تعارضها ونحوه، كتقديم السماع على القياس، واللغة الحجازية على التميمية إلا لمانع، وأقوى العلَّتين على أضعفهما، وأخف الأقبحين على أشدهما قبحاً، إلى غير ذلك، وهذا هو المعقود له الكتاب السادس.

وقولي: (وحال المستدِل) أي: المستنبط للمسائل من الأدلة المذكورة، أي: صفاته وشروطه، وما يتبع ذلك من صفة المقلِّد والسائل، وهذا هو الموضوع له الكتاب السابع.

وبعد أن حررت هذا الحدَّ بفكري وشرحته، وجدت ابن الأنباري [**لمع الأدلة**: ٨٠] قال: أصول النحو: أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أنَّ أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله.

وفائدته: التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع[1] الاطلاع على الدليل؛ فإنَّ المُخْلِدَ إلى التقليد، لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفكُّ في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب. وهذا جميع ما ذكره في الفصل الأول بحروفه [**لمع الأدلة**: ٨١].

المسألة الثانية

[حدود النحو]

للنحو حدود شتى، وأليقها بهذا الكتاب قول ابن جني في الخصائص [١/ ٣٤]: انتحاء سَمْتِ كلام العرب في تصرُّفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير، والإضافة وغير ذلك؛ لِيَلحق مَنْ ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، وأصله مصدر (نحوت) بمعنى: قصدت ثم خُصَّ به انتحاء هذا القبيل من العلم، كما أن الفقه في الأصل: (فقهت) بمعنى: فهمت ثم خص به علم الشريعة. انتهى.

وقال صاحب المستوفي[2]: النحو: صناعة علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ

---

(١) اليفاع: المكان المرتفع من الأرض. اللسان (يفع).

(٢) صاحب المستوفي أبو سعيد علي بن مسعود بن محمد بن الحكيم القاضي الفرغاني، كشف الظنون: (٢/ ١٦٧٥)، بغية الوعاة: (٢/ ٢٠٦).

العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم؛ لتُعْرَف النسبةُ بين صيغة النظم، وصورة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى.

وقال الخضراوي[1]: النحو: علم بأقيسة تغير ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب.

وقال ابن عصفور[2]: النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها.

وانتقده ابن الحاج[3] بأنه ذكر ما يُستَخْرَج به النحو، وتبيين ما يُستَخْرَجُ به الشيء ليس تبيناً لحقيقة النحو، وبأنَّ فيه: أن المقاييس شيء غير النحو، وعلم مقاييس كلام العرب هو النحو.

وقال صاحب البديع[4]: النحو: صناعة علمية يعرف بها أحوال كلام العرب، من جهة ما يصح ويفسد في التأليف؛ ليُعرَف الصحيح من الفاسد، وبهذا يعلم أن المراد بـ (العلم) المصدَّر به حدود العلوم الصناعية، ويندفع الإيراد الأخير على كلام ابن عصفور.

وقال ابن السراج[5]: في الأصول: [١/ ٣٥] النحو علم استخرجه المتقدِّمون من استقراء كلام العرب.

---

(١) محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي عالم بالعربية توفي سنة (٦٤٦هـ) وهو صاحب كتاب «الإفصاح». كشف الظنون (١/ ٢١٣).

(٢) ابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي حامل لواء العربية في الأندلس، توفي سنة (٦٦٣هـ). بغية الوعاة: (٢/ ٢١٠).

(٣) أحمد بن محمد الأشبيلي توفي سنة (٦٤١هـ). بغية الوعاة: (١/ ٣٥٩).

(٤) كتاب البديع في النحو، لأبي الحسن علي بن عيسىٰ بن الفرج الربعي المتوفي سنة (٤٢٠) وهو عالم بالعربية. ذيل كشف الظنون: (٣/ ١٧٢).

(٥) ابن السراج محمد بن السري أبو بكر البغدادي النحوي، تلميذ المبرد، توفي سنة (٣١٦هـ). معجم الأدباء: (١٨/ ١٩٧).

المسألة الثالثة

[حدُّ اللغة، وهل هي من وضع الله تعالى أو البشر]

قال في الخصائص [١/٣٣]: حدُّ اللُّغة: أصواتٌ يعبِّر بها كلُّ قوم عن أغراضهم.

واختلف: هل هي بوضع الله أو البشر؟ على مذاهب:

أحدهما وهو مذهب الأشعري: أنها بوضع الله، واختلف على هذا، هل وصل إلينا علمها بالوحي إلى نبيٍّ من أنبيائه؟ أو بخلق أصوات في بعض الأجسام تدل عليها وإسماعها لمن عرفها ونقلها؟ أو بخلق العلم الضروري في بعض العباد بها؟

على ثلاثة آراء أرجحها **الأول**، ويدل له ولأصل المذهب قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ **[البقرة: ٣١]** أي: أسماء المسميات. قال ابن عباس: علمه اسم الصحفة والقدر حتى الفسوة والفسية. وفي رواية عنه: عرض عليه أسماء ولده إنساناً إنساناً والدواب، فقيل: هذا الحمار، هذا الجمل، هذا الفرس، أخرجهما ابن أبي حاتم **في تفسيره**.

وتعليمه تعالى دالٌّ على أنه الواضع دون البشر، وأن وصولها بالوحي إلى آدم، ومال إلى هذا القول ابن جنى، ونقله عن شيخه أبي علي الفارسي(١)، وهما من المعتزلة.

والمذهب الثاني: أنها اصطلاحية وضعها البشر، ثم قيل: وضعها آدم، وتأوَّلَ ابن جني الآية على أن معنى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ﴾ أقدره على وضعها.

وقيل: لعله كان يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً، فيحتاجون إلى الإبانة عن الأشياء المعلومة، فوضعوا لكل واحد منها لفظاً إذا ذكر عرف به.

وقيل: أصل اللغات كلها من الأصوات المسموعات، كَدوِيِّ الريح والرعد،

---

(١) الفارسي أبو علي الحسن بن محمد بن عبد الغفار توفي في بغداد سنة (٣٧٧هـ) «بغية الوعاة» (١/ ٤٩٦).

وخرير الماء، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونهيق الحمار، ونحو ذلك، ثم وُلِدَت اللغات عن ذلك فيما بعد، واستحسنه ابن جني[1].

والمذهب الثالث: الوقف، أي: لا يُدْرَىٰ أهي من وضع الله أو البشر؟ لعدم دليل قاطع في ذلك، وهو الذي اختاره ابن جني أخيراً.

تنبيهان:

الأول: زعم بعضهم أنه لا فائدة لهذا الخلاف، وليس كذلك، بل ذُكِرَ له فائدتان:

الأولى: فقهية، ولذا ذكرت هذه المسألة في أصوله.

والأخرى: نحوية، ولهذا ذكرتها في أصوله تبعاً لابن جني في «الخصائص» وهي جواز قلب اللغة، فإن قلنا: إنها اصطلاحية جاز وإلا فلا، وإطباق أكثر النحاة على أن المصحَّفات[2] ليست بكلام، ينبغي أن يكون من هذا الأصل.

الثاني: قال ابن جني [**الخصائص**: ٤٢٨/٢]: الصواب ـ وهو رأي أبي الحسن الأخفش[3]، سواء قلنا بالتوقيف أم بالاصطلاح ـ أن اللغة لم توضع كلُّها في وقت واحد، بل وقعت متلاحقة متتابعة، قال الأخفش: اختلاف لغات العرب إنما جاء من قِبَل أنَّ أوَّل ما وضع منها وضع على خلافٍ، وإن كان كله مسوقاً على صحَّة وقياس، ثم أحدثوا من بعدُ أشياء كثيرة للحاجة إليها، غير أنَّها على قياس ما كان وضع في الأصل مختلفاً.

---

(١) قال ابن جني في الخصائص بعد أن عرض للمذهبين: فأقف بين تين الخليتين حسيراً، وأكاثرهما فأنكفئ مكثوراً، وإن خطر خاطر فيما بعد، يعلق الكف بإحدى الجهتين، ويكفها عن صاحبتها قلنا به وبالله التوفيق (ا.هـ) الخصائص: (٤١/١).

(٢) **المصحفات**: هي ما يتصحف في الكلام أي يتغير، والتصحيف: هو الاختلاف في شكل أو نقط الحرف كما نقول في حمزة جَمْرَة. وأما التحريف: فهو تغيير الكلمة باختلاف حرف أو حروف كما تقول في: كتب، كتم، ا.هـ أفاده أستاذنا الدكتور حسان الطيان حفظه الله. التعريفات: (٧٥).

(٣) **أبو الحسن سعيد بن سعدة** إمام في النحو، من أكبر تلاميذ سيبويه، توفي سنة (٢١٥). بغية الوعاة: (٥٩٠/١). الأعلام: (١٠١/٣).

قال: ويجوز أن يكون الموضوع الأوَّل ضرباً واحداً، ثم رأى مَنْ جاء بعد أنْ خَالَفَ قياس الأوَّل إلى قياسٍ ثانٍ جارٍ في الصحة مجرى الأول.

قال: وأما أيُّ الأجناس الثلاثة الاسم والفعل والحرف وضع قبل؟ فلا يُدْرَىٰ ذلك، ويحتمل في كلٍّ من الثلاثة أنه وضع قبل، وبه صرَّح أبو علي، قال: وكان الأخفش يذهب إلى أنَّ ما غُيِّر لكثرة استعماله إنما تصورته العرب قبل وضعه، وَعَلِمَتْ أنه لا بُدَّ من كثرة استعمالها إيَّاه، فابتدءوا بتغييره، علماً بأن لا بُدَّ من كثرته الداعية إلى تغييره.

قال: ويجوز أن يكون كانت قديماً معربة، فلما كثرت غُيِّرَتْ فيما بعد.

قال: والقول عندي هو الأول؛ لأنه أَدلُّ على حكمتها، وأَشهدُ لها بعلمها بمصاير أمرها، فتركوا بعض الكلام مبيناً غير معرب، نحو: أمسِ وأينَ وكيفَ وكمْ وإذا وحيثُ وقبلَ، علماً بأنهم سيستكثرون منها فيما بعد، فيجب لذلك تغييرها **[الخصائص: ٢/ ٣١]**.

المسألة الرابعة

في مناسبة الألفاظ للمعاني

قال في الخصائص [٢/ ١٥٢]: هذا موضع شريف نبَّه عليه الخليل وسيبويه وتلقته الجماعة بالقبول.

قال الخليل: كأنهم توهَّموا في صوت الجندب استطالة **فقالوا**: صر، وفي صوت البازي تقطيعاً فقالوا: صرصر.

وقال سيبويه [الكتاب ٤/ ١٤] في المصادر التي جاءت على الفَعَلَان: إنها تأتي للاضطراب والحركة نحو: الغَلَيَان والغَثَيَان، فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال .

قال ابن جني [٢/ ١٥٣]: وقد وجدت أشياء كثيرة من هذا النمط.

من ذلك المصادر الرباعية المضعَّفة تأتي للتكرير، نحو: الزَّعْزَعَة والقَلْقَلَة والصَّلْصَلَة والقَعْقَعَة والقَرْقَرَة[١].

والفَعَلَى تأتي للسرعة، نحو: الجَمَزَى والوَلَقَى[٢].

ومن ذلك باب استفعل، جعلوه للطلب لما فيه من تقدم حروف زائدة على الأصول كما يتقدم الطلب الفعل، وجعلوا الأفعال الواقعة من غير **طلب إنما** تفجأ حروفها الأصول، أو ما ضارع الأصول، نحو خرج وأكرم[٣].

وكذلك جعلوا تكرير العين دالاً على تكرير الفعل، نحو: فَرَّحَ وكَسَّرَ، فجعلوا قوَّة اللفظ لقوَّة المعنى، وخصُّوا بذلك العين لأنها أقوى من الفاء واللام، إذ هي واسطة لهما ومكفوفة بهما، فصارا كأنهما سياج لها، ومبذولان للعوارض دونها، ولذلك تجد الإعلال بالحذف دونها.

ومن ذلك قولهم: الخَضْم لأكل الرَّطب، والقَضْم لأكل اليابس، فاختاروا الخاء لرخاوتها للرَّطب، والقاف لصلابتها لليابس.

والنَّضْح للماء ونحوه، والنَّضْخ أقوى منه، فجعلوا الحاءَ لرقتها للماءِ الخفيفِ، والخاءَ لغلظها لما هو أقوى.

ومن ذلك قولهم: القدُّ طولاً، والقطُّ عرضاً؛ لأنَّ الطاء أحصرُ للصوت وأسرع قطعاً له من الدال المستطيلة، فجعلوها لقطع العرض لقربه وسرعته، والدال المستطيلة لِمَا طال من الأثر، وهو قطعه طولاً، وهذا الباب واسع جدًّا لا يمكن استقصاؤه[٤].

---

(١) **الصلصلة**: صفاء صوت الرعد. اللسان: صلل (١١/ ٣٨١).

القعقعة: حكاية صوت السلاح. اللسان: قعع (٨/ ٢٨٦).

القرقرة: الهدير، ويقال: قرقر البعير: إذا هدر ورجَّع صوته. أو جلدة الوجه، أو الأرض اللينة. اللسان: قرر (٥/ ٩١).

(٢) **الجمزىٰ**: نوع من سير الإبل. اللسان جمز (٥/ ٣٢٣).

الولقى: يقال: ناقة ولقىٰ أي سريعة العدو. اللسان ولق (١٠/ ٣٨٤).

(٣) يعني أن الكلمة الخالية عن الطلب تأتي حروفها الأصول فجأة دون حروف زائدة تتقدمها، (خرج) مثال لما يفجأ مباشرة و(أكرم) مثال لما شابه الفعل الذي حروفه كلها أصول.

(٤) لكن السيوطي يعقب على هذا الباب برأي معتدل وسديد يقول: إنه ليس معتَمَداً في اللغة ولا يصح أن ينبسط به. وسببه إهمال العرب المتقدمين له ا.هـ المزهر: (١/ ٣٤٧).

المسألة الخامسة

في الدلالات النحوية

الدلالات النحوية ثلاث: لفظية، وصناعية، ومعنوية، **قال في الخصائص [٣/ ٩٨]**: وهي في القوَّة على هذا الترتيب.

قال: وإنما كانت الصناعيَّةُ أقوى من المعنوية من قِبَلِ أنها وإنْ لم تكن لفظاً فإنها صورة يحملها اللفظ ويُخرَّجُ عليها، ويستقر على المثال المعتزم بها، فلمَّا كانت كذلك لحقت بحكمه، وجرت مجرى اللفظ المنطوق به، فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهَدة، وأما المعنى فدلالته لاحقة بعلوم الاستدلال، وليست في حيز الضروريات.

مثال ذلك الأفعال، ففي كلٍّ واحد منها الدلالات الثلاث: فإنه يدل بلفظه على مصدره، وببنائه وصيغته الصناعية على زمانه، وبمعناه على فاعله، **فالأولان**: مسموعان، **والثالث**: إنما يدرك بالنظر من جهة أنَّ كل فعل لا بُدَّ له من فاعل؛ لأن وجود فعل من غير فاعل محال[1].

قال الخضراوي في الإفصاح: ودلالة الصيغة: هي المسماة دلالة التضمن، والدلالة المعنوية: هي المسماة دلالة اللزوم.

وقال أبو حيان[2] في «تذكرته»: في دلالة اللفظ ثلاثة مذاهب:

أحدهما: إنما يدل على الحدث بلفظه، وعلى الزمان بصيغته أي: كونه على

---

(١) قال في «الخصائص» (٣/٩٩). مثال ذلك حين نسمع (ضَرَبَ) قد عرفت حدثه وزمانه ثم تنظر فيما بعد في فاعله فتجده في مكان آخر لا من مسموع (ضَرب) ولو كنت تستفيد الفاعل من لفظ (ضرب) لا من معناه فإذا قلت (قام) يجب أن تختلف دلالتهما على الفاعل لاختلاف لفظيهما كما اختلفت دلالتهما على الحدث لاختلاف لفظيهما، وليس الأمر كذلك بل دلالة ضرب على الفاعل كدلالة (قَامَ وقَعَدَ وأَكَلَ) ولا فرق بين جميع ذلك.

(٢) أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الغرناطي الأندلسي من كبار العلماء بالعربية والتفسير وهو صاحب البحر المحيط توفي في القاهرة سنة (٧٤٩هـ). طبقات الشافعية: (٦٧/٣)، نفخ الطيب: (١١٠/٢).

شكل مخصوص، ولذلك تختلف الدلالة على الزمان باختلاف الصِّيَغِ، ولا تختلف الدلالة على الحدث باختلافها.

والثاني: إنه يدل على الحدث بالصيغة واختلافها من كونه واقعاً أو غير واقع، وينجرُّ مع ذلك الزمان، فيدل عليه الفعل باللزوم دلالة السقف على الحائط.

والثالث: عكسه، إنه يدل على الزمان بذاته، لأن صيغته تدل على الزمان الماضي والمستقبل بالذات ودلالته على الحدث بالانجرار.

المسألة السادسة

[في تقسيم الحكم النحوي إلى واجب وغيره]

الحكم اللغوي: ينقسم إلى: واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء.

فالواجب: كرفع الفاعل، وتأخيره عن الفعل، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه، وتنكير الحال والتمييز، وغير ذلك.

والممنوع: كأضداد ذلك.

والحسن: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض(١).

والقبيح: كرفعه بعد شرط المضارع(٢).

وخلاف الأولى: كتقديم الفاعل في نحو ضرب غلامُه زيداً.

---

(١) نحو: إن جاء زيد أكرمُه، والأحسن منه الجزم كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾ [الشورى: ٢٠] و(نزد) جواب الشرط مجزوم.

(٢) أي: رفع المضارع جواباً بعد شرط مضارع، نحو قوله تعالى: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [فاطر: ١٦] (فيأتِ) بالجزم جواب الشرط، ورفعه قبيح.

وجاء مرفوعاً في قوله جرير:

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ ... إنك إن يُصْرَعْ أخوكَ تُصرَعُ

سيبويه: (٣/ ٦٧).

والجائز على السواء: كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباته حيث لا مانع من الحذف، ولا مقتضى له.

وقد اجتمعت الأقسام الستة في عمل الصفة المشبهة، فإنها إما أن تكون بأل أو لا، ومعمولها إما مجرد، أو مقرون بأل، أو مضاف إلى ما فيه أل، أو إلى ضمير، أو إلى مضاف إلى ضمير، أو إلى مجرد؛ فهذه اثنا عشر قسماً، وعملها: إما رفع أو نصب أو جرٌّ، فتلك ستة وثلاثون[١].

والجر ممنوع في أربع صور: أن تكون بأل والمعمول خالٍ منها ومن إضافة لما هي فيه، بأن يكون مجرداً، أو مضافاً إلى مجرد، أو إلى ضمير، أو إلى مضاف إلى ضمير[٢].

وخلاف الأولى في صورتين: أن تكون الصفة مجردة والمعمول مضاف إلى ضمير، أو إلى مضاف إلى ضمير[٣].

---

(١) الأمثلة على التوالي:
- الحسنُ وجهٌ، وجهاً، وجهٍ.
- الحسن الوجهُ، الوجهَ، الوجهِ.
- الحسن وجهُ الأب، وجهَ الأب، وجهِ الأب.
- الحسن وجهُ أبٍ، وجهَ أبٍ، وجهِ أبٍ.
- الحسن وجهُهُ، وجهَهُ، وجهِهِ.
- الحسن وجهُ أبيه، وجهَ أبيه، وجهِ أبيه.
- رأيت حسناً وجهٌ، وجهاً، وجهٍ.
- رأيت حسناً الوجهُ، الوجهَ، الوجهِ.
- رايت حسناً وجهُ الأب، وجهَ الأب، وجهِ الأب.
- رأيت حسناً وجهُ أبٍ، وجهَ أبٍ، وجهِ أبٍ.
- رأيت حسناً وجهُه، وجهَهُ، وحسنَ وجهِهِ.
- رايت حسناً وجه أبيه، وجهَ أبيه، حسنَ وجهِ أبيه.

(٢) المجرد نحو: (الحسن وجهٍ)، المضاف لمجرد نحو: (الحسن وجه أب)، المضاف إلى الضمير نحو: (الحسن وجهه)، مضاف إلى مضاف إلىٰ ضمير نحو: (الحسن وجهِ أبيهِ).

(٣) نحو: (حسن وجهِهِ)، (حسن وجه عبده).

والرفع قبيح في أربع صور: أن يكون المعمول مجرداً، أو مضافاً إلى مجرد سواء كانت الصفة بأل أم دونها[1].

والحسن: فيها النصب أو الجرُّ.

والنصب خلاف الأولى في أربع صور: أن تكون الصفة مجردة والمعمول بأل، أو مضاف إلى ما فيه أل، أو إلى ضمير، أو إلى مضاف إلى ضمير[2].

وواجب في صورتين: أن تكون الصفة بأل، والمعمول مجرد، أو مضاف إلى مجرد[3].

وتجوز الثلاثة على السواء في صورتين: أن تكون الصفة بأل والمعمول مقرون بها، أو مضاف إلى معرف بها[4].

المسألة السابعة

[في تقسيم الحكم النحوي إلى رخصة وغيرها]

ينقسم [الحكم النحوي] أيضاً إلى: رخصة وغيرها، **والرخصة**: ما جاز استعماله لضرورة الشعر، ويتفاوت حسناً وقبحاً، وقد يلحق بالضرورة ما في معناها، وهو الحاجة على تحسين النثر بالازدواج[5].

فالضرورة الحسنة: مالا يستهجن، ولا تستوحش منه النفس كصرف مالا

(١) نحو: (الحسن وجهُهُ)، (الحسن وجهُ أبٍ) و(حسنٌ وجههُ)، (حسنٌ وجهُ أبٍ).

(٢) نحو: (حسنٌ الوجهَ)، (حسن وجهَ الأب)، (حسن وجهَهُ)، (حسنٌ وجهَ أبيه).

(٣) نحو: (الحسن وجهاً)، (الحسن وجهَ أبٍ).

(٤) نحو: (الحسن الوجه)، (الحسن وجه الأب).

(٥) **الازدواج**: يعني السجع ومنه قولهم: كثرة الشراب مبولة وكثرة الأكل مَنْوَمة والأصل: مبالة ومنامة ومنه قوله ﷺ «**ارجعن موزورات غير مأجورات**» الأصل موزورات، شرح مسلم للنووي: (١/ ١٨٧)، كشف الخفاء: (١/ ١١٧).

ينصرف، وقصر الجمع الممدود، ومد الجمع المقصور[١]، وأسهل الضرورات: تسكين عين «فَعَلَة» في الجمع بالألف والتاء حيث يجب الإتباع كقوله:

فَتَسْتَرِيْحُ النَّفْسُ من زَفْرَاتِها[٢]

والضرورة المستقبحة: ما تستوحش منه النفس، كالأسماء المعدولة، وما أدَّى إلى التباس جمع بجمع كـ(ردِّ مطاعِمَ إلى مطاعيم) أو عكسه، فإنه يؤدي إلى التباس (مطعم بمطعام).

قال حازم[٣] في «منهاج البلغاء» [٣٨٣]: وأشد ما تستوحشه النفس تنوين أفعل من قال[٤].

وأقبح ضرراً: الزيادة المؤدية لِمَا ليس أصلاً في كلامهم، كقوله:

من حيث ما سلكوا أدنو فأنظور[٥]

أي أنظر.

أو الزيادة المؤدية لما يَقِلُّ في الكلام كقوله: «طأطأتُ شَيْمالي»[٦] أراد شمالي.

وكذلك يستقبح النقص المجحف، كقول لبيد:

---

(١) قصر الجمع الممدود نحو قوله: لا بدَّ من صنعا وإن طال السفر والأصل (صنعاء)، ومد الجمع المقصور نحو قوله: فلا فقر يدوم ولا غناء والأصل (غنىً). «شرح الأشموني» (٤/ ١١٠).

(٢) الشاهد فيه (زفراتها) حيث سكن الفاء وحقها الفتح. شرح الأشموني: (٤/ ١١٨).

(٣) حازم بن محمد بن حازم الأنصاري توفي سنة (٦٨٤هـ).

(٤) مثال تنوين أفعل التفضيل من قال أن نقول: أقولاً؟.

(٥) عجز بيت وصدره:

وإنني حيثما يُثْني الهوى بصري

الشاهد فيه (فأنظور) الأصل فأنظر. مغني اللبيب: (٢/ ٤٨٢).

(٦) جزء من بيت لمرىء القيس وتمامه:

وكأني بِفَتْخَاء الجَنَاحِين لَقْوَةَ صَيودِ منَ العِقْبانِ طَأْطَأْتُ شَيْمَالِي

ديوان امرىء القيس: (١٣٩).

درَسَ المنا بمتالِعٍ فأبانا[1]

أراد المنازل.

وكذلك العدول عن صيغة لأخرى، كقول الحطيئة:

جدلاءَ مُحْكَمةٍ مِنْ نَسْجِ سَلَّامِ[2]

أراد سليمان.

وقد اختلف الناس في حد الضرورة، **فقال ابن مالك**: هو ما ليس للشاعر عنه مندوحة.

وقال ابن عصفور: الشعر نفسه ضرورة وإن كان يمكنه الخلاص بعبارة أخرى، **قال بعضهم**: وهذا الخلاف هو الخلاف الذي يُعبِّر عنه الأصوليون بأن التعليل بالمظِنَّة هل يجوز؟ أم لابُدَّ من حصول المعنى المناسب حقيقة؟

وأَيَّد بعضهم الثاني بأنه ليس في كلام العرب ضرورة إلا ويمكن تبديل تلك اللفظة ونظم شيء مكانها.

المسألة الثامنة

[في تعلق الحكم بشيئين فأكثر]

قد يتعلق الحكم بشيئين فأكثر، فتارة يجوز الجمع بينهما، وتارة يمتنع.

---

(١) صدر بيت وعجزه:

فَتَقادَمَت بالحِبْسِ فالسُّوبَانِ

والحبس والسوبان: موضعان. ديوانه: (٢٠٦). الخصائص: (١/ ٨١).

(٢) هذا عجز بيت وصدره:

فيه الرِّماحُ وفيه كُلُّ سابغَةٍ

ديوانه: (٧٥). همع الهوامع: (٢/ ١٥٨).

فالأول: كمسوِّغات الابتداء بالنكرة، فإن كلاً منها مسوِّغ على انفراده، ولا يمتنع اجتماع اثنين منها فأكثر، و(أل) و(التصغير) من خواصِّ الأسماء ويجوز اجتماعهما، و(قد) و(التاء) من خواصِّ الأفعال ويجوز اجتماعها.

والثاني: كـ(اللام) من خواصِّ الأسماء، وكذا (الإضافة) ولا يجوز الجمع بينهما، وكذا (التنوين) مع (الإضافة) خاصتان ولا يجتمعان، و(السين) و(سوف) من أدوات الاستقبال ولا يجتمعان، و(التاء) و(السين) خاصتان ولا يجتمعان.

ومن القواعد المشتهرة قولهم: البدل والمبدل منه والعوض والمعوض منه لا يجتمعان.

ومن المهمِّ الفرق بين البدل والعوض.

قال أبو حيان في «تذكرته»: البدل: لغة العوض، يفترقان في الاصطلاح، فالبدل أحد التوابع يجتمع مع المبدل منه، وبدل الحرف من غيره لا يجتمعان أصلاً، ولا يكون إلا في موضع المبدل منه، والعوض لا يكون في موضعه، وربما اجتمعا ضرورة، وربما استعملوا العوض مرادفاً للبدل في الاصطلاح. انتهى.

وقال ابن جني في الخصائص [١/٢٦٥]: الفرق بين العوض والبدل: أن البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه، وإنما يقع البدل في موضع المبدل منه، والعوض لا يلزم فيه ذلك، ألا تُراك تقول في الألف في (قام): إنها بدل من الواو التي في عين الفعل، ولا تقول: إنها عوض منها! وكذلك تقول في لام (غازي) و(داعى): إنها بدل من الواو، ولا تقول: إنها عوض منها، وكذلك الحرف المبدل من الهمزة، وتقول في التاء في (عدة) و(زنة): إنها عوض من فاء الفعل، ولا تقول: إنها بدل منها، وكذلك ميم (اللَّهُمَّ) عوض من (يا) في أوَّله، و(تاء) زنادقة عوض من (ياء) زناديق ولا يقال بدل، وياء (أَنْيُق) عوض من عين (أَنْوُق) فيمن جعلها (أيفل) ومن جعلها عينا مقدمة مغيَّرة إلى الياء.. جعلها بدلاً من الواو، فالبدل أعمُّ تصرُّفاً من العوض، فكلُّ عوض بدل، وليس كلُّ بدل عوض. انتهى.

المسألة التاسعة

[هل بين العربي والعجمي واسطة]

اختلف هل بين العربي والعجمي واسطة؟

فقال ابن عصفور: نعم.

قال في «الممتع» [٢/٧٣٣]: إذا نحن تكلمنا بهذه الألفاظ المصنوعة كان تَكَلُّماً بما لا يرجع إلى لغة من اللغات. ورده الخضراوي بأَنَّ كل كلام ليس عربياً فهو عجمي، ونحن كغيرنا من الأمم.

وقال أبو حيان في شرح التسهيل: العجمي عندنا: هو كل ما نقل إلى اللسان العربي من لسان غيره، سواء كان من لغة الفرس، أو الروم، أو الحَبَش، أو الهند، أو البربر، أو الإفرنج، أو غير ذلك، فوافق رأي ابن عصفور حيث عبَّرَ بالنقل، ولا نقل في المصنوعة.

قال النحاة: وتُعْرَفُ عُجْمَةُ الاسم بوجوه:

أحدها: أن ينقل ذلك أحد أئمة العربية.

الثاني: خروجه عن أوزان الأسماء العربية، نحو: «إِبْرِيْسَم» فإن مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي.

الثالث: أن يكون أوله نون ثم راء، نحو: (نَرْجِس) فإِنَّ ذلك لا يكون في كلمة عربية.

الرابع: أن يكون آخره زاي بعد دال، نحو: (مُهَنْدِز) فإِنَّ ذلك لا يكون في كلمة عربية.

الخامس: أن يجتمع فيه الصاد والجيم، نحو: (الصَّوْلَجَان) و(الجِص).

السادس: يجتمع فيه الجيم والقاف، نحو: (المَنْجَنِيق).

السابع: أن يكون خماسياً أو رباعياً عارياً من حروف الذلاقة، وهي:

الباء، والراء، والفاء، واللام، والميم، والنون، فإنه متى كان عربياً، فلا بد أن يكون فيه شيء منها، نحو: (سَفَرْجَل) و(قُذَعْمِل)[1] و(قِرْطَعْب)[2] و(جَحْمَرِش)[3].

المسألة العاشرة

[في تقسيم الألفاظ إلى واجب وممتنع وجائز]

قسم ابن الطراوة[4] الألفاظ إلى: واجب، وممتنع، وجائز.

قال: **فالواجب**: رجل وقائم، ونحوهما مما يجب أن يكون في الوجود، ولا ينفكُّ الوجود عنه.

والممتنع: لا قائم ولا رجل؛ إذ يمتنع أَنْ يخلو الوجود من أَنْ يكون لا رجل فيه ولا قائم.

والجائز: زيد وعمرو؛ لأنه جائز أن يكون، وأن لا يكون.

قال: فكلام مركب من واجبين لا يجوز، نحو: رجل قائم لأنه لا فائدة فيه[5].

وكلام مركب من ممتنعين أيضاً لا يجوز، نحو: لا رجل لا قائم؛ لأنه كذب، ولا فائدة فيه.

وكلام مركب من واجب وجائز صحيح، نحو: زيد قائم.

---

(١) **قُذعمل**: الجمل الشديد.

(٢) **قرطعب**: الشيء القليل.

(٣) **جحمرش**: المرأة العجوز.

(٤) سليمان بن محمد بن عبد الله توفي سنة (٥٢٨هـ) من أئمة النحو. «بغية الوعاة» (١/ ٢٠٦) «الأعلام» (٣/ ١٣٢).

(٥) لأنه معلوم لدى السامع أن «قائم» موجود و«الرجل» موجود فكان تحصيل حاصل.

وكلام مركب من ممتنع وجائز لا يجوز، ولا من واجب وممتنع نحو: زيد لا قائم، ورجل لا قائم؛ لأنه كذب، إذ معناه لا قائم في الوجود.

وكلام مركب من جائزين لا يجوز، نحو زيد أخوك؛ لأنه معلوم، لكن بتأخيره صار واجباً، فصح الإخبار به لأنه مجهول في حق المخاطب.

فالجائز يصير بتأخيره واجباً.

ولو قلت: زيد قائم، صح؛ لأنه مركب من جائز وواجب، فلو قدَّمت وقلت: قائم زيد، لم يجز؛ لأن زيداً صار بتأخيره واجباً، فصار الكلام مركباً من واجبين، فصار بمنزلة: قائم رجل.

قال أبو حيان: وهذا مذهب غريب، قال: وما قاله من أن الجائز يصير بتأخيره واجباً ممنوع؛ لأن معناه مقدماً ومؤخراً واحد.

❁ ❁ ❁

الكتاب الأول

في السماع

وأعني به: ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المُوَلَّدين، نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابُدَّ في كل منها من الثبوت.

الاستدلال بالقرآن

أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذاً[1]، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها، في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه نحو: (استحوذ ويأبى) وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه، ومن ثم احتُجَّ على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء

---

(١) قال ابن خالويه: قد أجمع الناس جميعاً على أن اللغة إذا وردت في قراءة القرآن . . فهي أفصح مما في غير القرآن ولا خلاف في ذلك ا.هـ المزهر (١/ ١٢٩).

الخطاب بقراءة ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾ [(١)] [يونس: ٥٨]، كما احتج على إدخالها على المبدوء بالنون بالقراءة المتواترة ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢] واحتُجَّ على صحة قول من قال: إن (الله) أصله (لاه) بما قرئ شاذاً ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ لَاهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ لَاهٌ﴾[(٢)] [الزخرف: ٤٨].

تنبيه

[إلى ما عيب من قراءة بعض القراء]

كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم[(٣)] وحمزة[(٤)] وابن عامر[(٥)] قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة، التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية.

وقد ردَّ المتأخرون، منهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ ردٍّ، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية، وإن منعه الأكثرون مستدلاً به.

من ذلك: احتجاجه على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار بقراءة حمزة: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١]، وعلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعوله بقراءة ابن عامر: ﴿قَتْلَ أَوْلَٰدَهِمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، وعلى جواز سكون لام الأمر بعد ثم بقراءة حمزة: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ [الحج: ١٥].

---

(١) قراءة يعقوب، معاني القرآن للفراء (١/ ٤٦٩).

(٢) قرأ بهذا الوجه علي بن مسعود ويحيى بن يعمر اليماني، روح المعاني: (١/ ٥٦).

(٣) عاصم بن بهدلة أبي النجود أحد القراء السبعة وقارئ الكوفة توفي سنة (١٢٧هـ) الأعلام (٣/ ٢٤٨).

(٤) حمزة بن حبيب الزيات أبو عمارة توفي سنة (١٥٦هـ) وكان قارئ الكوفة بعد عاصم بغية الوعاة (١/ ٢٦٣) الأعلام (٢/ ٢٧٧).

(٥) ابن عامر عبد الله أبو عمران الدمشقي توفي سنة (١١٨هـ) أحد القراء السبعة كان قارئ دمشق. الأعلام (٣/ ٩٥).

فإن قلت: فقد رُوِي عن عثمان أنَّه قال لما عرضت عليه المصاحف: إن فيه لحناً ستقيمه العرب بألسنتها، وعن عروة قال: سألت عائشة عن لحنِ القرآن عن قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، وعن قوله: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، وعن قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ والصَّائِبونَ﴾ [البقرة: ٦٢]، فقالت: «يا ابن أختي: هذا عمل الكتاب أخطأوا في الكتاب» أخرجهما أبو عبيد[1] في فضائله.

فكيف يستقيم الاستدلال بكل ما فيه بعد هذا؟

١ـ قلت: معاذ الله! كيف يُظَّنُ أولاً بالصحابة أنهم يلحنون في الكلام فضلاً عن القرآن وهم الفصحاء اللُّدُّ؟

٢ـ ثم كيف يُظَنُّ بهم ثانياً في القرآن الذي تَلَقَّوْهُ من النبي ﷺ كما أُنْزِلَ وضبطوه وحفظوه وأتقنوه؟

٣ـ ثم كيف يُظَنُّ بهم ثالثاً اجتماعهم كلهم على الخطأ وكتابته؟

٤ـ ثم كيف يُظَنُّ بهم رابعاً عدم تنبههم ورجوعهم عنه؟

٥ـ ثم كيف يُظَنُّ بعثمان أن يقرأه ولا يُغيِّره؟

٦ـ ثم كيف يُظَنُّ أن القراءاتِ استمرت على مقتضى ذلك الخطأ، وهو مرويٌّ بالتواتر خلفاً عن سَلَف.

هذا مما يستحيل عقلاً وشرعاً وعادة.

وقد أجاب العلماء عن ذلك بأجوبة عديدة بسطتها في كتابي «الإتقان في علوم القرآن» [١/ ٧٥].

وأحسن ما يقال في أثر عثمان رضي الله عنه، بعد تضعيفه بالاضطراب الواقع في إسناده والانقطاع: إنه وقع في روايته تحريف فإنَّ ابن (أشته)[2] أخرجه في

---

(١) أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي الأزدي من كبار العلماء في الفقه والأدب والحديث، له فضائل القرآن، توفي سنة (٢٢٣هـ) «بغية الوعاة» (٣/ ٢٥٣)، الأعلام (٥/ ١٧٦).

(٢) محمد بن عبد الله بن أشته نحوي ثقة، له مشاركات كثيرة في علوم القرآن توفي سنة (٣٦٠هـ) بغية الوعاة (١/ ١٤٢) الأعلام (٦/ ٢٢٤).

كتاب «المصاحف» من طريق عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر قال: لما فرغ من المصحف، أتى به عثمان فنظر فيه، فقال: «أحسنتم وأجملتم أرى شيئاً سنقيمه بألستنا» فهذا الأثر لا إشكال فيه، فكأنه لمَّا عرض عليه عند الفراغ من كتابته رأى فيه شيئاً على غير لسان قريش، كما وقع لهم في (التابوت والتابوه)، فوعد بأنه سيقيمه على لسان قريش، ثم وَفَّى بذلك، كما ورد من طريق آخر أوردتها في كتاب «الاتقان» [١/١٨٩].

ولعل من روى ذلك الأثر حرَّفه ولم يتقن اللفظ الذي صدر عن عثمان فلزم ما لزم من الإشكال، وأما أثر عائشة فقد أوضحنا الجواب عنه في الإتقان أيضاً.

۞ ۞ ۞

فصل

[في الاستدلال بكلام الرسول ﷺ]

وأما كلامه ﷺ، فيُستَدَلُّ منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلَّة أيضاً، فإن غالب الأحاديث مرويٌّ بالمعنى[1]، وقد تداولتها الأعاجم والمولَّدون قبل تدوينها، فَرَوَوْهَا بما أدت إليه عبارتهم، فزادوا ونقَّصوا، وقدَّموا وأخَّروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويًّاً على أوجه شتى، بعبارات مختلفة[2]، ومن ثَمَّ أُنكِر على ابن مالك إثباتُه القواعدَ النحويةَ بالألفاظ الواردة في الحديث.

---

(١) حكم رواية الحديث بالمعنى قال الإمام النووي رحمه الله: ما نصه إذا أراد رواية ما سمعه دون لفظه فإن لم يكن عالماً بالألفاظ ومقاصدها خبيراً بما يُحيل معانيها وتتفاوت به لم يجز له أن يروى إلا اللفظ الذي سمعه بلا خلاف، فإن كان عالماً بذلك فقد قالت طائفة من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول من الشافعيين وغيرهم: لا يجوز الرواية إلا بلفظه.

وقال بعضهم: لا يجوز بالمعنى في حديث رسول الله ويجوز في غيره.

وذهب جمهور السلف والخلف من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول إلى جواز الرواية بالمعنى في الجميع إذا قطع بأنه أدى المعنى. اهـ ارشاد طلاب الحقائق تحقيق د. نور الدين عتر، ط (١٩٩٢م).

(٢) إن اختلاف ألفاظ الحديث الواحد على أوجه شتى ليس فيه دليل على منع الاستشهاد به كيف وقد ثبت هذا الاختلاف بين الألفاظ في القرآن الكريم الثابت المتواتر نجد فيه قصة نبي من الأنبياء في عدة سور على وجوه شتى مع اختلاف في الألفاظ والعبارات فهل في هذا تناقض أو تعارض؟.

قال أبو حيان في شرح التسهيل: قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدِّمين والمتأخِّرين سلك هذه الطريقةَ غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمرو، والخليل، وسيبويه، من أئمة البصريين، والكسائي، والفرَّاء، وعلي ابن مبارك الأحمر، وهشام الضرير، من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس، وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال: إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ، إذ لو وثقوا بذلك، لَجَرَى مُجْرى القرآن في إثبات القواعد الكلية، وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: أن الرواة جوَّزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه ﷺ لم تنقل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما روي من قوله: «**زوجتكها بما معك من القرآن**»، «**ملكتكها بما معك**»، «**خذها بما معك**»، وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة، فنعلم يقيناً أنه ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم بأنه قال بعضها؛ إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها، فأتت الرواة بالمرادف ولم تأتِ بلفظه؛ إذ المعنى هو المطلوب، ولاسيما مع تقادم السماع، وعدم ضبطه بالكتابة، والاتكال على الحفظ، والضابط منهم من ضبط المعنى، وأما ضبط اللفظ فبعيد جداً لا سيما في الأحاديث الطوال، وقد قال سفيان الثوري: «إن قلت لكم: إني أحدِّثكم كما سمعت فلا تصدقوني إنما هو المعنى»، ومن نظر في الحديث أدنى نظر، علم العلم اليقين أنهم إنما يروون بالمعنى.

الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيراً فيما رُوي من الحديث؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب، ونعلم قطعاً من غير شك أن رسول الله ﷺ كان أفصح الناس، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات، وأحسن التراكيب، وأشهرها وأجزلها، وإذا تكلم بلغة

غير لغته، فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز، وتعليم الله ذلك له من غير معلم.

والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر، متعقِّباً بزعمه على النحويين وما أمعن النظر في ذلك، ولا صحب من له التمييز، وقد قال لنا قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة ـ وكان ممن أخذ عن ابن مالك ـ قلت له: يا سيدي هذا الحديث رواية الأعاجم، ووقع فيه من روايتهم ما يعلم أنَّه ليس من لفظ الرسول فلم يجب بشيء!.

قال أبو حيان: «وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول المبتدئ: ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر ولا يستدلون بما رُوي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما؟ فمن طالع ما ذكرناه، أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث» انتهى كلام أبي حيان.

وقال أبو الحسن بن الضائع[1] في (شرح الجمل): تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة ـ كسيبويه وغيره ـ الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث، لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي ﷺ؛ لأنه أفصح العرب.

قال ابن خروف:[2] «يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأىٰ». انتهى.

ومثل ذلك قول صاحب ثمار الصناعة:[3] «النحو علم يستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى وكلام فصحاء العرب». فقصره عليهما ولم يذكر الحديث؛ نعم اعتمد عليه صاحب البديع، فقال في أفعل التفضيل:

---

(١) علي بن محمد بن علي يوسف أبو الحسن الأشبيلي توفي سنة (٦٨٠هـ). بغية الوعاة: (٢/ ٢٠٤).

(٢) علي بن محمد الأندلسي أبو الحسن توفي (٦٠٩هـ) إمام بالعربية. بغية الوعاة: (٢/ ٢٠٣).

(٣) حسين بن موسى بن هبة الله الدينوري المشهور بالجليس توفي سنة (٣٤٠هـ). بغية الوعاة: (١/ ٥٤١).

لا يلتفت إلى قول من قال: إنه لا يعمل؛ لأن القرآن والأخبار والأشعار نطقت بعمله، ثم أورد آيات ومن الأخبار حديث «ما من أيام أحب إلى الله فيها الصومُ»[١].

ومما يدل لصحة ما ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيان أَنَّ ابن مالك استشهد على لغة «أكلوني البراغيث» بحديث الصحيحين: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»[٢]، وأكثر من ذلك حتى صار يسميها لغة يتعاقبون، وقد استدل به السهيلي[٣] ثم قال: لكني أقول إن الواو فيه علامة إضمار؛ لأنه حديث مختصر رواه البزار مطولاً مجرداً، قال فيه: «إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار».

وقال ابن الأنباري في «الإنصاف» في منع «أَنْ» في خبر كاد: وأما حديث «كاد الفقر أن يكون كفراً»؛[٤] فإنه من تغييرات الرواة؛ لأنه ﷺ أفصح من نطق بالضاد.

۞ ۞ ۞

---

(١) الحديث: في مسند الطيالسي (١/ ٣٠١) بلفظ (العمل) بدل (الصوم).

(٢) البخاري: ٥٥٥، مسلم: ٤٧٨٦.

(٣) عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي الأندلسي توفي سنة (٥٨١هـ) عالم بالعربية والقراءات. بغية الوعاة (٢/ ٨١).

(٤) الحديث. رواه أحمد بن منيع عن الحسن بن أنس. كشف الخفاء: ٢/ ١٤١.

فصل

[في كلام العرب، وأسماء القبائل التي أُخذ عنها والتي لم يُؤْخَذ وتوجيه ذلك]

وأما كلام العرب:

فيحتج منه بما ثَبَتَ عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم.

قال أبو نصر الفارابي(١) في أول كتابه المسمى (بالألفاظ والحروف): «كانت قريشٌ أجودَ العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلَها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً وإبانةً عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اُقْتُدِي، وعنهم أُخِذَ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم قيس وتميم وأَسَد؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكِلَ في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كِنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم.

وبالجملة فإنه لم يُؤْخَذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم.

فإنه لم يؤخذ لا من لَخْم، ولا من جُذام؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قُضاعة، ولا من غَسَّان، ولا من إِياد؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام، وأكثرهم نصارى، يقرؤون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب، ولا من

---

(١) محمد بن طرفان توفي في دمشق سنة (٣٣٩هـ). «هدية العارفين» (٦/ ٣٩) «الأعلام» (٧/ ٢٠).

النَّمِر؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بَكر؛ لأنهم كانوا مجاورين للنَبَط والفرس، ولا من عبد القيس؛ لأنهم كانوا سكان البحرين، مخالطين للهند والفرس، ولا من أَزْد عمان؛ لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلاً؛ لمخالطتهم الهند والحبشة، ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حَنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم.

والذي نقل اللغةَ واللسانَ العربي عن هؤلاء، وأثبتها في كتاب، وصيَّرها علماً وصناعة، هم أهل الكوفة والبصرة فقط، من بين أمصار العرب.

وكانت صنائع هؤلاء التي بها يعيشون الرعاية والصيد واللصوصية، وكانوا أقواهم نفوساً، وأقساهم قلوباً، وأشدهم توحشاً، وأمنعهم جانباً، وأشدهم حمية، وأحبهم لأن يَغْلِبُوا ولا يُغْلَبُوا، وأعسرهم انقياداً للملوك، وأجفاهم أخلاقاً، وأقلهم احتمالاً للضيم والذِّلة. انتهى.

ونقل ذلك أ«بو حيان» في «شرح التسهيل» معترضاً به على ابن مالك حيث عُنِيَ في كتبه بنقل لغة لخم، وخزاعة، وقضاعة، وغيرهم، وقال: «ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن».

ثم الاعتماد على ما رواه الثقات عنهم بالأسانيد المعتبرة من نثرهم ونظمهم، وقد دُوِّنت دواوين عن العرب العرباء كثيرة ومشهورة، كـ«ديوان امرئ القيس» و«الطرماح» و«زهير» و«جرير» و«الفرزدق» وغيرهم.

ومما يعتمد عليه في ذلك مصنفات «الإمام الشافعي» رضي الله تعالى عنه، فقد قال ابن شاكر[1] في مناقبه: [١٣٦].

حدثنا أحمد بن غالب، حدثنا عمر بن الحسن الحراني، حدثنا محمد بن أحمد الهروي، حدثنا زكريا بن يحيى الساجي، حدثنا جعفر بن محمد قال: قال أحمد بن حنبل: «كلام الشافعي في اللغة حجة».

---

(١) ابن شاكر محمد بن أحمد القطان صاحب كتاب مناقب الشافعي توفي سنة (٤٠٧هـ) معجم المؤلفين (٨/ ٢٦٨)، الأعلام (١/ ٢٦٨).

فروع

[أولها]

انقسام المسموع إلى مطَّرد وشاذ

أحدها: ينقسم المسموع إلى: مطَّرد وشاذ.

قال في «الخصائص» [١/١٩٦]: وأصل مواضع (طرد) في كلامهم: التتابع والاستمرار، ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً، واطَّرد الجدول إذا تتابع ماؤه.

ومواضع (ش ذ ذ): التفرق والتفرد، ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمته في غيرهما: فجعل أهل علم العربية ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً، وما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً، قال: ثم الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب:

١ ـ مطرد في القياس والاستعمال معاً، وهذا هو الغاية المطلوبة، نحو: قال زيد، وضربت عمراً، ومررت بسعيد.

٢ ـ ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، نحو: الماضي من «يَذَرُ» و«يَدَعُ» وقولهم: «مكان مُبقل»[1]، هذا هو القياس، والأكثر في السماع: «باقل» والأول مسموع أيضاً، ومنه أيضاً مجيء مفعول «عسى» اسماً صريحاً نحو: عسى زيد قائماً،

---

(١) اسم مفعول والقياس صوغه من غير الثلاثي على وزن مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وشذ «باقل» و«أعشب» المكان فهو «عاشب» و«أورس» فهو «وارس» و«أيفع» الغلام فهو «يافع» ا.هـ شذا العرف في فن الصرف للحملاوي، بتحقيق وشرح السيد الوالد الأستاذ علاء الدين عطية حفظه الله.

فهو القياس، غير أن الأكثر في السماع كونه فعلاً، والأول مسموع أيضاً.

٣ ـ ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس، نحو قولهم: استحوذ، واستنوق الجمل، واستصوبت[١] الأمر، وأبي يأبى، والقياس الإعلال في الثلاثة وكسر عين الأخير.

٤ ـ وشاذ في القياس والاستعمال، معاً، كقولهم: ثوب مصوون، وفرس مقوود، ورجل معوود من مرضه[٢]، انتهى ملخصاً.

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام: [٣] «اعلم أنهم يستعملون: غالباً، وكثيراً، ونادراً، وقليلاً، ومطرداً.

فالمطرد: لا يتخلَّف.

والغالب: أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف.

والكثير: دونه.

والقليل: دونه.

والنادر: أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك». انتهى.

---

(١) الواو في استحوذ وأخواتها حقها أن تقلب ألفاً كما في (استقام) والأصل استقوم تحركت الواو وانفتح ما قبلها بعد نقل حركة الواو إلى القاف فقلبت ألفاً، ولكنها وردت من غير إعلال على الأصل ومنه قوله تعالى: ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [المجادلة: ١٩]. اهـ المصدر السابق (٢٩٤).

(٢) القياس في مصون وأخواتها حذف أحد الواوين على خلاف بين العلماء فذهب الخليل وسيبويه حذف الأولى ومذهب الفراء حذف الثانية لأن حركة الواو نقلت إلى الحرف الصحيح قبلها فصارت (مصوْوْن) التقى ساكنان فحذفت أحداهما فصارت (مصون)، المصدر السابق.

(٣) ابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري أحد أعلام أئمة النحو في المشرق العربي. بغية الرعاة: (٦٨/٢).

الفرع الثاني

الاستشهاد بأشعار الكفار من العرب

قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام[1] من كبار أصحابنا الشافعية: اعتمد في العربية على أشعار العرب، وهم كفار، لبعد التدليس فيها، كما اعتمد في الطب وهو في الأصل مأخوذ عن قوم كفار كذلك، فعلم أن العربي الذي يحتج بقوله لا يشترط فيه العدالة، نعم تشترط في راوي ذلك.

وكثيراً ما يقع في «كتاب سيبويه» وغيره: (حدثني من لا أتهم)، (ومن أثق به)، وينبغي الاكتفاء بذلك، وعدم التوقف في القبول ويحتمل المنع، وقد ذكر المرزباني[2]عن أبي زيد النحوي[3] قال: كل ما قال سيبويه في «كتابه»: (أخبرني الثقة) فأنا أخبرته.

وقد وضع المولَّدون أشعاراً ودسوها على الأئمة، فاحتجوا بها ظناً أنها للعرب، وذكر أن في «كتاب سيبويه» منها خمسين بيتاً، وأن منها قول القائل:

أعْـرِفُ مِـنْـهَـا الأَنْـفَ والـعـيـنَـانَـا وَمِـنْـخَـرَيْـنِ أَشْـبَـهَـا ظَـبْـيَـانـا[4]

ومن الأسباب الحاملة على ذلك: نصرة رأيٍ ذهب إليه، وتوجيه كلمة صدرت منه .**وقال ابن النحاس**[5] في «التعليقة»: حكى الحريري[6] في (درة الغواص)

---

(١) سلطان العلماء عبد العزيز عبد السلام السلمي توفي سنة (٦٦٠ هـ) الأعلام (٤/ ٢١) .

(٢) المرزباني محمد بن عمران بن موسى توفي سنة (٣٨٤هـ) كان جاحظ زمانه. الأعلام (٦/ ٣١٩).

(٣) أبو زيد النحوي سعيد بن أوس بن ثابت إمام جليل في النحو واللغة والنوادر توفي سنة (٢١٥هـ). بغية الوعاة: (١/ ٥٨٢).

(٤) البيت لرؤبه بن العجاج ملحقات ديوانه. (١٨٧).

(٥) ابن النحاس محمد بن إبراهيم بن محمد الحلبي النحوي شيخ الديار المصرية في علم اللغة توفي سنة (٦٩٨هـ) (بغية الوعاة) (١/ ١٣) (الأعلام) (٥/ ٢٩٧).

(٦) الحريري القاسم بن علي بن محمد البصري من علماء الفصاحة والبلاغة. بغية الوعاة: (٢/ ٢٥٧). الأعلام: (٥/ ١٧٧).

[٢٢٩] روىٰ خلف الأحمر[١]: أنهم صاغوا «فُعال» متسقاً من أحاد إلى عشار، وأنشد ما عُزي فيه إلى أنه موضوع منه أبياتاً من جملتها:

وثُلاثاً ورُباعاً وخُماساً فاطَّعنَّا
وسُداساً وسُباعاً وثُماناً فاجْتَلَدنَا
وتُساعاً وعُشاراً فأَصَبنَا وأُصِبْنَا

الفرع الثالث

أحوال الكلام الفرد والاحتجاج به

المسموع الفرد[٢] هل يقبل ويحتج به؟

له أحول لخصتها من متفرقات كلام ابن جنى في الخصائص:

أحدها: أن يكون فرداً، بمعنى أنه لا نظير له في الألفاظ المسموعة، مع إطباق العرب على النطق به، فهذا يقبل ويُحتجُّ به، ويُقاس عليه إجماعاً، كما قيس على قولهم في (شنوءة): (شَنَئي)، مع أنه لم يسمع غيره؛ لأنه لم يسمع ما يخالفه، وقد أطبقوا على النطق به.

الحال الثاني: أن يكون فرداً، بمعنى أن المتكلم به من العرب واحد يخالف ما عليه الجمهور.

قال ابن جني [١/ ٣٨٥]: فينظر في حال هذا المنفرد به، فإن كان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس، إلا أنه لم يرو به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان؛ فإنَّ الأولى في ذلك أن يحسن الظن به ولا يحمل على فساده.

---

(١) خلف الأحمر البصري بن حبان كان راوية ثقة توفي سنة (١٨٠هـ). بغية الوعاة: (١/ ٥٥٤). الأعلام: (٢/ ٣١٠).

(٢) هو ما انفرد براويته واحد من أهل اللغة ولم ينقله أحد غيره.

وحكمه: القبول؛ إن كان من أهل الضبط والإتقان كالخليل والأصمعي وشرطه: أن لا يخالفه به من هو أكثر عدداً (ا.هـ) المزهر (١/ ١٢٩).

قال: فإن قيل: فمن أين ذلك وليس يجوز أن يرتجل لغة لنفسه؟

قيل: قد يمكن، أن يكون ذلك وَقَع إليه من لغة قديمة طال عهدُها، وعفا رسمُها، فقد أخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد بن الحجاج عن أبي خليفة الفضل بن الحباب[1] قال: قال لي ابن عون[2] عن ابن سيرين قال: قال عمر بن الخطاب: «كان الشعر علم قوم، ولم يكن لهم علم أصح منه، فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب بالجهاد، وغزو فارس والروم، ولَهَتْ عن الشعر وروايته، فلمَّا كثر الإسلام وجاءت الفتوح، واطمأنت العرب في الأمصار راجعوا رواية الشعر، فلم يؤولوا إلى ديوان مدوَّن، ولا كتاب مكتوب، وألْفَوا ذلك، وقد هلك من العرب مَن هلك بالموت والقتل، فحفظوا أقلَّ ذلك، وذهب عنهم أَكْثَرُهُ»[3].

ثم روى بسنده عن أبي عمرو بن العلاء[4] قال: «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلُّهُ، ولو جاءكم وافر، لجاءكم علم وشعر كثير».

وعن حماد الراوية[5] قال: أمر النعمان فنسخت له أشعار العرب في الطنوج، وهي الكراريس، ثم دفنها في قصره الأبيض، فلمَّا كان المختار بن أبي عبيد[6] . . قيل له: إنَّ تحت القصر كنزاً، فاحتفره، فلمَّا فتحه أخرج تلك الأشعار، فمن ثَمَّ أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة[7].

قال ابن جني [١/٣٨٧]: فإذا كان كذلك لم يقطع على الفصيح يُسْمَعُ منه ما يخالف الجمهور بالخطأ، مادام القياس يعضده، فإن لم يعضده كرفع المفعول

---

(١) الفضل بن الحباب من رواة الأخبار والأشعار والأنساب توفي سنة (٣٠٥هـ). شذرات الذهب: (٢/ ٢٤٦).

(٢) عبد الله بن عون البصري تابعي توفي سنة (١٥١). الأعلام: (٤/ ١١).

(٣) طبقات فحول الشعراء: (١/ ٢٤).

(٤) أبو عمرو العلاء ربان بن عمار التميمي المازني من أئمة اللغة والأدب مات بالكوفة (١٥٤). الأعلام: (٣/ ٤١).

(٥) حماد الراوية من أعلم الناس بأيام العرب وأشعارها وأخبارها ولغاتها واسمه ميسرة بن المبارك وقيل: حماد بن هرمز وقيل: حماد بن سابور توفي سنة (١٥٥هـ). الأعلام: (٢/ ٢٧١).

(٦) المختار بن أبي عبيد ابن مسعود الثقفي توفي سنة (٦٧هـ) الإصابة: (٦/ ٣٤٩). الأعلام: (٧/ ١٩٢).

(٧) المزهر: (١/ ١٩٧).

والمضاف إليه، وجرِّ الفاعل أو نصبه فينبغي أن يُرَدَّ؛ لأنه جاء مخالفاً للقياس والسماع جميعاً، وكذا إذا كان الرجل الذي سمعت منه تلك اللغة المخالفة، مضعوفاً في قوله، مألوفاً منه اللحن، وفساد الكلام؛ فإنه يُرَدُّ عليه، ولا يُقْبَل منه.

وإن احتمل أن يكون مصيباً في ذلك لغة قديمة؛ فالصواب رده، وعدم الاحتفال بهذا الاحتمال.

الحال الثالث: أن ينفرد به المتكلم، ولا يسمع من غيره، لا ما يوافقه ولا ما يخالفه.

قال ابن جنى [٢/ ٢٤]: والقول فيه أنه يجب قَبُوله إذا ثبتت فصاحته؛ لأنه إما أن يكون شيئاً أخذه عمَّن نطق به لغة قديمة، لم يُشارَك في سماع ذلك منه، على ما قلناه فيمن خالف الجماعة، وهو فصيح، أو شيئاً ارتجله فإنَّ الأعرابي إذا قويت فصاحته، وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبق إليه، فقد حُكِيَ عن (رؤبة وأبيه) أَنَّهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سُبِقَا إليها، أمَّا لو جاء عن متَّهم، أو من لم ترقَ به فصاحته ولا سبقت إلى الأنفس ثقتُه، فإنَّه يُرَدُ ولا يُقْبَلُ، فإنْ ورد عن بعضهم شيء يدفعه كلام العرب ويأباه القياس على كلامها، فإنَّهُ لا يُقْنَع في قبوله أن يسمع من الواحد ولا من العدة القليلة إلا أَنْ يكثر من ينطق به منهم، فإنْ كثر قائلوه إلَّا أنَّه مع هذا ضعيف الوجه في القياس، فمجازه وجهان:

أحدهما: أَنْ يكون من نطق به لم يُحكِم قياسه.

والآخر: أَنْ تكون أنت قَصُرْتَ عن استدراك وجه صحته، ويحتمل أَنْ يكون سمعه من غيره ممن ليس فصيحاً، وكثر استماعه له فَسَرَىٰ في كلامه، إلَّا أنَّ ذلك قلما يقع، فإنَّ الأعرابي الفصيح إذا عدل به عن لغته الفصيحة إلى أخرى سقيمة عافها ولم يعبأ بها.

فالأولى أن يقبل ممن شُهِرت فصاحته ما يُورده، ويُحْمَل أمره على ما عُرِفَ من حاله لا على ما عسى أن يحتمل، كما أَنَّ على القاضي قبول شهادة من ظهرت عدالته، وإن كان يجوز كذبه في الباطن؛ إذ لو لم يُؤْخَذ بذلك، لأَدَّى إلى ترك الفصيح بالشك وسقوط كلِّ اللغات.

الفرع الرابع

اللغات والاحتجاج بها

قال ابن جني: [٥/٢]: اللغات على اختلافها كلُّها حجة، ألا ترى أنَّ لغة الحجازيين في إعمال «ما» ولغة التميميين في تركه، كلٌّ منها يقبله القياس فليس لك أنْ تَرُدَّ إحدى اللغتين بصاحبتها. وسيأتي في ذلك مزيد كلام في الكتاب السادس.

الفرع الخامس

علة امتناع الأخذ عن أهل المدر

قال ابن جني [٥/٢]: علة امتناع الأخذ من أهل المدر، كما يؤخذ عن أهل الوبر، ما عَرَضَ للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد، ولو عُلِم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم لم يعرض للغتهم شيء من الفساد لوجب الأخذ عنهم، ما يؤخذ عن أهل الوبر.

وكذلك لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من الخَلَل والفساد، لوجب رفض لغتها.

قال: وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا لأنَّا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً، وإذا كان قد روي أنه ﷺ سمع رجلا يلحن فقال: «**أرشدوا أخاكم فقد ضلَّ**»[١]، وسمع عمر رجلاً يلحن[٢]، وكذلك علي، حتَّى حمله ذلك على وضع النحو، إلى أن شاع أو استمر فساد الألسنة مشهوراً ظاهراً، فينبغي أن يستوحش من الأخذ عن كل أحد إلا أن تقوى لغته، وتشيع فصاحته، وقد قال الفراء في بعض كلامه: «إلا أن تسمع شيئاً من بدوي فصيح فتقوله».

---

(١) الحديث: أخرجه الحاكم في المستدرك: (٣/٤٧٧).

(٢) في الخصائص: [٥/٢] أن أحد ولاة عمر رضي الله عنه كتب إليه كتاباً يلحن فيه فكتب عمر رضي الله عنه «أن قنع كاتبك سوطا».

الفرع السادس

في العربي الفصيح ينتقل لسانه

قال ابن جني [١٢/٢]: العمل في ذلك أن ينظر حال ما انتقل إليه، فإنْ كان فصيحاً مثل لغته أخذ بها، كما يؤخذ بما انتقل عنها، أو فاسداً فلا يؤخذ بالأولى.

قال: فإن قيل: فما يؤمنك ـ أن تكون كما وجدت في لغته فساداً بعد أن لم يكن فيها ـ أن يكون فيها فساد آخر لم تعلمه؟

قيل: لو أخذ بهذا لأدَّىٰ إلى أن لا تطيب نفس بلغة، وأن يتوقف عن الأخذ عن كلِّ أحد، مخافة أن يكون في لغته زيغ لا نعلمه الآن، ويجوز أن يعلم بعد زمان، وفي هذا من الخطل[١] مالا يخفي.

فالصواب الأخذ بما عرف صحته، ولم يظهر فساده، ولا يلتفت إلى احتمال الخلل فيه ما لم يبن.

الفرع السابع

في تداخل اللغات

قال في الخصائص [٣٧٠/٢]: إذا اجتمع في كلام الفصيح لغتان فصاعداً، كقوله:

وَأَشْرَبُ المَاءَ ما بِي نَحْوَهُ عطشٌ إلَّا لأنَّ عُيُونَهْ سَيْلُ واديها[٢].

فقال: «نحوهو» بالإشباع، «وعيونهْ» بالإسكان فينبغي أَنْ يُتأمل حال كلامه.

فإنْ كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال كثرتهما واحدة، فأَخْلقُ الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على تينك اللفظتين؛ لأَنَّ العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها وسعة تصرف أقوالها، ويجوز أَنْ

(١) **الخطل**: الكلام الفاسد الكثير المضطرب. اللسان (خطل) (٢٠٨/١١).

(٢) البيت في الخصائص عن قطرب (ا. هـ). الخصائص: (١٢٨/١).

تكون لغته في الأصل إحداهما، ثم إنَّه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى، وطال بها عهده، وكثر استعماله لها، فلحقت بطول المدة، واتصال الاستعمال بلغته الأولى.

وإن كانت إحدى اللفظتين أكثر في كلامه من الأخرى، فأخلَقُ الأمر به أَنْ تكون القليلة الاستعمال هي الطارئة عليه، والكثيرة هي الأولى الأصلية.

ويجوز أَنْ تكونا معاً لغتين له ولقبيلته، وإِنَّمَا قلَّت إحداهما في استعماله لضعفها في نفسه، وشذوذها عن قياسه.

وإذا كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة، فَسُمِعَتْ في لغة إنسان فعلى ما ذكرناه، كما جاء عنهم في أسماء الأسد، والسيف، والخمر، وغير ذلك[1]، وكما تنحرف الصيغة واللفظ واحد، كقولهم: رَغوة اللبن، ورُغوته، ورِغوته، ورُغاوته، كذلك مُثَلَّثاً.

وكذلك قولهم: جئته من عَلُ، ومن عَلِي، ومن عَلَا، ومن عُلُوٍّ، ومن عَلْوَ، ومن عَلْوِ، ومن عَالٍ، ومن مُعَالِ، فكلُّ ذلك لغات لجماعات قد تجتمع لإنسان واحد.

قال الأصمعي: اختلف رجلان في (الصقر)، فقال أحدهما: بالصاد، وقال الآخر: بالسين، فتراضيا بأول وارد عليهما، فحكيا له ما هما فيه فقال: لا أقول كما قلتما إنما هو (الزقر) [**الخصائص ١/ ٣٧٣**].

على هذا يتخرَّج جميع ما ورد من التداخل، نحو: (قلى يقلى)[2]، و(سلا

---

(١) من أسماء الأسد: السبع، الليث، الهزبر، الحيدرة، القسورة، الضمضم، القشعم، الهمام.
ومن أسماء السيف: الفيصل، الرداء، الوشاح، المشتمل، القضيب، الحسام، المهند، الهندواني. (المخصص: ٦/ ١٦).
من أسماء الخمر: الشمول، الرحيق، الخندريس، المراح، المدام، المعتقة، (ا. هـ) المخصص: (١١/ ٧٢).

(٢) اللغة المشهورة قلا يقلي بالياء في آخره.
وكذلك قلي يقلى بالألف المقصورة. فجمعوا من اللغتين لغة ثالثة وهي: قلا يقلى وهذه لغة عامرية ضعيفة. ويمكن أن تكون لغة طائية، لأنهم يجوزون قلب الياء ألفاً في كل ما آخره ياء مفتوحة غير إعرابية مكسور ما قبلها كما في بقَى يبقَى (ا. هـ). شرح الشافية: (١/ ١٢٥).

يسلا)[1]، و(طَهُرَ فهو طاهر)، و(شَعُرَ فهو شاعر)، فكلُّ ذلك إنما هو لغات تداخلت فتركَّبت بِأَنْ أُخِذَ الماضي من لغة، والمضارع أو الوصف من أخرى لا تنطق بالماضي كذلك، فحصل التداخل والجمع بين اللغتين، فإن من يقول: «قلا» يقول في المضارع: «يقلي». والذي يقول: «يَقلىٰ» يقول في الماضي: «قَلِيَ»، وكذا من يقول: (سلا)، يقول في المضارع: «يسلو»، ومن يقول فيه: «يسلا»، يقول في الماضي: «سَلِيَ»، فتلاقى أصحاب اللغتين فسمع هذا لغة هذا، وهذا لغة هذا، فأخذ كل واحد من صاحبه ما ضَمَّهُ إلى لغته، فتركبت هناك لغة ثالثة، وكذا (شاعر وطاهر) إنما هما من (شَعَرَ وطَهَرَ) بالفتح، وأما بالضم فوصفه على (فعيل)، فالجمع بينهما من التداخل[2]. انتهى كلام ابن جني.

وقد حكى غيره في استعمال اللغتين المتداخلين قولين أحدهما: أَنَّه يجوز مطلقاً.

والثاني: إنَّما يجوز بشرط أَلَّا يؤدي إلى استعمال لفظ مهمل كالحِبُك[3].

الفرع الثامن

في عدم الاحتجاج بكلام المولدين

أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولَّدين، والمحْدَثين في اللغة والعربية.

---

(١) الأصل أن باب فعَل يفعَل بالفتح فيهما أن تكون عينه أو لامه حرف حلق، وما جاء من هذا الباب ليس فيه حرف حلقي كـ «أبى يأبى» و«سلا يسلا» والمشهور (سلا يسلو) (كدعا) أو سَلِي يسلى كـ (يرضى) فالفتح فيها مركب منهما ا. هـ. شذا العرف: (٤١) (لسان: سلا)

(٢) يصاغ اسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل إذا كان ماضية (فَعَلَ) سواء كان لازماً أو متعدياً. وإن كان على وزن (فَعُل) فلا يصاغ على وزن فاعل إلا سماعاً بل على وزن (فَعْل) نحو: ضَخُم فهو ضَخْم أو (فعيل) نحو: جَمُلَ فهو جميل. الأشموني (٢/ ٣١٣).

(٣) يعنى: أن (الحِبُك) مركب من لغتين (الحِبِك) بالكسر فيهما و(الحُبُك) بالضم فيهما. قال أبو حيَّان: الأحسن عندي أن يكون ذلك مما اتبع فيه حركة الحاء كحركة تاء (ذاتِ) في الكسر، ولم يعتدَّ باللام الساكنة لأن الساكن حاجز غير حصين ا.هـ

و(الحِبُك) ذكر ابن عطية عن الحسن البصري أنها قراءة شاذة. روح المعاني: (٢٧/ ٥٤). شرح الشافية: (١/ ٣٨).

وفي الكشاف [للزمخشري: ٤٣/١] ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها، فإنه استشهد على مسألة بقول حبيب بن أوس[(١)]، ثم قال: وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك لتوثقهم بروايته وإتقانه.

فائدة

أول الشعراء المحدثين

أول الشعراء المحدثين: بشار بن برد[(٢)]، وقد احتج سيبويه في «كتابه» ببعض شعره تَقَرُّباً إليه، لأنه كان هجاه لترك الاحتجاج بشعره، ذكره المرْزُباني وغيره، ونقل ثعلب[(٣)] عن الأصمعي قال: ختم الشعر بإبراهيم بن هَرِمَة[(٤)]، وهو آخر الحجج.

الفرع التاسع

في عدم الاحتجاج بكلام مجهول قائله

لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله، صرح بذلك **ابن الأنباري في الإنصاف** [٥٨٣/٢]، وكأَنَّ علة ذلك خوف أَنْ يكون لمولد أو من لا يوثق بفصاحته، ومن هذا يعلم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم.

قال ابن النحاس في «التعليقة»: أجاز الكوفيون إظهار (أَنْ) بعد (كي)، واستشهدوا بقول الشاعر:

---

(١) حبيب بن أوس الطائي أحد أمراء البيان صاحب ديوان الحماسة توفي سنة (٢٣١هـ). الأعلام: (٣/ ١٦٥).

(٢) بشار بن برد أحد البلغاء المكفوفين أبو معاذ البصري وهو رأس الشعراء المولدين توفي سنة (١٦٧هـ). شذرات الذهب: (١/ ٣٦٥). الأعلام: (٢/ ٥٢).

(٣) أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد إمام الكوفيين في اللغة والنحو توفي ببغداد سنة (٢٩١هـ). بغية الوعاة: (١/ ٣٩٦). الأعلام: (١/ ٣٦٧).

(٤) إبراهيم بن هرمة قدم على أبي جعفر المنصور في وفد أهل المدينة فأنشده من شعره، فخلع عليه وعفى عنه. توفي سنة (١٧٦هـ). البداية والنهاية: (١٠/ ١٦٩).

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ[1]

قال: والجواب أن هذا البيت غير معروف قائله، ولو عرف لجاز أن يكون من ضرورة الشعر.

وقال أيضاً: ذهب الكوفيون إلى جواز دخول (اللام) في خبر (لكنَّ)، واحتجوا بقول الشاعر:

ولكنَّني مِن حُبِّها لَعَمِيدُ[2]

والجواب أن هذا البيت لا يعرف قائله، ولا أوَّله، ولم يذكر منه إلا هذا، ولم ينشده أحد ممَّن وُثِّق في اللغة، ولا عُزي إلى مشهور بالضبط والإتقان، وفي ذلك ما فيه.

وفي تعاليق ابن هشام على الألفية استدل الكوفيون على جواز مدِّ المقصور للضرورة بقوله:

قَدْ عَلِمَتْ أُخْتُ بَنِي السِّعْلاءِ[3]

وَعَلِمَتْ ذَاكَ مَعَ الجَزَاءِ

أَنْ نِعْمَ مَأْكُولاً عَلَىٰ الخَوَاءِ

يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِن شِيْشَاءِ

(١) من شواهد الأشموني: (٣/ ٣٨٠). «أوضح المسالك» (٤/ ١٥٤) والشاهد إظهار (أن) بعد كي.

(٢) عجز بيت من شواهد الاشموني (١/ ٢٨٠).

(٣) هذه الأبيات ذكرها اليزيدي في آماليه (٩٢).

السعلاء: هي أنثىٰ الغيلان، والجمع سِعليات. تاج العروس: (سعل).

الخواء: خلو المجوف من العظام. اللسان: (خوأ، ١٤/ ٥٤٥).

الشيشاء: التمر الذي لم يشتد نواه. اللسان: (شيش، ٦/ ٣١١).

ينشب: نَشِبَ الشيءُ في الشيء نشوباً أي: علق فيه. اللسان: (نشب، ١/ ٧٥٦).

المسعل: موضع السُعال من الحلق. اللسان: (سعل، ١١/ ٣٣٥).

اللهاء: جمع الهاة: وهو أقصى الفم. اللسان: (لها، ٥/ ٢٥٨).

يَـنـشَـبُ فـي الـمَـسْـعَـل والـلَّـهـاءِ

فمد السَّعلا، والخوا، واللَّها، وهي مقصورات؛ قال: والجواب عندنا أنَّه لا يعلم قائله فلا حجة فيه؛ لكن ذكر في شرحه للشواهد ما يخالف ذلك.

فإنَّه قال: طعن عبد الواحد الطَّواح[1] في كتابه «بغية الأمل» في الاستشهاد بقوله:

لَا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِماً[2]

وقال: هو بيت مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد فسقط الاحتجاج به، ولو صحَّ ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه فإنَّ فيه ألف بيت قد عُرِف قائلوها، وخمسين مجهولة القائلين.

الفرع العاشر

هل يقبل قول القائل: حدثني الثِّقة؟

إذا قال قائل: حدثني الثِّقة فهل يقبل؟ قولان:

في علم الحديث وأُصول الفقه رَجَّح كُلّاً مُرَجِّحُون، وقد وقع ذلك لسيبويه كثيراً يعني به الخليل وغيره، وكان يونس[3] يقول: حدثني الثِّقة عن العرب، فقيل له: من الثِّقة؟ قال: أبو زيد. قيل له: فلم لا تسميه؟ قال: هو حَيٌّ بعدُ فأَنا لا أُسميه.

الفرع الحادي عشر

طرح الشاذ وعدم الاهتمام به

قال ابن السَّراج في الأُصول [١/ ١٠٤] ـ بعد أن قرر أَنَّ (أفعل التَّفضيل) لا يأتي

---

(١) عبد الواحد الطواخ، جاء في كشف الظنون (بغية الآمل) لعبد الواحد الطوخ بالخاء المعجمة (١/ ٢٤٧).

(٢) البيت: لا تكثرن إني عسيت صائماً نُسِبَ إلى رؤبة ديوانه (١٨٥) وهو من. شواهد الأشموني: (١/ ٢٥٩).

(٣) يونس بن حبيب الضَّبي شيخ سيبويه من العلماء البارعين في النَّحو توفي سنة (١٨٢هـ). بغية الوعاة: (٢/ ٣٦٥).

من الألوان ـ فإن قيل: قد أنشد بعض النَّاس:

يَا لَيْتَنِي مِثْلُكَ فِي البَيَاضِ أَبْيَضُ مِن أُختِ بَنِي إِباضِ[1]

فالجواب: أنَّ هذا معمول على فساد، وليس البيت الشَّاذ، والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجتمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه، وإنَّما يركن إلى هذَا ضَعَفة أهل النَّحو ومن لا حجَّة معه.

وتأويل هذا وما أشبهه كتأويل ضَعَفة أصحاب الحديث وأتباع القصَّاص في الفقه، انتهى. فأشار بهذا الكلام إلى أنَّ الشَّاذ ونحوه يطرح طرحاً ولا يهتم بتأويله.

الفرع الثاني عشر

متى يكون التأويل مستساغاً ومتى لا يكون؟

قال أبو حيان في شرح التسهيل: التأويل إنَّما يسوغ إذا كانت الجادَّة على شيء، ثُمَّ جاءَ شيءٌ يخالف الجادَّة فيُتَأَوَّل.

أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها: فلا تأويل.

ومن ثَمَّ كان مردوداً تأويل أبي عليٍّ «لَيْسَ الطِّيبُ إِلَّا المِسْكُ» على أنَّ فيها ضمير الشَّان لأنَّ أبَا عمرٍو نقل أنَّ ذلك لغة تميم.

الفرع الثالث عشر

قال أبو حيان أيضاً: إذا دخل الدَّليلَ الاحتمالُ سقط به الاستدلال، ورد به على ابن مالك كثيراً في مسائل استدلَّ عليها بأدلة بعيدة التأويل، منها استدلاله على قصر الأخ بقوله:

---

(١) البيت لرؤبة ديونه (١٧٦) الشاهد فيه (أبيض) وذلك أنَّ الكوفيين أجازوا بناء أفعل التَّفضيل من لفظي السَّواد والبياض؛ لأنَّهما أصل الألوان، والبصريون يمنعون ذلك. شرح الكافية: (٢/١٩٩).

أخـاك الَّـذي إنْ تَـدْعُـهُ لِـمُـلِـمَّـة يُجِبْكَ بِمَا تَبْغِي وَيَكْفِيكَ مَنْ يَبْغِي[1]

فإنه يحتمل أن يكون منصوباً بإضمار فعل، أي: الزم، وإذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال.

الفرع الرابع عشر

رواية الأبيات بأوجه مختلفة

كثيراً ما تُرْوَىٰ الأبيات على أوجه مختلفة، وربَّما يكون الشَّاهد في بعضها دون بعض، وقد سئلت عن ذلك قديماً، فأجبت باحتمال[2] أَنْ يكون الشَّاعر أَنشد مرَّة هكذا ومرَّة هكذا، ثُمَّ رأيت ابن هشام قال في شرح الشَّواهد:

روى قوله:

وَلَا أَرضُ أَبْـقَـلَ إِبْـقَـالَـهَـا[3]

بالتَّذكير والتَّأنيث مع نقل الهمزة[4]، فإنْ صَحَّ أَنَّ القائِل بالتَّأنيث هو القائل بالتَّذكير: صح الاستشهاد به على الجواز من غير الضَّرورة، وإلا فقد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكلٌّ يتكلَّم على مقتضى سجيته الَّتي فُطِر عليها، ومن هنا تكثرت الروايات في بعض الأبيات. انتهى.

---

(١) والشاهد فيه قوله (أخاك) حيث عامله معاملة الاسم المقصور في تقدير حركات الإعراب وكان حقه أن يقول (أخوك)، البيت في شذور الذهب (٢٢٣).

(٢) قال ابن الضيف: هلا أجاب المؤلف بهذا عمَّا ورد من الأحاديث كذلك توثيقاً للرُّواة وسداً لباب التصرف في الأحاديث بالتَّغيير والتَّبديل فإنَّه أَجدر بذلك من الأبيات (ا.هـ) عن الإفصاح في شرح الاقتراح د. فجال (١٣٣).

(٣) عجز بيت وصدره:

فَـلَا مُـزْنَـةٌ وَدَقَـتْ وَدْقَـهَـا

وهو لعامر بن جُوَيْنٍ الطَّائي والأصل: أن يقول «أبقلت» لأن الفاعل ضمير مؤنث متصل ولكنه حذف التاء للضرورة.

(٤) أي: نقل حركة الهمزة في (إبقالها) وهي الكسر إلى التاء في (أبقلتِ) وحذف الهمزة للوزن.

فصل

[في حكم معرفة اللُّغة والنَّحو والتَّصريف، ثُمَّ التَّواتر والآحاد والرُّواة]

ملخص من «المحصول» [١/ ٢٧٥] للإمام فخر الدِّين الرَّازي[١] مع زيادات من شروحه.

قال: اعلم أنَّ معرفة اللُّغة والنَّحو والتَّصريف فرض كفاية؛ لأن معرفة الأحكام الشَّرعية واجبة بالإجماع، ومعرفة الأحكام بدون معرفة أدلَّتها مستحيل، فلا بُدَّ من معرفة أدلَّتها، والأدلَّة راجعة إلى الكتاب والسُّنة، وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم، فإذن توقف العلم بالأحكام على الأدلَّة، ومعرفة الأدلَّة تتوقف على معرفة اللُّغة والنَّحو والتَّصريف، وما يتوقف على الواجب المطلق، وهو مقدور للمكلف، فهو واجب، فإذن معرفة اللُّغة والنَّحو والتَّصريف واجبة.

قال: ثُمَّ الطَّريق إلى معرفتها إمَّا النَّقل المحض كأكثر اللُّغة، أو العقل مع النَّقل كقولنا: (الجمع المحلَّىٰ باللَّام للعموم)؛ لأنَّه يصحُّ استثناء أي فرد منه، فإنَّ صحة الاستثناء بالنَّقل، وكونه معيار العموم بالعقل.

فمعرفة كون الجمع المذكور له بالتَّركيب من النَّقل والعقل، وأمَّا العقل المحض، فلا مجال له في ذلك.

قال: فالنَّقل المحض إمَّا تواتر أو آحاد وعلى كل منهما إشكالات:

---

(١) فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين إمام في التفسير توفي سنة (٦٠٦هـ) والمحصول من أهمِّ كتب الرَّازي في أُصول الفقه. البداية والنهاية: (١٣/ ٥٥). الأعلام: (٣/ ٣١٣).

أمَّا التواتر: فالإشكال عليه من وجوه:

أحدها: أنَّا نجد النَّاس مختلفين في معاني الألفاظ ـ الَّتي هي أكثر الألفاظ تداولاً ودوراناً على ألسنة المسلمين ـ اختلافاً شديداً لا يمكن فيها القطع بما هو الحق كلفظة «الله» فإنَّ بعضهم زعم أنَّها عبريَّة، وقال قوم: سريانيَّة.

والَّذين جعلوها عربيَّة اختلفوا، هل هي مشتقَّة أو لا؟

والقائلون بالاشتقاق اختلفوا اختلافاً شديداً، ومَن تأمَّل أدلَّتهم في تعيين مدلول هذا الَّلفظ، علم أنَّها متعارضة، وأنَّ شيئاً منها لا يفيد الظَّنَّ الغالب فضلاً عن اليقين، وكذلك اختلفوا في لفظ (الإيمان) و(الكفر) و(الصلاة) و(الزكاة) فإذا كان هذا الحال في هذه الألفاظ الَّتي هي أشهر الألفاظ والحاجة إليها ماسَّة جدّاً، فما ظنُّك بسائر الألفاظ؟

وإذَا كان كذلك ظهر أنَّ دعوى التَّواتر في الُّلغة والنَّحو متعذِّر.

وأجيب عنه بأنَّه لم يكن دعوى التَّواتر في معانيها على سبيل التَّفصيل، فإنَّا نعلم معانيها في الجملة، فنعلم أنَّهم يطلقون لفظة (الله) على الإله المعبود بحقٍّ، وإن كنَّا لا نعلم مسمَّىٰ هذا الَّلفظ أذاته؟ أم كونه معبوداً؟ أم كونه قادراً على الاختراع؟ أم كونه مَلْجَأً للخلق؟ أم كونه بحيث تتحيَّر العقول في إدراكه؟ إلى غير ذلك من المعاني المذكورة لهذا الَّلفظ، وكذا القول في سائر الألفاظ.

الإشكال الثَّاني: أن من شرط التَّواتر استواء الطَّرفين والواسطة.

فَهَبْ أنَّا علمنا حصول شرط التَّواتر في حفَّاظ الُّلغة والنَّحو والتَّصريف في زماننا؛ فكيف نعلم حصولها في سائرِ الأَزمنة؟

وإذَا جهلنا شرط التَّواتر جهلنا التَّواتر ضرورة، لأنَّ الجهل بالشَّرط يوجب الجهل بالمشروط.

فإن قيل الطريق إليه أمران:

أحدهما: أنَّ الَّذين شاهدناهم، أخبرونا: أنَّ الَّذِين أخبروهم بهذه الُّلغات كانوا موصوفين بالصِّفَات المعتبرة في التَّواتر، وأنَّ الَّذين أخبروا من أخبرهم كانوا كذلك، إلى أنْ يَتَّصِل النَّقل بزمانِ الرَّسول ﷺ.

والآخر: أنَّ هذه الألفاظ لو لم تكن موضوعة لهذه الُّلغات ثُمَّ وضعها واضع لهذه المعاني، لاشتهر ذلك وعُرِف، فإِنَّ ذلك مِمَّا تتوفَّر الدَّواعي على نقله.

قلنا: **أمَّا الأوَّل**، فغير صحيح؛ لأنَّ كلَّ واحد مِنَّا حين سمع لغة مخصوصة من إِنسان، فإِنَّه لم يسمع منه أنَّه سمعه من أهل التَّواتر، وهكذا، بل تحرير هذه الدَّعوى على هذا الوجه ممَّا لا يفهمه كثير من الأُدباء، فكيف يُدَّعىٰ عليهم أنَّهُم علموه بالضَّرورة؟ بل الغاية القصوى في راوي الُّلغة أن يسنده إلى كتاب صحيح، أو إلى أسنادٍ متقن، ومعلوم أنَّ ذلك لا يفيد اليقين.

وأمَّا الثَّاني . . فضعيف أيضاً؛ لأنَّ ذلك الاشتهار إِنَّما يجب في الأُمور العظيمة، وليس هذا منه، سلَّمنا أنَّه منه، لكن لا نسلِّم أنَّهُ لم يشتهر، فإِنَّه قد اشتهر، بل بلغ مبلغ التَّواترِ: أنَّ هذه الُّلغات إِنَّما أُخذت عن جمع مخصوص كالخليل، وأبي عمرو، والأصمعيِّ، وأقرانهم، ولا شكَّ أنَّ هؤلاء ما كانوا معصومين، ولا بالغين حدَّ التَّواتر، وإِذا كان كذلك لم يحصل القطع واليقين بقولهم.

أَقصى ما في الباب أنْ يقال: نعلم قطعاً أنَّ هذه الُّلغات بِأسرها غير منقولة على سبيل الكذب، ونقطع بِأنَّ فيها ما هو صدق قطعاً؛ لكن كلَّ لفظة عيَّنَّاها فإِنَّا لا يمكننا القطع بأنَّها من قبيل ما نقل صدقاً، وحينئذٍ لا يبقي القَطع في لفظ معيَّن أصلاً، هذا هو الإِشكال على من ادَّعى التَّواتر في نقل الُّلغات. هذا كلام الإِمام.

وتعقَّبه الأصبهاني(١) بأنَّ كون اللُّغة مأخوذة عمَّن لم يبلغ عدد التَّواتر، لا يصلح أنْ يكون سنداً لمنع عدم شهرة نقل الُّلغات عن موضوعاتها الأصليَّة إِلى غيرها؛ لأنَّ عدم عصمتهم لا يستلزم وقوع النَّقل والتَّغيير؛ بل يثبت به احتماله، وذلك لا يقدح في دعوى انتفاء اللازم. انتهى الأمر كما قال.

ثُمَّ قال الإِمام: وأمَّا الآحاد: فالإِشكال عليه من وجوه:

مِنْها أنَّ الرُّواة له مجروحون ليسوا سالمين عَنِ القَدح، بيانه أنَّ أصل الكتب المصنَّفة في النَّحو والُّلغة: «كتاب سيبويه» و«كتاب العين».

---

(١) الأصبهاني محمد بن محمود الأصبهاني توفي (٦٧٨هـ) وله شرح على المحصول سماه نفائس الأصول الكاشف عن المحصول. بغية الوعاة: (١/ ٢٢٠).

أَمَّا «كتاب سيبويه» فَقَدْحُ الكوفيين فيه وفي صاحبه أَظهرُ من الشَّمس، وأَيضاً فالمبرد كان من أَجلِّ البصريين وهو أَفرد كتاباً في القدح فيه.

وأَمَّا «كتاب العين» فقد أَطبق الجمهور من أَهل الُّلغة على القدح فيه.

وأَيضاً فإِنَّ ابن جنِّي أَورد باباً في «كتاب الخصائِص» [٣/ ٢٨٢] في قدح أكابر الأُدباء بعضهم في بعض، وتكذيب بعضهم بعضاً، وأورد باباً [٢/ ٥] آخر في أَنَّ لغة أَهل الوبر أَصحُّ من لغة أَهل المدر، وغرضه من ذلك القدح في الكوفيين، وأَورد باباً آخر [٢/ ٢١] في كلمات من الغريب لا يعلم أحد أَتى بها إِلَّا ابن أَحمر الباهلي[١].

ورُوي عن رؤبة وأَبيه أَنَّهما كانا يرتجلان أَلفاظاً لم يسمعاها، ولا سُبِقا إِليها، وعلى ذلك قال المازني[٢]: ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وأَيضاً فالأَصمعي كان منسوباً إِلى الخلاعة[٣]، ومشهوراً بأَنَّه كان يزيد في الُّلغة ما لم يكن منها.

والعجب من الأُصوليين: أَنَّهم أَقاموا الدَّلائل على خبر الواحد أَنَّه حجَّة في الشَّرع، ولم يقيموا الدَّلالة على ذلك في الُّلغة، وكان هذا أَولى، وكان من الواجب عليهم أَنْ يبحثوا عن أَحوال الُّلغات، والنَّحو، وأَن يتفحَّصوا عَن أحوال جرحهم، وتعديليهم، كما فعلوا ذلك في رواية الأَخبار، لكنَّهم تركوا ذلك بالكليَّة مع شدة الحاجة إليه، فإِنَّ الُّلغة، والنَّحو، يجريان مجرى الأَصل للاستدلال بالنُّصوص انتهى.

قال الأَصبهاني: وأَمَّا قوله: أَورد ابن جنِّي باباً في كلمات من الغريب لم يأْتِ بها إلا الباهلي، فاعلم أَنَّ هذا القدر وهو انفراد شخص بنقل شيء من الُّلغة العربية

---

(١) عمرو بن أحمر الباهلي شاعر مخضرم توفي سنة (٦٥هـ) وهو صحيح الكلام كثير الغريب. الأعلام: (٥/ ٧٣).

(٢) المازني بكر بن محمد أَبو عثمان توفي سنة (٢٤٧هـ) كان حاذقاً في النَّحو. إنباه الرُّواة: (١/ ٢٨١). الأعلام: (٢/ ٦٩).

(٣) هذا الكلام يحتاج إلى دليل ونظر. وفي نزهة الألباء: كان الأصمعي صدوقاً في الحديث، وقال يحيى بن معين: الأصمعي ثقة صدوق. (ا. هـ) (١١٥) وتهذيب التهذيب: (٦/ ٤١٦).

لا يقدح في عدالته، ولا يلزم من نقل الغريب أنْ يكون كاذباً في نقله، ولا قصد ابن جنِّي ذلك.

وأمَّا قول المازني: ما قيس إلى آخره، فإنَّه ليس بكذب ولا تجويز للكذب، لجواز أن يُرىٰ القياس في اللُّغات، أو يُحمل كلامه هذه علىٰ القاعدة وأمثالها، وهي أنَّ الفاعل في كلام العرب مرفوع، فكلُّ ما كان في معنى الفاعل فهو مرفوع.

وأمَّا قوله: إنَّ الأُصوليين لم يقيموا إلى آخره، فضعيف جدّاً، وذلك أنَّ الدَّليل الدَّال على أنَّ خبر الواحد حجَّة في الشَّرع، يمكن التَّمسك به في نقل اللُّغة آحاداً، إذا وُجِدَتْ الشَّرائط المعتبرة في خبر الواحد، فلعلَّهم أهملوا ذلك، اكتفاءً منهم بالأدلَّة على أنَّه حجَّة في الشَّرع.

وأمَّا قوله: كان الواجب أن يبحثوا عن أحوال الرُّواة إلى آخره، فهذا حقٌّ فقد كان الواجب أنْ يُفْعَل ذلك، ولا وجه لإهماله مع احتمال كذب من لم تُعْلَم عدالته.

وقال القرَّافي: في هذا الأخير إنَّمَا أهملوا ذلك؛ لأنَّ الدَّواعي متوفِّرة على الكذب في الحديث؛ لأسبابه المعروفة، الحاملة للواضعين على الوضع.

وأمَّا اللُّغة فالدَّواعي إلى الكذبِ عليها فِي غاية الضَّعف، وكذلك كتب الفقه لا تكاد تجد فروعها موضوعة على الشَّافعي أو مالك أو غيرهما، ولذلك جمع النَّاس من السنَّة موضوعات كثيرة وجدوها، ولم يجدوا من اللُّغة وفروع الفقه مثل ذلك، ولا قريباً منه، ولمَّا كان الكذب والخطأ في اللُّغة وغيرها في غاية الندرة، اكتفى العلماء فيها بالاعتماد على الكتب المشهورة المتداولة، فإنَّ شهرتها وتداولها يمنع ذلك مع ضعف الدَّاعية له، فهذا هو الفرق.

ثُمَّ قال الإمام: والجواب عن الإشكالات كلِّها أنَّ اللُّغة والنَّحو والتَّصريف تنقسم إلى قسمين:

قسم منه متواتر، والعلم الضَّروري حاصل بأنَّه كان في الأزمنة الماضية موضوعاً لهذه المعاني، فإنَّا نجد أنفسنا جازمة بأنَّ السَّماء والأرض كانتا مستعملتين في زمنه ﷺ في معناهما المعروف، وكذلك الماء والهواء والنَّار وأمثالها، وكذلك لم يزل الفاعل مرفوعاً، والمفعول منصوباً، والمضاف إليه مجروراً.

وقسم منه مظنون: وهو الألفاظ الغريبة، والطَّريق إلى معرفتها الآحاد.

وأكثر ألفاظ القرآن ونحوه وتصريفه من القسم الأول.

والثَّاني منه: قليل جدًّا فلا يتمسك به في القطعيَّات، ويتمسك به في الظَّنيات، انتهى.

۞ ۞ ۞

خاتمة

[في النَّقل عَنِ النَّفي]

قالَ الشَّيْخ بهاء الدِّين بن النَّحاس في «التعليقة»: النَّقل عن النَّفي فيه شيء؛ لأَنَّ حاصله أَنَّني أَسمع هذا، وهذا لا يدلُّ على أَنَّه لم يكن[1].

تنبيه

[أدلة النحو عند الأنباري]

بعد أَن حرَّرت هذا الباب بفروعه وجدت **ابن الأنباري قال في أُصوله** [لمع الأدلة/ ٨١]: أدلة النَّحو ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال.

فالنَّقل: هو الكلام العربيُّ الفصيح، المنقول بالنَّقل الصَّحيح، الخارج عن حدِّ القلَّة إلى حدِّ الكثرة.

وعلى هذا يخرج ما جاء من كلام العرب من المولَّدين وغيرهم، وما جاء شاذّاً

(١)وهو أن يقول القائل: لم أره، لم أقف فيه على شيء، لم أجده. فنفي العلم لا يدل على نفي الوجود. ويمكن أن يقال: إذا صدر هذا الكلام عن إمام متقن واسع الاطلاع، كان بمنزلة التصريح بعدم الورود. ونظيره ما قاله المحدثون كما في تدريب الراوي: إذا قال الحافظ المطلع الناقد في حديث لا أعرفه اعتمد ذلك في نفيه. تدريب الراوي: (١/ ٢٩٦).

في كلامهم، نحو الجزم بلن[١]، والنَّصب بلم[٢]، والجرِّ بلعلَّ[٣]، ونصب الجزأين بها وبليت[٤].

وهو ينقسم إلى: تواتر، وآحاد:

فأمَّا التَّواتر: فلغة القرآن، وما تواتر من السُّنة، وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي من أدلَّة النَّحو يفيد العلم.

وأمَّا الآحاد: فما تفرد بنقله بعض أهل اللُّغة، ولم يوجد فيه شرط التَّواتر، وهو دليل مأخوذ به، والأكثرون على أنَّه يفيد الظَّن.

وشرط التَّواتر أن يبلغ عدد ناقليه عدداً لا يجوز على مثلهم الاتِّفاق على الكذب.

وأمَّا الآحاد: فأَنْ يكون ناقله عدلاً، رجلاً كان أوِ امرأةً حراً كان أو عبداً، كما يشترط في نقل الحديث، لأنَّ باللُّغة معرفةُ تفسيره وتأويله فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله، فإنْ كان ناقل اللُّغة فاسقاً لم يقبل نقله.

ويقبل نقل العدل الواحد، وأهل الأهواء إلَّا أنْ يكونوا ممَّن يتديَّن بالكذب.

---

(١) نحو:

لَـنْ يَـخـبِ الآمـنُ مِـن رجـائِـك مَـنْ   حَـرَّكَ مِـن دُونِ بـابِـك الـحَـلَـقَـهْ

الرواية بكسر الباء من (يخبِ). مغني اللبيب: (٢/ ٩١٦).

(٢) كقول الراجز:

فـي أيِّ يـومـيَّ مِـنَ الـمـوتِ أفِـرّ   أيـومَ لـمْ يُـقْـدرَ أم يَـوْمَ قُـدِر.

الرواية بنصب (يقدرَ) وكان حقها الجزم. شرح الكافية (٣/ ١٥٧٥).

(٣) نحو: قول كعب بن سعد الغنوي:

لَـعـلَّ أبـي الـمِـغـوارِ مِـنْـكَ قَـريـبْ

أوضح المسالك: (٣/٧).

(٤) نحو قول العجاج:

يـا لـيـتَ أيـامَ الـصِّـبـا رَواجِـعـا

الكتاب: (٢/ ١٤٢).

وأمَّا المرسل: وهو الَّذي انقطع سنده نحو أنْ يروي ابن دريد[1] عن أَبي زيد، **والمجهول**: وهو الَّذي لم يعرف ناقله، نحو أن يقول أبو بكر بن الأنباري[2]: حدثني رجل عن ابن الأعرابي[3]، **فلا يقبلان**؛ لأنَّ العدالة شرط في قبول النَّقل، وانقطاع السَّند والجَهل بالنَّاقل يوجبان الجهل بالعدالة، فإنَّ مَنْ لم يذكر اسمه، أو ذكر ولم يُعرف، أو لم تُعرف عدالته فلا يقبل نقله.

وقيل: يقبلان؛ لأنَّ الإرسال صدر ممَّن لو أسند لقبل ولم يتَّهم في إسناده، فكذلك في إرساله، فإنَّ التُّهمة لو تطرَّقت إلى إرساله لتطرَّقت إلى إسناده، وإذا لم يتَّهم في إسناده، فكذلك في إرساله، وكذلك النَّقل عَنِ المجهول صدر ممَّن لا يتَّهم في نقله، لأنَّ التُّهمة لو تطرَّقت على نقله عَنِ المجهول، لتطرَّقت إلى نقله عن المعروف، وهذا ليس بصحيح، واختلف العلماء في جواز الإجازة[4]، والصَّحيح جوازها.

هذا حاصل ما ذكره ابن الأنباري في ثمانية فصول من كتابه.



---

(١) ابن دريد: محمد بن الحسن الأزدي توفي سنة (٣٢١هـ) كان شاعراً عالماً. بغية الوعاة: (١/ ٧٦) وأبو زيد الأنصاري توفي سنة (٢١٥هـ) فابن دريد لم يدرك أبَا زيد بينهما راوٍ أو أكثر وهذا هو الانقطاع في السند.

(٢) أبو بكر الأنباري محمد بن القاسم توفي سنة (٣٢٨هـ) وهو غير ابن الأنباري صاحب. «لمع الأدلة». الأعلام: (٦/ ٣٣٤).

(٣) محمد بن زياد أبو عبد الله راوية نسَّابة علَّامة باللغة توفي سنة (٢٣١هـ). الأعلام: (٦/ ١٣١).

(٤) الإجازة: هي الإذن في الرواية لفظاً أو خطاً كأن يقول له شيخه: أجزت لك جميع كتبي. المزهر: (١/ ١٦٢). تدريب الراوي: (٢/ ٢١٦).

الكتاب الثاني

في الإجماع

والمراد به إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة.

قال في «الخصائص» [١/١٨٩]: وإنما يكون حجة: إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص، وإلا فلا؛ لأنه لم يرد في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص بذلك في كل الأمة، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل مَنْ فُرِق له عن علةٍ صحيحة، وطريقٍ نهجةٍ، كان خليلَ نفسه، وأبا عمرو فكره.

إلَّا أننا مع ذلك لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها، وتقدم نظرها إلَّا بعد إمعان وإتقان. انتهى.

وقال في موضع آخر: يجوز الاحتجاج باجتماع الفريقين، وذلك: كإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر (ليس) عليها، فأحد ما يحتج به عليه أن يقال: هذا أجازه سيبويه، وكافة أصحابنا، والكوفيون أيضاً، فإذا كان ذلك مذهباً لبلدين، وجب أن تَنْفِرَ عن خلافه.

قال: ولعمري إن هذا ليس بموضع قطع على الخصم؛ لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يخالف نصاً.

قال: فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت قولهم في (هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ): إنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوز ردُّ غيره إليه.

وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل ذلك نيفاً على ألف موضع وذلك أنه على حذف المضاف، والأصل: (جُحْرُ ضبٍّ خَرِبَ جُحْرُهُ) فجرىٰ (خرب) وصفاً على ضب، وإن كان في الحقيقة للجحر، كما تقول: مررت برجل قائم أبوه، وإن كان القيام للأب لا للرجل، ثم حذف الجحر المضاف إلى الهاء فأقيمت الهاء مقامه، فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس خرب. انتهى.

وقال غيره: إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر، خلافاً لمن تردد فيه، وخرقُهُ ممنوع، ومن ثَمَّ رُدَّ.

وقال ابن الخشاب في «المرتجل»: لو قيل: إن (مَنْ) في الشرط لا موضع لها من الإعراب، لكان قولاً، إجراء لها مجرى (إنْ) الشرطية، وتلك لا موضع لها من الإعراب، لكن مخالفة المتقدمين لا تجوز. انتهى.

مسألة

[الإجماع حجة]

وإجماع العرب أيضاً حجة، ولكن أنَّى لنا بالوقوف عليه؟! ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه.

قال ابن مالك في «التسهيل» [٥٦]: استدل على جواز توسيط خبر (ما) الحجازية ونصبه بقول الفرزدق [**ديوانه ١/ ١٨٥**]:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيشٌ وإِذَ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

ورده المانعون بأن الفرزدق تميمي، تكلم بهذا معتقداً جوازه عند الحجازيين، فلم يصب.

ويجاب: بأن الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين، ومن مُناهم أن يظفروا بزلة يُشنِّعون بها عليه، مبادرين لتخطئته، ولو جرى شيء من ذلك لنُقِل؛ لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك إذا اتفق، ففي عدم نقل ذلك، دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله. انتهى.

۞ ۞ ۞

فصل

[في تركيب المذاهب]

مما يشبه تداخل اللغات السابقة: تركيب المذاهب، وقد عقد له ابن جني باباً في «الخصائص» [٣/ ٧١]، ويشبهه في أصول الفقه: إحداث قول ثالث، والتلفيق بين المذاهب.

قال ابن جني: وذلك أن تضمَّ بعض المذاهب إلى بعض، وتنتحل بين ذلك مذهباً ثالثاً.

مثاله: أن المازني كان يعتقد مذهب يونس في ردَّ المحذوف في التحقير، وإن غنىٰ المثال عنه، فيقول في تحقير (يضع) اسم رجل: (يويضع).

وسيبويه إذا استوفى التحقير مثاله لا يردُّ فيقول: يُضَيِّع، وكان المازني يرىٰ رأيَ سيبويه في صَرْف نحو (جوارٍ) علماً، ويونس لا يصرفه.

فقد تحصل إذن للمازني مذهب مركب من مذهب الرجلين، وهو الصرف على مذهب سيبويه، والردُّ على مذهب يونس، فيقول على مذهبه في تحقير اسم رجل سميته: يرى: (رأيتُ يُرَيْئِياً) فردَّ الهمزة من (يرىٰ)؛ إذ أصله (يُرَأْيُ) علىٰ قول يونس، والصرف علىٰ قول سيبويه.

ويونس: يردُّ ولا يصرف فيقول: (رأيت يُرَيْئِي).

وسيبويه يصرف ولا يردُّ فيقول: (رأيتُ يُرَيّاً)، بإدغام ياء التحقير في الياء المنقلبة عن الألف. فقد عرف تركيب مذهب المازني عن مذهب الرجلين.

مسألة

[الإجماع السكوتي وإحداث قول ثالث]

قال أبو البقاء[1] **في «التبيين»**: جاء في الشعر: (لولاي ولولاك) فقال معظم البصريين: الياء والكاف في موضع جرٍّ، وقال الأخفش والكوفيون: في موضع رفع.

قال أبو البقاء: وعندي أنَّه يمكن أمران آخران:

أحدهما: أن لا يكون للضمير موضع؛ لتعذر العامل، وإذا لم يكن عامل لم يكن عمل، وغير ممتنع أن يكون الضمير لا موضع له كالفصل.

وممكن أن يقال موضعه نصب؛ لأنه من ضمائر المنصوب، ولا يلزم من ذلك أنْ يكون له عامل مخصوص، ألا ترى أن التمييز في نحو: (عشرين درهماً) لا ناصب له على التحقيق، وإنما هو مشبه بالمفعول، حيث كان فضلة.

وكذلك قولهم: (لي ملؤه عسلاً)، فهذا منصوب وليس له ناصب على التحقيق، وإنما هو مشبه بما له عامل، ومثل ذلك يمكن في (لولاي)، وهو أن يجعل منصوباً من حيث كان من ضمائر المنصوب.

فإن قيل: الحكم بأنه لا موضع له، وأن موضعه نصب خلاف الإجماع؛ إذ الإجماع منحصر في قولين: إما الرفع وإما الجرُّ، والقول بحكم آخر خلاف الإجماع، وخلاف الإجماع مردود. **فالجواب عنه من وجهين**:

أحدهما: أن هذا إجماع مستفاد من (السكوت)، وذلك أنهم لم يصرحوا بالمنع من قول ثالث، وإنما سكتوا عنه، والإجماع: هو الإجماع على حكم الحادثة قولاً.

---

(١) أبو البقاء: عبد الله بن الحسين الضرير العكبري وهو صاحب كتاب «التبيان في إعراب القرآن» توفي سنة (٦١٦هـ) قصده الناس لعلمه. بغية الوعاة: (٢/٣٨). الأعلام: (٤/ ٨٠)

والثاني: أن أهل العصر الواحد إذا اختلفوا على قولين، جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث، هذا معلوم من أصول الشريعة، وأصول اللغة محمولة على أصول الشريعة.

وقد صنع مثل ذلك من النحويين على الخصوص: أبو علي، فإن له مسائل كثيرة قد سُبِق إليها بحكم، وأثبت هو فيها حكماً آخر.

منها: أن لفظة (كل) لا يدخلها الألف واللام في أقوال الأُوَل، وجوَّز هو فيها ذلك، وقد أفردها بمسألة في «الحلبيات»، واستدل على ذلك بالقياس، فغير ممتنع أن يذهب ذاهب هنا إلى مذهب ثالث، لوجود الدليل عليه. انتهى.

۞ ۞ ۞

الكتاب الثالث

في القياس[1]

قال ابن الأنباري في «جدله» [٤٥]: هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه. انتهى.

قال: وهو معظم أدلة النحو، والمعوَّل في غالب مسائله عليه، كما قيل: «إنما النحو قياس يتبع[2]»، ولهذا قيل في حدِّه: إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب.

وقال صاحب «المستوفي»: كلُّ عِلْمٍ، فبعضه مأخوذ بالسماع والنصوص، وبعضه بالاستنباط والقياس، وبعضه بالانتزاع من علم آخر.

قال: فالفقه بعضه بالنصوص الواردة في الكتاب والسنة، وبعضه بالاستنباط والقياس.

---

(١) القياس: محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية وحمل كلامنا على كلامهم في أصول المادة وفروعها وضبط الحروف وترتيب الكلمات وما يتبع ذلك.(اهـ). اللغة والنحو للدكتور عباس حسن (ص: ٢٢).

(٢) مطلع قصيدة للكسائي:

إنما النحو قياس يتبع ... وبه في كل أمر ينتفع

فإذا ما أبصر النحو الفتى ... مرّ في المنطق مراً فاتسع

فاتقاه كل من جالسه ... من جليس ناطق أو مستمع

إنباه الرواة: (٢/ ٣٦٧).

والطب: بعضه مستفاد من التجربة، وبعضه من علوم أُخر.

والهيئة[1]: بعضها من علم التقدير، وبعضها تجربة شهد بها الرصد.

والموسيقى: جلُّها منزع من علم الحساب.

والنحو: بعضه مسموع مأخوذ من العرب، وبعضه مستنبط بالفكر والروية، وهو التعليلات، وبعضه يؤخذ من صناعة أخرى، كقولهم: الحرف الذي تختلس حركته في حكم المتحرك لا الساكن، فإنه مأخوذ من علم العروض، وكقولهم: الحركات أنواع: صاعد عالٍ، ومنحدر سافل، ومتوسط بينهما، فإنه مأخوذ من صناعة الموسيقى. انتهى.

وقال ابن الأنباري في «أصوله»: [لمع الأدلة ٩٥]: اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: «النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب»، فمن أنكر القياس .. فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحد من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلالة القاطعة، وذلك أنا أجمعنا على أنه إذا قال العربي: (كتب زيد) فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى يصح منه الكتابة، نحو عمرو، وبشر، وأزدشير، إلى مالا يدخل تحت الحصر، وإثبات مالا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال.

وكذلك القول في سائر العوامل الداخلة على الأسماء والأفعال، الرافعة والناصبة والجارة والجازمة، فإنه يجوز إدخال كل منها على مالا يدخل تحت الحصر، وذلك بالنقل متعذر، فلو لم يجز القياس، واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال، لبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل، وذلك منافٍ لحكمة الوضع، فوجب أن يوضع وضعاً قياسياً عقلياً لا نقلياً، بخلاف اللغة، فإنها وضعت وضعاً نقلياً، لا عقلياً، فلا يجوز القياس فيها، بل يقتصر على ما ورد به النقل، ألا ترى أن القارورة سميت بذلك لاستقرار الشيء فيها، ولا يسمى كل مستقر فيه قارورة، وكذلك سميت الدار داراً لاستدارتها، ولا يسمى كل مستدير داراً. انتهى.

---

(١) علم الفلك وأحوال الكواكب.

فصل

[في أركان القياس]

للقياس أربعة أركان:

أصل: وهو المقيس عليه، **وفرع**: وهو المقيس، **وحكم**، **وعلة جامعة**.

قال ابن الأنباري [لمع الأدلة٩٣]: وذلك مثل أن تركّب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسَمَّ فاعله، فتقول: اسم أُسنِد الفعل إليه مقدَّماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً، قياساً على الفاعل، **فالأصل**: هو الفاعل، **والفرع**: هو ما لم يُسمَّ فاعله، **والحكم**: هو الرفع، **والعلة الجامعة**: هي الإسناد، والأصل في الرفع: أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أُجريَ على الفرع الذي هو ما لم يُسمَّ فاعله، بالعلة الجامعة التي هي الإسناد. انتهى.

وقد عقدتُ لهذه الأركان أربعة فصول:

الفصل الأول

في المقيس عليه، وفيه مسائل

[المسألة] الأولى

من شرطه ألا يكون شاذاً خارجاً عن سَنَنِ القياس، فما كان كذلك، لا يجوز القياس عليه، كتصحيح (اسْتَحْوَذَ، واسْتَصْوَبَ، واسْتَنْوقَ)(1).

وكحذف نون التأكيد في قوله:

اِضْرِبَ عَنْكَ الهُمُومَ طَارِقَها(2)

أي: اضربَنْ، ووجْهُ ضَعْفِهِ في القياس، أن التوكيد للتحقيق، وإنما يليق به الإسهاب والإطناب، لا الاختصار والحذف.

وكحذف صلة الضمير دون الضمة في قوله:

لـهُ زَجَلٌ كَـأَنَّـهُ صَـوْتُ حـادٍ(3)

(1) وزن هذه الكلمات الثلاث (استفعل) والقياس فيها قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ولكنها صححت شذوذاً فلا يقاس عليها، واستحوذ من حوذ، واستصوب من صوب، واستنوق من نوق.

(2) البيت لطرفة وعجزه:

ضَـربَـكَ بـالـسـيـفِ قَـوْنَـسَ الـفـرَسِ

مغني اللبيب: (٢٤٨) ت: علي حمد الله. قالوا:أراد (اضربن عنك) فحذف النون (ا.هـ) اللسان: قنس. مغني اللبيب: (٢/ ٨٤٢).

(3) البيت لشماخ بن طرار يصف حمار وحش، وعجزه: إذا طلَبَ الوسيقَةَ أو زَفيرُ، «الخصائص» (١/ ١٢٧).

ووجه ضعفه في القياس أنه ليس على حد الوصل، ولا حد الوقف؛ لأن الوصل يجب أن يتمكن فيه واوه، كما تمكنت في قوله: «له زجل»، والوقف يجب أن تحذف فيه الواو والضمة معاً، فحذف الصلة وإبقاء الضمة منزلة بين منزلتي الوصل والوقف لَمْ تعهد قياساً؛ نعم يجوز القياس على ما استعمل للضرورة في الضرورة.

قال أبو علي: كما جاز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم؛ كذلك يجوز أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، ومالا فلا.

قال ابن جني: فإن قيل: هلا امتنع متابعتهم في الضرورة من حيث كان القوم لا يترسلون في عمل أشعارهم ترسُّل المولَّدين، وإنما كان ارتجالا، فضرورتهم إذن أقوى من ضرورتنا، فينبغي أن يكون عذرهم فيه أوسع؟

قلنا: ليس جميع الشعر القديم مرتجلاً، بل كان لهم فيه نحو ما للمولَّدين من التَّرسُّل.

رُوِي عن زهير أنه عمل سبع قصائد في سبع سنين، فكانت تسمَّى حوليات زهير.

وعن ابن أبي حفصة[1] قال: كنت أعمل القصيدة في أربعة أشهر وأحككها في أربعة أشهر، وأعرضها في أربعة أشهر، ثم أخرج بها إلى الناس، وحكاياتُهم في ذلك كثيرة، وأيضاً فإن من المولَّدين من يرتجل.

[المسألة] الثانية

[في عدم القياس على الشاذ]

كما لا يقاس على الشاذ نطقاً لا يقاس عليه تركاً.

قال في الخصائص [١/٩٩]: إذا كان الشيء شاذاً في السماع، مطرداً في

(١) مروان بن أبي حفصة شاعر من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية توفي سنة (١٨٢هـ). معجم الشعراء: (٣٩٦). الأعلام: (٧/ ٢٠٧).

القياس، تحاميت ما تَحَامت العرب من ذلك، وجريتَ في نظيره على الواجب في أمثاله، ومن ذلك امتناعك من (وَذَرَ، وَوَدَعَ)؛ لأنهم لم يقولوهما، ولا مَنْعَ أن يستعمل نظيرهما، نحو (وَزَنَ) و(وَعَدَ) وإن لم تسمعها أنت. انتهى.

[المسألة] الثالثة

[جواز القياس على القليل]

ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له.

مثال الأول: قولهم في النسب إلى (شنوءة: شنئي) فلك أن تقول في (ركوبة: ركبي) وفي (حلوبة: حلبي) وفي (قتوبة: قتبي) قياساً على (شنئي) وذلك أنهم أجروا (فعولة) مجرى (فعلية) لمشابهتها إياها من أوجه:

أن كلا منهما ثلاثي، وأن ثالثه حرف لين، وأن آخره تاء التأنيث، وأن (فعولاً) و(فعيلاً) يتواردان، نحو (أثيم وأثوم) و(رحيم ورحوم) و(مشي ومشو)، و(نهيٌّ عن الشيء ونهوٌّ) فلما استمرت حال (فعيلة) و(فعولة) هذا الاستمرار، جرت واو (شنوءة) مجرى ياء (حنيفة) فكما قالوا: (حنفي) قياساً، قالوا (شنئي) قياساً.

قال أبو الحسن: فإن قلت: إنما جاء هذا في حرف واحد يعني (شنوءة).

فالجواب: إنه جميع ما جاء.

قال في الخصائص [١١٦/١]: ما ألطف هذا الجواب، ومعناه: أن الذي جاء في (فعولة) هو هذا الحرف، والقياس قَابِلُهُ، ولم يأتِ فيه شيء ينقضه، فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضاً صحيحاً في القياس مقبولاً فلا لوم، ولِمَا ذكرناه من المناسبة بين (فعولة وفعلية)، لم يجز في نحو: (ضرورة: ضرري)، ولا في (حرورة: حررى) لأن باب (فعلية) المضاعف نحو: (جليلة) لا يقال فيه: (جللي) استثقالا، بل هو (جليلي).

ومثال الثاني قولهم في (ثَقيف وقُريش وسُليم: ثَقَفِي وقُرَشِي وسُلَمِي) فهو وإن

كان أكثر من (شنئي)، فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس، ولا يقال في (سعيد: سَعَدي)، ولا في (كريم، كَرمي)

[المسألة] الرابعة

[في أقسام القياس]

القياس في العربية على أربعة أقسام:

حمل فرع علىٰ أصل، وحمل أصل علىٰ فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد علىٰ ضد.

وينبغي أن يسمى **الأول والثالث**: قياس المساوى. **والثاني**: قياس الأولىٰ. **والرابع**: قياس الأدْوَن.

فمن أمثلة الأول: إعلال الجمع وتصحيحه حملاً علىٰ المفرد، فمن ذلك قولهم: (قِيَم وديَم في: قِيمة ودِيمة[1]) و(زِوَجة وثِوَرة في: زَوْج وثَوْر)[2].

ومن أمثلة الثاني: إعلال المصدر لإعلال فعله، وتصحيحه لصحته، كـ(قمت قِياماً) و(قاومت قِوَاماً).

وفي الخصائص [١/١١٢]: من حمل الأصل على الفرع تشبيهاً له في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع، من ذلك الأصل تجويز سيبويه في قولك: (هذا الحسنُ الوجهِ)، أن يكون الجر في الوجه تشبيهاً (بالضاربِ الرجلِ) الذي إنما جاز فيه الجر تشبيهاً (بالحسن الوجهِ).

---

(١) الأصل قِوَم. دِوَم تحركت الواو وانكسر ما قبلها فقلبت ياء. حملاً على مفرده: قِوْمَة ودِوْمة، أعلَّت في المفرد فحمل عليه الجمع. شذا العرف: (٢٩٢). ت.أ. عطية.

(٢) زِوَجة وثِوَرَة جمع زوج وثور، صحت الواو في المفرد فصحت في الجمع، حمل الجمع الفرع على المفرد الأصل. شذا العرف (٢٩٣). ت.أ.عطية.

قال: فإن قيل: وما الذي سوَّغ لسيبويه هذا وليس مما رواه عن العرب، وإنما هو شيء رآه وعلل به؟

قيل: يدل على صحته، ما عُرِف من أن العرب إذا شبهت شيئاً بشيء مكَّنت ذلك الشبه الذي لهما وعَمَرَت به الحال بينهما، ألا تراهم لمَّا شبهوا المضارع بالاسم فأعربوه، تمموا ذلك المعنى بينهما، بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه، ولمَّا شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم: «عليه السلام والرحمت»، وقوله:

اللهُ نَجَّاكَ بِكَفَّيْ مَسْلَمَتْ[1]

كذلك أيضاً شبهوا الوصل بالوقف في قولهم: سَبْ سبًّا، وكَلْ وكَلّاً.

وكما أجروا غير اللازم مجرىٰ اللازم في قوله:

فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عادني حُلُمُ[2]

وقوله:

ومن يتَّقْ فإنَّ الله مَعْهُ[3]

كذلك أجروا اللازم مُجْرَى غيره في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧيَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾

---

(١) البيت لأبي النجم العجيلي. خزانة الأدب: (٤/ ١٧٧). الشافية: (٢/ ٢٨٩) الشاهد أبدال الهاء تاءً في الوقف.

(٢) عجز البيت لزياد بن منقذ وصدره:

فَقُمْتُ لِلطَّيفِ مُرْتَاعاً وأَرَّقَني

أجرى همزة الاستفهام وهي غير لازمة مجرىٰ الهمزة اللازمة وهي التي من أصل الكلمة فخفف بتسكين ما هو في حكم الوسط وهي الهاء. «خزانة الأدب» (٣/ ٣٩١).

(٣) صدر بيت وعجزه:

ورِزْقُ اللهِ مُؤْتَابٌ وغادي

لا يلزم تسكين آخر المعتل عند الجزم بل يلزم حذف حرف العلة، أجراه مجرىٰ ما يلزم تسكينه وهو الصحيح مثل: (من يعملْ). الخصائص: (١/ ٣٠٦).

[الأحقاف: ٣٣] فأجرى النصب مُجرى الرفع، الذي لا تلزم فيه الحركة، ومُجرىٰ الجزم، الذي لا يلزم فيه الحرف أصلاً، وكما حمل النصب على الجر في المثنى والجمع، حمل الجر على النصب في مالا ينصرف، وكما شبهت الياء بالألف في قوله:

كَأَنَّ أَيْدِيْهِنَّ بِالقَاعِ القَرِقْ(١)

وحملت الألف على الياء(٢) في قوله:

وَلَا تَرَضَّاهَا وَلَا تَمَلَّقِ

وكما وضع الضمير المنفصل موضع المتصل في قوله:

قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُم الأَرْض(٣)

ووضع المتصل موضع المنفصل في قوله:

إِلَّاكِ دَيَّارُ(٤)

---

(١) صدر بيت وعجزه:

أَيْدِي نِسَاءٍ يَتَعَاطَيْنَ الوَرِقْ.

الشاهد: تسكين الياء في (أيديْهن) وحقها النصب وقد شبهت الياء بالألف بعدم ظهور الحركة عليها.

(٢) عجز بيت صدره:

إذا العَجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ

والشاهد: إثبات الألف في (ترضاها) المجزوم وحقها الحذف ولكنها حملت على الياء في قوله: ألم يأتِيْكَ والأنباءُ تنمي.

(٣) جزء ببيت وتتمته:

بِالبَاعِثِ الوارِثِ الأمواتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأرضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ

البيت للفرزدق والشاهد: (ضمنت إياهم) والأصل أن يتصل الضمير (ضمنتهم). شرح الأشموني: (١/١١٦).

(٤) جزء بيت وتمامه:

فَمَا نُبَالِي إذا ما كُنتِ جارَتَنَا أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكِ دَيَّارُ

الأصل أن ينفصل الضمير بعد (إلّا) فيقال إلّا إياك. شرح الأشموني: (١/١٠٩).

فلما رأى سيبويه العرب إذا شبهت شيئاً بشيء، فحملته على حكمه، عادت أيضاً فحملت الآخر على حكم صاحبه ـ تثبيتاً لهما وتتميماً لمعنى الشبه بينهما ـ حكم أيضاً (بأن الحسنَ الوجهَ) محمول (على الضارب الرجلَ)، ولما كان النحاة بالعرب لاحقين، وعلى سمتهم آخذين، جاز لهم أن يروا فيه نحو ما رأوا، ويحذوا على أمثلتهم التي حذوا.

قال: ومن حمل الأصل على الفرع: حذف الحروف[١] للجزم وهي أصول، حملاً على حذف الحركات[٢] له وهي زوائد، وحمل الاسم على الفعل في منع الصرف[٣]، وعلى الحرف في البناء[٤]، وهو أصل عليهما، وحمل (ليس وعسى) في عدم التصرف على (ما ولعل)، كما حملت (ما) على (ليس) في العمل. انتهى.

وفي «التذكرة» لأبي حيان ذكر بعضهم: أنه إنما اشترط اتحاد الزمان في عطف الفعل على الفعل؛ لأن العطف نظير التثنية، فكما لا يجوز تثنية المختلفين، لا يجوز عطف المختلفين في الزمان.

قال أبو حيان: وهذا من حمل الأصل على الفرع لأن العطف أصل التثنية إلا أن يدعىٰ أنَّه في الفعل نظير التثنية في الاسم.

وأما الثالث: فالنظير إما في **اللفظ**، أو في **المعنى**، أو **فيهما**.

فمن أمثلة الأول زيادة (إنْ) بعد (ما) المصدرية[٥] الظرفية، والموصولة[٦]،

---

(١) نحو لم يَرْمِ ولم يَسْعَ ولم يَسْمُ.

(٢) في المضارع المجزوم نحو: لم تكتبْ.

(٣) أي كل اسم ممنوع من الصرف يشبه الفعل في عدم التنوين وعدم قبول الكسرة.

(٤) لأن الأصل في الاسم الإعراب وبناؤه حمل له على الحرف لأنه يشبهة.

(٥) نحو:

ورَجِّ الــفَــتــىٰ مــا إنْ رأيْــتَــه ... عــلــى الــسِّــن خــيــراً لا يــزالُ يــزيــدُ

من شواهد الكتاب (٤/ ٢٢٢). الشاهد: دخول (إن) على (ما) الظرفية المصدرية في قوله: ما إنْ رأيته.

(٦) نحو:

يُــرَجِّــىٰ الــمــرءُ مــا إنْ لا يُــلاقــي ... وتَــعْــرِضُ دونَ أبــعَــدِهِ الْــخُــطــوبُ

البيت لإياس بن الأرت. النوادر (٢٦٤). الشاهد: دخول (إن) على (ما) الموصولة في قوله: ما إنْ لا يلاقي.

لأنهما بلفظ (ما) النافية[1]، ودخول لام الابتداء على (ما) النافية[2]؛ حملا لها في اللفظ على (ما) الموصولة[3]، وتوكيد المضارع بالنون بعد (لا) النافية[4]؛ حملا لها في اللفظ على لا الناهية[5]، وحذف فاعل أفعل به في التعجب[6]، لما كان مشبهاً لفعل الأمر في اللفظ، وبناء باب (حَذَامِ) على الكسر تشبيهاً له (بدَرَاكِ وتَرَاكِ)، وبناء (حاشا) الاسمية لشبهها في اللفظ (بحاشا) الحرفية[7]. ومنها إدغام الحرف في مقاربه في المخرج[8].

ومن أمثلة الثاني: جواز (غيرُ قائم الزيدان)، حملاً علىٰ ما قام الزيدان؛ لأنه في معناه، ولولا ذلك لم يجز؛ لأن المبتدأ: إما أن يكون ذا خبر، أو ذا مرفوع يغني عن الخبر. ومنها إهمال (أنْ) المصدرية[9] مع المضارع حملاً علىٰ (ما) المصدرية[10].

---

(١) نحو:

بَـنِـي غُـدانَـةَ مـا إنْ أنـتُـمُ ذَهَـبٌ ... ولا صَـرِيـفٌ ولـكـنْ أنـتُـمُ الـخَـزَفُ

الشاهد دخول (إن) على (ما) النافية، والبيت من شواهد أوضح المسالك: (١/ ٢٧٤)، المغني: (١/ ٣٨).

(٢) نحو:

لَـمَـا أغـفـلْـتُ شـكـرَكَ فـاصْـطَـنِـعْـنِـي ... فـكـيـفَ وفـي عَـطـائِـكَ جُـلُّ مـالـي

البيت للنابغة الذبياني وهو من شواهد المغني (١/ ٨٩١). والشاهد: دخول لام الابتداء على (ما) النافية.

(٣) نحو: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَٰقَ النَّبِيِّينَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: ٨١].

(٤) نحو: قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥].

(٥) نحو:

لا تَـظْـلِـمَـنَّ إذا مـا كُـنْـتَ مُـقْـتَـدِراً ... فـالـظُّـلْـمُ مَـرْجِـعُ عُـقْـبـاهُ إلـىٰ الـنَّـدَمِ

البيت في المستطرف (٥٠٨). والشاهد: توكيد الفعل المضارع بعد لا الناهية.

(٦) نحو: قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨].

(٧) نحو قوله تعالى: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١] ويؤيده قراءة من قرأ ﴿حاشا لله﴾ وهو لا يكون إلّا في الاسم (ا.هـ). البحر المحيط: (٥/ ٣٠٣).

(٨) نحو قوله تعالى: ﴿فَـَٔامَنَت طَّآئِفَةٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَكَفَرَت طَّآئِفَةٌ﴾ [الصف: ١٤].

(٩) نحو: قراءة مجاهد: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾ برفع (يتمُّ) [البقرة: ٢٣٣].

(١٠) نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران: ١١٨].

[حمل النظير على النظير في اللفظ والمعنى]

ومن أمثلة الثالث: اسم التفضيل و(أَفْعِل) في التعجب، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه (بِأَفعِل) في التعجب وزناً وأصلاً وإفادة للمبالغة، وأجازوا تصغير (أفعِل) في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل في ذلك.

قال الجوهري: ولم يسمع تصغيره إلَّا في (أملح وأحسن) ولكن النحويون قاسوه فيما عداهما.

[حمل النقيض على النقيض]

وأما الرابع: فمن أمثلته النصب بلم، حملاً علىٰ الجزم بلن[1]، فإن الأُولىٰ لنفي الماضي، والثانية لنفي المستقبل.

وفي الجزولية[2] قد يحمل الشيء على مقابله، وعلى مقابل مقابله، وعلى مقابل مقابل مقابله.

مثال الأول: لم يضربِ الرجل، حُمِل الجزم على الجر.

ومثال الثاني: اضربِ الرجلَ، حُمِل الجزم فيه على الكسر الذي هو مقابل الجر، من جهة أن الكسر في البناء: مقابل الجر في الإعراب.

ومثال الثالث: اضربِ الرجلَ، حمل السكون فيه على الكسر، الذي هو مقابل للجر، الذي هو مقابل للجزم، والجزم مقابل للسكون.

---

(١) قراءة ﴿أَلَمْ نشرحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١] فيمن قرأ بنصب نشرح فنصبوا بلم حملاً على الجزم بلن في قوله:

لَـنْ يَـخِـبِ الآنَ مِـنْ رجـائِـكَ مَـنْ ... حـرَّكَ مِـنْ دونَ بـابِـكَ الـحَـلَـقَـه

شرح الأشموني: (٣/٢٧٨) حيث جزم الفعل (يخبِ) بحرف النصب لن.

(٢) الجزولية مقدمة مشهورة صاحبها عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت توفي سنة (٦٠٧هـ). الأعلام: (٥/١٠٤). بغية الوعاة: (٢/٢٣٦).

[المسألة الخامسة]

[تعدد الأصول]

اختلف هل يجوز تعدد الأصول المقيس عليها لفرع واحد؟

والأصح: نعم، ومن أمثلة ذلك (أي) في الاستفهام والشرط، فإنها أُعربت حملاً علىٰ نظيرتها[1] (بعض) وعلى نقيضها (كل).

۞ ۞ ۞

(١) أي في المعنى لأن (أياً) معناها بعض فحملت (أي) في الإعراب عليها وعلى نقيضها (كل) لأنهما معربتان (ا.هـ) الإصباح شرح الاقتراح د. فجال: (٢٠٩).

الفصل الثاني

في المقيس وهل يوصف بأنه من كلام العرب أم لا؟

قال المازني: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب.

قال: ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسمَ كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض، فقست عليه غيره، فإذا سمعت (قام زيدٌ) أجزت: (ظَرُفَ بِشْرٌ) و(كَرُمَ خالِدٌ).

قال أبو علي: وكذلك يجوز أن تبنيَ بإلحاق اللام ما شئت، كقولك: (خَرْجَجَ) و(دَخْلَلَ) و(ضَرْبَبَ) من (خرجَ) و(دخلَ) و(ضربَ) على مثال: (شَمْلَلَ) و(صَعْرَرَ).

قال ابن جني [١/ ٣٦٠]: وكذلك تقول في مثال (صَمَحْمَح) من الضرب (ضَرَبْرَب) و(من القتل) (قَتَلْتل) ومن (الشرب) (شَرَبْرَب) ومن (الخروج) (خَرَجْرَج) وهو من العربية بلا شك، وإن لم تنطق العرب بواحد من هذه الحروف.

قال: فإن قيل: فقد منع الخليل لما أنشد:

تَـرَافَـعَ الـعِـزُّ بِـنَـا فَـارْفَـنْـعَـعَـا

قياساً على قول العجاج [ديوانه ١٣٨]:

تَقَـاعَـسَ العزُّ بِـنَـا فَـاقْـعَـنْـسَـسـا

فدل على امتناع القياس في مثل هذه الأبنية.

فالجواب أنه إنما أنكر ذلك؛ لأنه فيما لامه حرف حلقي، والعرب لم تبنِ هذا

المثال مما لامه حرف حلق، خصوصاً وحرف الحلق فيه متكرر، وذلك مستنكر عندهم، مستثقل.

قال: فثبت إذن أن كلَّ ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم، ولهذا قال من قال في العجاج ورؤبة: إنهما قاسا اللغة وتصرفا فيها، وأقدما على ما لم يأتِ به من قبلهما.

قال: وذكر أبو بكر أن منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها، فإذا رأى الاشتقاق قابلاً لها، أَنِسَ بها وزال استيحاشه منها، وهذا تثبيت اللغة بالقياس.

وقال في موضع آخر من الخصائص: من قوة القياس عندهم: اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب، فهو من كلامهم، نحو قولك في بناء مثل (جَعْفَر) من (ضرب) (ضَرْبَب)، وهذا من كلام العرب، ولو بنيت منه (ضَوْرَب) أو (ضَيْرَب) لم يكن من كلام العرب لأنه قياس على الأقل استعمالاً والأضعف قياساً. انتهى.



الفصل الثالث

في الحكم

[الحكم] فيه مسألتان:

الأولى: إنما يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب.

وهل يجوز أن يقاس على ما ثبت بالقياس والاستنباط؟

ظاهر كلامهم: نعم.

وقد ترجم عليه في الخصائص [١/١٨٦] «باب الاعتلال بأفعالهم»:

قال: من ذلك أن تقول: إذا كان اسم الفاعل على قوة تحمله للضمير(١)، متى جرى على غير من هو له ـ صفة، أو صلة، أو حالاً، أو خبراً ـ لم يتحمَّل الضمير، فما ظنك بالصفة المشبهة باسم الفاعل، فإن الحكم الثابت للمقيس عليه(٢)، إنما هو بالاستنباط والقياس على الفعل الرافع للظاهر، حيث لا تلحقه العلامات(٣).

الثانية: **قال ابن الأنباري [لمع الأدلة: ١٢٤]**: اختلف في القياس على الأصل المختلف في حكمه.

---

(١) اسم الفاعل يعمل عمله فعله بشروطه فيرفع الفاعل الظاهر والمضمر فإذا جرىٰ فاعله المضمر على ما هو له جاز استتاره وظهوره على خلاف فيه نحو: زيد هند ضاربها، أي هو، أو ضاربها هو ا.هـ بتصرف الصبان على الأشموني: (١/١٩٨).

(٢) أي إبراز ضمير اسم الفاعل عند جريانه على غير ما هو له.

(٣) اسم الفاعل عند جريانه على غير ما هو له، لا فاعل فيه ضمير بدليل عدم لحاق علامة التثنية والجمع له فعلم أنه لا فاعل له مستتر غير ذلك البارز فكذلك الصفة المشبه (ا.هـ) الإصباح د. فجال.

فأجازه قوم؛ لأن المختَلفَ فيه إذا قام الدليل عليه، صار بمنزلة المتفق عليه، ومنعه آخرون لأن المختلف فيه فرع لغيره، فكيف يكون أصلا؟

وأجيب: بأنه يجوز أن يكون فرعاً لشيء أصلاً لشيء آخر، فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل وأصل للصفة المشبهة.

وكذلك (لات) فرع على (لا)، و(لا) فرع على (ليس)، فـ(لا) أصل لـ(لات)، وفرع على (ليس)، ولا تناقض في ذلك لاختلاف الجهة.

ومن أمثلة القياس على الأصل المختلف فيه: أن تستدل على أن (إلَّا) تنصب المستثنى، فتقول: إلَّا حرف قام مقام فعل يعمل النصب، فوجب أن يعمل النصب كـ (يا) في النداء، فإن إعمال (يا) في النداء مختلف فيه، فمنهم من قال: إنه العامل، ومنهم من قال: فعلٌ مقدَّرٌ.

۞ ۞ ۞

الفصل الرابع

في العلة، وفيها مسائل

[المسألة] الأولى

قال صاحب «المستوفي»: إذا استقريت أصول هذه الصناعة، علمت أنها في غاية الوثاقة، وإذا تأملت عللها، عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها.

وأما ما ذهب إليه غفلة العوام: من أن علل النحو تكون واهية ومتمحلة، واستدلالهم على ذلك بأنها أبداً تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعاً لها، فبمعزل عن الحق.

وذلك أن هذه الأوضاع والصيغ، وإن كنا نحن نستعملها، فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع، بل على وجه الاقتداء والاتباع، ولا بُدَّ فيها من التوقيف، فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة والأوضاع بحال من الأحوال، وعلمنا أنها كلها أو بعضها من وضع واضع حكيم جلَّ وعلا تطلبنا بها وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين أخواتها، فإذا حصلنا عليه، فذلك غاية المطلوب.

وقال ابن جني في الخصائص [١٤٤/١]: اعلم أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحسِّ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك علل الفقه؛ لأنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع أحكام، وكثير منه لا يظهر فيه وجه الحكمة كالأحكام التعبدية، بخلاف النحو فإن كله أو غالبه مما تُدْرَك علته، وتظهر حكمته.

قال سيبويه[١٣/١]: وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً. انتهى.

نعم، قد لا يظهر فيه وجه الحكمة، قال بعضهم: إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم قال: هذا تعبدي، وإذا عجز النحوي عنه قال: هذا مسموع.

وفي موضع آخر من الخصائص [٢٣٨/١]: لا شك أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها ألا ترى إلى اطّراد رفع الفاعل، ونصب المفعول، والجر بحروفه، والنصب بحروفه، والجزم بحروفه، وغير ذلك من التثنية، والجمع، والإضافة، والنسب، والتحقير، وما يطول شرحه.

فهل يحسن بذي لبٍّ أن يعتقد أن هذا كله اتفاق وقع، وتوارد اتَّجه؟

فإن قلت: فلعله شيء طُبِعُوا عليه من غير اعتقاد لعلَّة، ولا لقصد من القصود التي تنسبها إليهم؛ بل لأن آخر منهم حذا على ما نهج للأول فقام به.

قيل: إن الله إنما هداهم لذلك وجبلهم عليه؛ لأن في طباعهم قبولاً له، وانطواءً على صحة الوضع فيه، ونراهم قد اجتمعوا على هذه اللغة، وتواردوا عليها.

فإن قلت: كيف تدَّعي الاجتماع وهذا اختلافهم موجود ظاهر، ألا ترى إلى الخلاف في (ما) الحجازية والتميمية إلى غير ذلك؟

قيل: هذا القدر والخلاف لقلتِهِ محتقر غير محتفل به، وإنما هو في شيء من الفروع يسير، فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور، فلا خلاف فيه، وأيضاً فإن أهل كل واحدة من اللغتين عدد كثير، وخلق عظيم، وكل منهم محافظ على لغته، لا يخالف شيئاً منها، فهل ذلك إلا لأنهم يَحْتاطون، ويَقْتاسون، ولا يُفرِّطون، ولا يَخْلِطون؟

ومع هذا فليس شيء من مواضع الخلاف على قلَّته إلا وله وجه من القياس يُؤخَذ به، ولو كانت هذه اللغة حشواً مكيلاً، وحثوا مهيلاً، لكثر خلافها وتعادت أوصافها، فجاء عنهم جرُّ الفاعل، ورفع المضاف إليه، والنصب بحروف الجزم، وأيضاً فقد ثبت عنهم التعليل في مواضع نقلت عنهم كما سيأتي.

[المسألة] الثانية

[في أقسام العلل]

قال أبو عبد الله الحسين بن موسىٰ الدينوري الجليس في كتابه «ثمار الصناعة»: اعتلالات النحويين صنفان:

علة تطَّرد علىٰ كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم.

وعلة تُظْهِر حكمتهم، وتكشِف عن صحَّة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم.

وهم للأولىٰ أكثر استعمالاً، وأشدُّ تداولاً، وهي واسعة الشُّعَب إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعاً:

وهي: علَّة سماع، وعلَّة تشبيه، وعلَّة استغناء، وعلَّة استثقال، وعلَّة فرق، وعلَّة توكيد، وعلَّة تعويض، وعلَّة نظير، وعلَّة نقيض، وعلَّة حمل على المعنى، وعلَّة مشاكلة، وعلَّة معادلة، وعلَّة قرب ومجاورة، وعلَّة وجوب، وعلَّة جواز، وعلَّة تغليب، وعلَّة اختصار، وعلَّة تخفيف، وعلَّة دلالة حال، وعلَّة أصل، وعلَّة تحليل، وعلَّة إشعار، وعلَّة تضاد، وعلَّة أولى.

وشرح ذلك التاج ابن مكتوم[1] في «تذكرته» فقال: قوله:

[١] **علَّة سماع مثل قولهم:** (امرأة ثدياء)، ولا يقال: (رجل أثدىٰ)، ليس لذلك علَّة سوى السماع.

[٢] **وعلَّة تشبيه مثل:** إعراب المضارع لِمُشَابَهَتِهِ الاسم، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف.

[٣] **وعلَّة استغناء:** كاستغنائهم (بتَرك) عن (وَدَعَ).

[٤] **وعلَّة استثقال:** كاستثقالهم الواو في (يعد)[2]، لوقوعها بين ياء وكسرة.

---

(١) أحمد بن عبد القادر القيسي الحنفي النحوي لازم أبا حيان دهراً طويلاً، توفي سنة (٧٤٩هـ) «بغية الوعاة» (١/٣٢٦).

(٢) لأن الأصل فيها (يوعِد).

[٥] **وعلَّة فرق**: وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل، ونصب المفعول، وفتح نون الجمع، وكسر نون المثنى.

[٦] **وعلَّة توكيد مثل**: إدخالهم النون الخفية والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه.

[٧] **وعلَّة تعويض مثل**: تعويضهم الميم في (اللَّهُمَّ) من حرف النداء(١).

[٨] **وعلَّة نظير مثل**: كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم، حملاً على الجرِّ إذْ هو نظيره(٢).

[٩] **وعلَّة نقيض مثل**: نصبهم النكرة: بـ (لا) حملاً على نقيضها (إنَّ).

[١٠] **وعلَّة حمل على المعنى مثل** : ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ﴾ [البقرة: ٢٧٥] ذَكَّرَ فعل الموعظة وهي مؤنثة حملاً لها على المعنى وهو الوعظ.

[١١] **وعلَّة مشاكلة مثل قوله**: ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلًا﴾(٣) [الإنسان: ٤].

[١٢] **وعلَّة معادلة مثل**: جرِّهم مالا ينصرف بالفتح حملاً على النصب، ثم عادلوا بينهما، فحملوا النصب على الجرِّ في جمع المؤنث السالم.

[١٣] **وعلَّة مجاورة مثل**: الجر بالمجاورة في قولهم: (جحرُ ضبٍ خربٍ)، وضم لام (لله) في (الحمدُ لُلَّهِ) لمجاورتها الدال.

[١٤] **وعلَّة وجوب**: وذلك تعليلهم لرفع الفاعل ونحوه.

[١٥] **وعلَّة جواز**: ذلك ما ذكروه في تعليل (الإمالة) من الأسباب المعروفة، فإن ذلك علة لجواز (الإمالة) فيما أميل لا لوجوبها.

---

(١) الأصل (يالله) فحذفوا أداة النداء وعوضوا عنها ميماً فصار (اللهم) واجتماع الياء والميم شاذ، قال ابن مالك:

والأكثرُ اللَّهُمَّ في تعويضِ ... وشذَّ يا اللَّهُمَّ في قريضِ

(٢) الجر في الاسم نظير الجزم في الفعل؛ نحو قولنا: لم يكتبِ الدرس حيث حرك بالكسر لالتقاء الساكنين، والجر هو نظير الجزم فحمل عليه.

(٣) صرفت (سلاسلاً) وهي ممنوعة من الصرف، لتشاكل (أغلالاً)، (سعيراً)، والتنوين قراءة شعبة، مشكل القرآن لابن مكي: (٢/٢٣٦).

[١٦] **وعلَّة تغليب مثل**: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم: ١٢][(١)].

[١٧] **وعلَّة اختصار مثل**: باب الترخيم و ﴿وَلَمْ يَكُ﴾ [النحل: ١٢٠].

[١٨] **وعلَّة تخفيف**: كالإدغام.

[١٩] **وعلَّة أصل**: كاستحوذ، ويؤكرم، وصرف مالا ينصرف.

[٢٠] **وعلَّة أولى كقولهم**: إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول.

[٢١] **وعلَّة دلالة حال**: كقول المستهل: (الهلالُ)؛ أي: هذا الهلال، فحذف لدلالة الحال عليه.

[٢٢] **وعلَّة إشعار**: كقولهم في جمع (موسى: مُوسَوْن)، بفتح ما قبل الواو إشعاراً بأن المحذوف ألف.

[٢٣] **وعلَّة تضاد مثل**: قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها: متى تقدمت وأكدت بالمصدر أو بضميره، لم تُلْغَ؛ لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد.

[٢٤] **قال ابن مكتوم**: وأما علَّة التحليل: فقد اعتاص عليَّ شرحها وفكرت فيها أياماً فلم يظهر لي فيها شيء.

وقال الشيخ شمس الدين بن الصائغ[(٢)]: قد رأيتها مذكورة في كتب المحققين، كابن الخشاب البغدادي، حاكياً لها عن السلف في نحو الاستدلال على اسمية (كيف) بنفي حرفيتها؛ لأنها مع الاسم كلام، ونفي فعليتها؛ لمجاورتها الفعل بلا فاصل، فتحلل عقد شبه خلاف المدعى، انتهى.

وأما الصنف الثاني: فلم يتعرض له الجليس ولا بيَّنه.

وقد بيَّنه ابن السراج في الأصول [٣٥/١] فقال: اعتلالات النحويين ضربان:

---

(١) أي أنه سبحانه وتعالى لم يقل من (القانتات) به لتغليب المذكر على المؤنث لكثرة المصلين من الرجال فألحق الإناث بالذكور فقال: ﴿مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾.

(٢) محمد بن عبد الرحمن بن علي ابن الصائغ الزمردي الحنفي النحوي عالم في اللغة والنحو توفي سنة (٧٧٦هـ). بغية الوعاة: (١٥٥/١).

ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كلُّ فاعل مرفوع، وكلُّ مفعول منصوب.

وضرب يسمى علَّة العلَّة، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً، والمفعول منصوباً؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما يستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، ويتبين به فضل هذه اللغة على غيرها.

وقال ابن جني في الخصائص [١/١٧٣]: هذا الذي سماه علَّة العلَّة إنما هو تجوُّز في اللفظ، فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة.

ألا ترى أنه إذا قيل: فلم ارتفع الفاعل؟

قال: لإسناد الفعل إليه، ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جواب رفع زيد من قولنا (قام زيد): إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه، فكان مغنياً عن قوله: إنَما ارتفع لأنه فاعل حتى يسأل فيما بعد عن العلَّة التي لها رفع الفاعل.

[المسألة] الثالثة

[في العلل الموجبة وغيرها]

قال في الخصائص [١/١٦٤]: أكثر العلل مبناها على (الإيجاب) بها، كنصب الفضلة أو ما شابهها، ورفع العمدة، وجرِّ المضاف إليه وغير ذلك، وعلى هذا مفاد كلام العرب.

وضرب آخر يسمى علَّة، وإنما هو في الحقيقة (سبب) يجوِّزه ولا يوجبه، من ذلك أسباب (الإمالة) فإنها علَّة الجواز، لا الوجوب، وكذا علَّة قلب واو (وقتت)[1] همزة، وهي كونها انضمت ضماً لازماً، فإنها مع ذلك يجوز إبقاؤها واواً، فعلَّتها مجوزة لا موجبة.

قال: وهكذا كل موضع جاز فيه إعرابان فأكثر، كالذي يجوز جعله بدلاً

---

(١) تقلب الواو همزة جوازاً إذا كانت مضمومة ضماً لازماً غير مشددة وذلك لأن النطق بالواو المضمومة مستثقل (ا.هـ) شذا العرف تحقيق أ ـ عطية.

وحالاً، وذلك النكرة بعد معرفة هي في المعنى هي، نحو: (مررت بزيد رجل صالح، ورجلاً صالحاً)، فإن علته: لجواز ما جاز لا لوجوبه. انتهى.

فظهر بهذا الفرق بين العلَّة والسبب، وأن ما كان مُوجِباً يسمى: علَّة، وما كان مجوِّزاً يسمى: سبباً.

وقال في موضع آخر [١٤٤/١]: اعلم أن محصول مذهب أصحابنا، ومنصرف أقوالهم مبنيٌّ على جواز تخصيص العلل، فإنها وإن تقدمت علل الفقه، فأكثرها يجري مجرىٰ التخفيف والفرق، فلو تكلَّف متكلِّف نقضها، لكان ذلك ممكناً، وإن كان علىٰ غير قياس مستثقلاً، كما لو تكلف تصحيح فاء (ميزان وميعاد)، ونصب الفاعل، ورفع المفعول، وليست كذلك علل المتكلمين؛ لأنها لا قدرة على غيرها، فإذن علل النحويين متأخرة عن علل المتكلِّمين، متقدمةٌ عللَ المتفقهين.

إذا عرفت ذلك فاعلم أن علل النحويين **ضربان**:

واجب لابدُّ منه، لأن النفس لا تطيق في معناه غيرَه، وهذا لاحق بعلل المتكلمين.

والآخر: ما يمكن تحمُّله لكن على استكراه، وهذا لاحق بعلل الفقهاء.

فالأول: ما لابُدَّ للطبع منه كقلب الألف واوا للضمة قبلها، وياء للكسرة قبلها، ومنع الابتداء بالساكن، والجمع بين الألفين المدتين؛ إذ لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحاً، فلو التقت ألفان مدتان لوقعت الثانية بعد ساكن.

والثاني: ما يمكن النطق به على مشقة، كقلب الواو ياء بعد الكسرة؛ إذ يمكن أن تقول في (عصافير: عصافور)، ولكن يكره.

قلت: ومن الأول: تقدير الحركات في المقصور.

ومن الثاني: تقدير الضمة والكسرة في المنقوص.

وقال في موضع آخر: اعلم أن أصحابنا انتزعوا العلل من كتب محمد[١] بن الحسن، وجمعوها منها بالملاطفة والرفق.

---

(١) محمد بن الحسن الشيباني صاحب الإمام أبي حنيفة وهو الذي نقل عنه المذهب فيما يعرف بكتب ظاهر الرواية توفي سنة (١٨٩هـ) في اليوم الذي مات فيه الكسائي. قال الرشيد: «دفنت الفقه والعربية في يوم واحد»: طبقات الحنفية: (١/ ٤٢)، الأعلام: (٦/ ٨٠).

[المسألة] الرابعة

[الخلاف في إثبات الحكم]

قال ابن الأنباري [لمع الأدلة: ١٢١]: اختلفوا في إثبات الحكم في محلِّ النص، بماذا ثبت؟ بالنص أم بالعلَّة؟

فقال الأكثرون: بالعلَّة لا بالنص؛ لأنه لو كان ثابتاً به لا بها؛ لأدى إلى إبطال الإلحاق، وسدِّ باب القياس؛ لأن القياس: حمل فرع على أصل بعلة جامعة، فإذا فقدت العلة الجامعة بطل القياس، وكان الفرع مقيساً من غير أصل وذلك محال.

ألا ترى أنا لو قلنا: عن الرفع والنصب في نحو: (ضرب زيد عمراً) بالنص لا بالعلَّة، لبطل الإلحاق بالفاعل والمفعول، والقياس عليهما وذلك لا يجوز.

وقال بعضهم: ثبت في محل النص بالنص، وفيما عداه بالعلَّة، وذلك نحو النصوص المنقولة عن العرب، المقيس عليها بالعلَّة الجامعة في جميع أبواب العربية، واستَدَلَّ لذلك بأن النص مقطوع به، والعلَّة مظنونة، وإحالة الحكم على المقطوع به أولى من إحالته على المظنون.

ولا يجوز أن يكون الحكم ثابتاً بالنص والعلَّة معاً؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الحكم مقطوعاً به مظنوناً وكون الشيء الواحد مقطوعاً به مظنوناً في حالة واحدة محالٌ.

وأجيب عن هذا الاستدلال: بأن الحكم إنما يثبت بطريق مقطوع به وهو: النص، ولكن العلَّة هي التي دعت إلى إثبات الحكم فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب، ونظن أن العلَّة هي التي دعت الواضع إلى الحكم، فالظنُّ لم يرجع إلى ما يرجع إليه القطع، بل هما متغايران، فلا منافاة. انتهى كلام ابن الأنباري.

[المسألة الخامسة]

[العلَّة البسيطة والمركَّبة]

العلَّة قد تكون بسيطة: وهي التي يقع التعليل بها من وجه واحد، كالتعليل بالاستثقال، والجوار، والمشابهة، ونحو ذلك.

وقد تكون مركَّبة من عدة أوصاف اثنين فصاعداً: كتعليل قلب (ميزان) بوقوع الواو ساكنة بعد كسرة، فالعلَّة ليس مجرد سكونها، ولا وقوعها بعد كسرة؛ بل مجموع الأمرين، وذلك كثيراً جداً.

وقد يزاد في العلَّة صفة لضرب من الاحتياط بحيث لو أسقطت لم يقدح فيها كما سيأتي في القوادح.

وقال ابن النحاس في «التعليقة»: علل ابن عصفور حذف التنوين من العَلَم الموصوف بابن مضاف إلى علم، بعلَّة مركبة من مجموع أمرين: وهو كثرة الاستعمال مع التقاء الساكنين، والنحاة لم يعللوه إلا بكثرة الاستعمال فقط، بدليل حذفه من (هند بنت عاصم) علىٰ لغة من صرف هنداً، وإن لم يلتقِ هنا ساكنان، وكأنه لمَّا رأى انتقاض العلة احتاج إلى قوله: ومن العرب من يحذف لمجرد كثرة الاستعمال، وهذه العلَّة الصحيحة المطردة في الجميع لا ما علل به أولاً.

ومن العلل المركبة قول الزمخشري في «المفصل» [١٤٣] في (الذي): ولاستطالتهم إيَّاه بصلة، مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه، فقالوا: (اللذِ) بحذف الياء، ثم (اللذْ) بحذف الحركة، ثم حذفوه رأساً واجتزؤا بلام التعريف الذي في أوله، وكذا فعلوا في (التي).

وقال ابن النحاس: إنما التزموا الفصل بين (أَنَّ) إذا خففت وبين خبرها إذا كان فعلا لعلَّة مركَّبة من مجموع أمرين، وهما: العوض من تخفيفها، وإيلاؤها ما لم يكن يليها.

[المسألة السادسة]

[في شرط العلَّة الموجبة للحكم في المقيس عليه]

من شرط العلَّة أن تكون هي المُوجِبة للحكم في المقيس عليه، ومن ثَمَّ خطَّأ ابنُ مالك البصريين في قولهم: إن علَّة إعراب المضارع مشابهته للاسم في حركاته، وسكناته، وإبهامه[1]، وتخصيصه؛ فإن هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم، وإنما الموجب له قبوله لصفة واحدة، ومعاني مختلفة، ولا يميزها إلا الإعراب، تقول: (ما أحسن زيد) فيحتمل: النفي، والتعجب، والاستفهام.

فإن أردت **الأول**: رفعت زيداً، **والثاني**: نصبته، **والثالث**: جررته.

فلا بُدَّ أن تكون هذه العلَّة هي الموجبة لإعراب المضارع، فإنك تقول: (لا تأكلِ السمكَ وتشرب اللبنَ) فيحتمل النهي عن كل منهما على انفراده، وعن الجمع بينهما، وعن الأول فقط والثاني مستأنف، ولا يبين ذلك إلا الإعراب: بأن تجزم الثاني أيضاً: إن أردت الأول، وتنصبه: إن أردت الثاني: وترفعه: إن أردت الثالث.

[المسألة السابعة]

[الخلاف في التعليل بالعلَّة القاصرة]

قال ابن الأنباري: اختلفوا في التعليل بالعلَّة القاصرة، فجوَّزها قوم، ولم يشترطوا التعدية في صحتها، وذلك كالعلَّة في قولهم: (ما جاءَتْ حاجَتَكَ)، و(عسى الغُوَيْرُ أَبْؤسَاً)، فإن (جاءت) و(عسى): أجريا مجرى (صار)، فجُعِلَ لهما اسم مرفوع، وخبر منصوب، ولا يجوز أن يجريا مجرى صار، في غير هذين الموضعين، فلا يقال: (ما جاءت حالتَك)، أي: صارت، ولا: (جاء زيدٌ قائماً)، أي: صار زيدٌ قائماً، وكذلك لا يقال: (عسى الغُوَيْرُ أنعماً)، ولا (عسى زيدٌ قائماً)

(١) في كونه محتمل للحال والاستقبال.

بإجرائه مجرى (صار)، واستدل على صحتها بأنها ساوت العلَّة المتعدية في الإخالة والمناسبة، وزادت عليها بظاهر النقل، فإن لم يكن ذلك عَلَمَاً للصحَّة، فلا أقل من ألا يكون عَلَمَاً على الفساد.

وقال قوم: إنها علَّة باطلة؛ لأن العلَّة إنما تراد للتعدية، وهذه العلَّة لا تعدية فيها، وإذا لم تكن متعدية فلا فائدة لها؛ لأنها لا ضرورة لها، فالحكم فيها ثابت بالنص لا بها.

وأجيب: بأنا لا نسلِّم أنها إنما تراد للتعدية، فإنَّ العلَّة إنما كانت علَّة لإخالتها ومناسبتها، لا لتعديتها.

ولا نسلِّم أيضاً: عدم فائدتها، فإنها تفيد الفرق بين المنصوص الذي يُعرف معناه، والذي لا يعرف معناه.

وتفيد أنه ممتنع ردُّ غير المنصوص عليه.

وتفيد أيضاً أن الحكم ثبت في المنصوص عليه بهذه العلَّة. انتهى كلام ابن الأنباري.

وقال ابن مالك في شرح التسهيل: عللوا سكون آخر الفعل المسند إلى التاء ونحوه بقولهم: (لئلا تتوالىٰ أربع حركات فيما هو ككلمة واحدة)، وهذه العلة ضعيفة؛ لأنها قاصرة؛ إذ لا يوجد التوالي إلا في الثلاثي الصحيح، وبعض الخماسي، (كانطلق، وانكسر)، ولا تتوالى فيه، والسكون عام في الجميع. انتهى.

فمنع العلَّة القاصرة.

[المسألة الثامنة]

[التعليل بعلتين]

قال في الخصائص [١/١٧٤] ويجوز التعليل بعلَّتين، ومن أمثلة ذلك قولك: (هؤلاءِ مُسلِمِيَّ)، فإن الأصل (مسلمويَ)، فقلبت الواو ياء **لأمرين** كل منهما موجب للقلب:

أحدهما: اجتماع الواو والياء، وسبق الأولىٰ منهما بالسكون.

والآخر: أن ياء المتكلِّم أبداً يكسر الحرف الذي قبلها، فوجب قلب الواو ياء، وإدغامها ليمكن كسر ما تليه.

ومن ذلك قولهم (سِيٌّ) في (لا سيَّما)، أصله (سِوْيٌ)، قَلَبْتَ الواوَ ياءً ـ إن شئت ـ لأنها ساكنة، غير مدغمة بعد كسرة ـ وإن شئتَ ـ لأنها ساكنة قبل ياء، فهاتان علتان، إحداهما: كعلَّة قلب (ميزان)، والأخرى: كعلَّة (طيٍّ وليٍّ) مصدري (طويت ولويت)، وكل منهما مؤثرة.

وقال في موضع آخر [١/١٠]: قد يكثر الشيء: فيسأل عن علَّته، كرفع الفاعل، ونصب المفعول، فيذهب قوم إلى شيء، وآخرون إلى غيره، فيجب إذن تأمل القولين واعتقاد أقواهما، ورفض الآخر، فإن تساويا في القوة لم ينكسر اعتقادهما جميعاً، فقد يكون الحكم الواحد معلولا بعلَّتين. انتهى.

وقال ابن الأنباري [لمع الأدلة: ١١٧]: اختلفوا في تعليل الحكم بعلَّتين فصاعداً:

فذهب قوم: إلى أنه لا يجوز؛ لأن هذه العلَّة مشبهة بالعلَّة العقلية، والعلَّة العقلية لا يثبت الحكم معها إلا بعلَّة واحدة فكذلك ما كان مشبَّهاً بها.

وذهب قوم: إلى جوازه، وذلك مثل أن يدلَّ على كون الفاعل مُنَزَّلاً منزلة الجزء من الفعل بعلل:

كونه يسكن لام الفعل في نحو: ضربْت.

ويمنع العطف عليه إذا كان ضميراً متصلاً.

ووقوع الإعراب بعده في الأمثلة الخمسة.

واتصال تاء التأنيث بالفعل، إذا كان الفاعل مؤنثاً.

وقولهم في النسب إلى (كُنْتُ): (كُنْتِيّ)

وقولهم: (حبذا) بالتركيب.

ولا أحبذه؛ أي: لا أقول له حبذا.

وقولهم في (فَحَصْتُ): (فَحَصْطُ) بالإبدال طاء؛ لتجانس الصاد في الإطباق، وهذا الإبدال إنما يكون في كلمة لا كلمتين، فهذه ثمان علل.

واستدل على جواز ذلك بأن هذه العلَّة ليست مُوجِبة وإنما هي أَمارة ودلالة على الحكم، فكما يجوز أن يستدل على الحكم بأنواع من الأمارات، والدلالات، فكذلك يجوز أن يستدل عليه بأنواع من العلل.

وأجيب بأنه إن كان المعنى أنها ليست مُوجِبة، كالعلل العقلية، كالتحرك لا يعلل إلا بالحركة، والعلمية لا تعلل إلا بالعلم فمُسَلَّم، وإن كان المعنى أنها غير مؤثِّرة بعد الوضع على الإطلاق فممنوع؛ فإنها بعد الوضع بمنزلة العلل العقلية، ينبغي أن تجرى مجراها. انتهى.

[المسألة التاسعة]

[تعليل حكمين بعلَّة واحدة]

يجوز تعليل حكمين بعلَّة واحدة، **قال في الخصائص [١/١٠٦]**: سواء لم يتضادا، أو تضادا، كقولهم: (مررت بزيد) فإنه يستدل به على أن الجار معدود من جملة الفعل، ووجه الدلالة منه أن (الباء) فيه معاقبة لهمزة النقل في نحو: (أمررت زيداً)، فكما أن همزة أفعل موضوعة فيه، كائنة من جملته، فكذلك ما عاقبها من حروف الجر، ينبغي أن يُعدَّ من جملته لمعاقبة ما هو في جملته.

ويستدل به أيضاً على ضد ذلك: وهو أن الجارَّ جارٍ مجرىٰ بعض ما جرَّه، بدليل أنه لا يُفصل بينهما، فهذان تقديران مختلفان، مقبولان في القياس، متلقيان بالبِشر والإيناس.

وقال في موضع آخر [٣/٥١]: «باب في أن سبب الحكم قد يكون سبباً لضده على وجه» هذا باب ظاهره التدافع، وهو مع استقرائه صحيح واقع، وذلك كقولهم: (القَود) و(الحَوَكة)، فإن القاعدة في مثله الإعلال بقلب الواو ألفاً؛

لتحركها وانفتاح ما قبلها، لكنهم شبهوا حركة العين التابعة لها بحرف اللين التابع لها، فكأن (فَعَلَا) (فَعَالٌ)، فكما صح نحو: (جواب) و(هيام)، صح باب (القود)، و(الغَيَب) ونحوه، فأنت ترى حركة العين التي هي سبب الإعلال، صارت على وجه آخر سبب التصحيح، وهذا مذهب غريب المأخذ. انتهى.

[المسألة العاشرة]

في دور العلَّة

قال في الخصائص [١٨٣/١]: هو نوع ظريف، ذهب المبرد في وجوب إسكان لام نحو: (ضَرَبْتُ)، على أنه لحركة ما بعده من الضمير؛ لئلا تتوالى أربع حركات.

وذهب أيضاً في حركة الضمير من ذلك، إلى أنها لسكون ما قبله، فاعتلَّ لهذا بهذا، ثم دار(١)، فاعتل لهذا بهذا.

قال: وهو نظير ما أجازه سيبويه في جرِّ (الوجه) من قولك: الحسنِ الوجهِ، وأنه جعله تشبيهاً (بالضارب الرجل)، مع أن جرَّ الرجل تشبيهاً بالحسنِ الوجهِ، إلا أن مسألة سيبويه أقوى من مسألة المبرد؛ لأن الشيء لا يكون علَّة نفسه، وإذا لم يكن كذلك كان من أن يكون علَّة علَّته أبعد.

[المسألة الحادية عشرة]

في تعارض العلل

قال في الخصائص [١٦٦/١]: **هو ضربان:**

أحدهما: حكم واحد يتجاذبه علَّتان فأكثر.

والآخر: حكمان في شيء واحد مختلفان دَعَتْ إليهما علَّتان مختلفان.

---

(١) دور العلة: هو توقف حكم كل منهم على الآخر أي: علة سكون ما قبل الضمير هو حركته، وعلة حركة الضمير سكون ما قبله.

فالأول: ذكر في التعليل بعلّتين.

والثاني: كإعمال أهل الحجاز (ما) وإهمال بني تميم لها.

فالأولون لمَّا رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول (ليس) عليهما، ونافية للحال نفيها إياها، أجروها في الرفع والنصب مجراها.

والآخرون لمَّا رأوها حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقلّة بنفسها، ومباشرة لكل واحد من جزأيها، أجروها مجرى (هل)، ولذلك كانت عند سيبويه أقوى قياساً من الحجاز، وكذلك (ليتما) من ألغاها، ألحقها بأخواتها، ومن أعملها أحلقها بحروف الجرِّ إذا دَخَلَت عليها (ما) وفرق بينها وبين أخواتها؛ بأنها أشبه بالفعل في الإفراد وعدد الحروف.

وكذلك «هلمَّ» ألحقها أهل الحجاز باسم الفعل، فلم يلحقوها العلامات، وبنو تميم يلحقونها العلامات اعتباراً لأصل ما كانت عليه[1].

[المسألة الثانية عشرة]

[التعليل بالأمور العدمية]

يجوز التعليل بالأمور العدمية، كتعليل بعضهم بناء الضمير، باستغنائه عن الإعراب باختلاف صيغه، لحصول الامتياز بذلك.

❁ ❁ ❁

---

(١) هلمَّ للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث في لغة الحجاز وهلمّو هلمّا هلمِّي وهلممن في لغة تميم، قطر الندىٰ: (٣).

خاتمة

[في استنباط علل النحو وأضرب هذه العلل]

قال أبو القاسم الزجاجي[1] في كتاب إيضاح علل النحو [٦٤]: القول في علل النحو أقول:

أولا: إن علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مُستنبطة أوضاعاً ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء والمعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريق.

وعلل النحو بعد هذا على **ثلاثة أضرب**: علل تعليمة، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية.

فأما التعليمية فهي التي يُتوصَّل بها إلى تعليم كلام العرب؛ لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلَّ كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أننا لما سمعنا (قام زيد فهو قائم) و(ركب عمرو فهو راكب) فعرفنا اسم الفاعل قلنا: (ذهب فهو ذاهب) و(أكل فهو آكل).

ومن هذا النوع من العلل قولنا: (إن زيداً قائم) إن قيل: بِمَ نصبتم زيداً؟ قلنا: (بإنَّ)؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر؛ لأنا كذلك عُلِّمناه ونُعلِّمُه.

وكذلك (قام زيد) إن قيل: لِمَ رفعتم زيداً؟

قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه، فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب.

وأما علَّته القياسية بأن يقال: لِمَ نصب زيد بإنَّ في قوله: (إنَّ زيداً قائمٌ) وَلِمَ وجب أن تنصب (إنَّ) الاسم؟

والجواب في ذلك أن نقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدِّي إلى مفعول، فَحُمِلَت عليه، وأُعملت إعماله لمَّا ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول

(١) الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق عالم بالنحو توفي سنة (٣٣٩هـ) «بغية الوعاة» (٢/ ٧٧).

لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله نحو: (ضَرَب أخاكَ محمدٌ) وما أشبه ذلك.

وأما العلل الجدلية النظرية: فكل ما يُعْتَلُّ به في باب (إنَّ) بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلة؟ أم الحادثة في الحال؟

وحين شبَّهتموها بالأفعال لأيِّ شيء عدلتم بها إلى ما قُدِّم مفعوله على فاعله؟

وهلَّا شبهتموها بما قُدِّم فاعله على معفوله؛ لأنه هو الأصل وذاك فرع؟

فأيُّ علَّة دعت إلى إلحاقها بالفرع دون الأصل؟ إلى غير ذلك من السؤالات، فكل شيء اعتل به جواباً عن المسائل فهو داخل في الجدل والنظر.

وذكر بعض شيوخنا أنَّ الخليل بن أحمد، سئل عن العلل التي يُعتلُّ بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك.

فقال: «إنَّ العرب نطقَتْ على سجيتها وطباعِها، وعرفَتْ مواقعَ كلامِها، وقامَتْ في عقولها عللُهُ وإن لم يُنقل ذلك عنها، وعَلَّلْتُ أنا بما عندي أنه علَّة لما عللته منه، فإن أكن أصبتُ العلَّة فهو الذي التمست، وإن يكن هناك علَّة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل أن يكون علَّة له، ومَثَلي في ذلك مَثَل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحَّت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصَّادق، أو البراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل الداخل الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلَّة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة أن تكون علَّة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار، فعل ذلك للعلَّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلَّة، إلا أن ما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنحت لغيري علة لما عللّته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها». وهذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل، وعلى هذه الأوجه الثلاثة مدار علل جميع النحو. هذا آخر كلام الزجاجي[1].

---

(١) انظر الإيضاح في علل النحو: (٦٤).

ذكر مسالك العلة

أحدها: الإجماع

[الإجماع]: بِأَنْ يجمعَ أهل العربية على أن علَّة هذا الحكم: كذا، كإجماعهم على أن علَّة تقدير الحركات في المقصود: التعذر، وفي المنقوص: الاستثقال.

الثاني النص

[النص هو]: أَنْ يَنُصَّ العربي على العلَّة، قال أبو عمر[1]: وسمعت رجلاً من اليمن يقول: «فلانٌ لَغُوبٌ؛ جاءتهُ كتابي فاحتَقَرها» فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟! فقال: نعم أليس بصحيفة؟

قال ابن جني: [**الخصائص: ١/٢٤٨**] هذا الأعرابي الجلف علل هذا الموضع بهذه العلَّة، واحتجَّ لتأنيث المذكر بما ذكره.

قال: وعن المبرد أنه قال: سمعت عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ: ﴿ولا الليلُ سابقُ النهارَ﴾ [يس٤٠]، فقلت له: ما تريد؟ قال: أردت (سابِقٌ النهارَ) فقيل له: فهلَّا قلته؟ قال: لو قلته لكان أوزن.

قال ابن جني: في هذه الحكاية ثلاثة أغراض لنا:

أحدها: تصحيح قولنا: إن أصل كذا كذا.

والثاني: أنها فعلت كذا لكذا، ألا تراه إنما طلب الخفة، يدل عليه قوله: لكان أوزن، أي: أثقل في النفس من قولهم: هذا درهم وازن، أي: ثقيل له وزن.

والثالث: أنها قد تنطق بالشيء، غيرُه في نفسها أقوى منه لإيثارها التخفيف.

وقال سيبويه [**الكتاب ١/ ٢٥٥**]: سمعنا بعضهم يدعو: (اللهم ضبعاً وذئباً)، فقلنا

---

(١) يعني أبو عمرو بن العلاء انظر اللسان (لغب: ١/ ٧٤٢).

له: ما أردت؟ فقال: أردت اللهم اجمع فيها ضبعاً وذئباً، كلهم يفسر ما ينوي فهذا تصريح منهم بالعلَّة. انتهى.

الثالث: الإيماء

[الإيماء هو]: كما رُوي أن قوماً من العرب أتوا النبي ﷺ فقال: من أنتم؟ فقالوا: نحن بنو غيَّان، فقال: أنتم بنو رشدان[1].

قال ابن جني: أشار إلى أن الألف والنون زائدتان، وإن كان لم يتفوَّه بذلك، غير أن اشتقاقه إياه من الغيِّ بمنزلة قولنا نحن: إن الألف والنون فيه زائدتان.

ومن ذلك أيضاً ما حكاه غير واحد: أن الفرزدق حضر مجلس ابن أبي إسحاق[2]، فقال له: كيف تنشد هذا البيت لذي الرمة في ديوانه [٥٧٨/١]:

وَعَينانِ قالَ اللهُ كُونَا فَكَانَتَا ... فَعُولانِ بِٱلألبابِ ما تَفْعَلُ ٱلخَمْرُ

فقال الفرزدق: كذا أُنشد، فقال ابن أبي إسحاق: ما كان عليك لو قلت: فعولين؟! فقال الفرزدق: لو شئت أن أسبح لسبحت، ونهض فلم يعرف أحد من المجلس ما أراد.

قال ابن جني: [**الخصائص: ٣٠٢/٣**] لو نصب لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما أن تفعلا ذلك، وإنما أرادهما تفعلان بالألباب ما تفعل الخمر، و(كان) هنا تامة غير محتاجة إلى الخبر، فكأنه قال: وعينان قال الله: احدثا فحدثتا، انتهى. فكان ذلك من الفرزدق إيماء إلى العلَّة.

الرابع: السبر والتقسيم

[السبر والتقسيم]: بأن يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها، أي: يختبر ما يصلح وينفي ما عداه بطريقه.

---

(١) حديث «إن قوماً أتوا...فقال بل أنتم بنو رشدان» الاستيعاب لابن عبد البر: (٦١١/٢). تعجيل المنفعة لابن حجر (٢١٢/١).

(٢) عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي إمام بالعربية والقراءة توفي سنة (١١٧هـ). إنباه الرواة: (١٠٤/٢).

قال ابن جني: [**الخصائص**: ٣/٦٧] مثاله إذا سئلتُ عن وزن (مروان)، فتقول: لا يخلو إما أن يكون (فَعْلان) أو (مَفْعالا) أو (فَعْوَالا)، هذا ما يحتمله، ثم تفسد كونَه (مَفْعالا)، أو (فَعْوالًا): بأنهما مثالان لم يجيئا، فلم يبقَ إلا (فَعْلان).

قال ابن جنى: وليس لك أن تقول في التقسيم: ولا يجوز أن يكون (فَعْوَان) أو (مَفْوَالا) أو نحو ذلك؛ لأن هذه ونحوها أمثلة ليست موجودة أصلا، ولا قريبة من الموجودة. بخلاف (مَفْعال) فإنه ورد قريب منه وهو (مِفْعال) بالكسر كـ(محراب)، و(فَعْوَال) ورد قريب منه، وهو (فِعْوَال) بالكسر كـ (قِرْوَاش)[1]، وكذلك تقول في مثل (أيمنٍ) من قوله[2]:

يبْرِي لَهَا من أيمُنٍ وأشمُل

لا يخلو: إما أن يكون (أفعُلاً) أو (فَعْلُنًا) أو (أيفُلاً) أو (فَيْعُلاً) لأن الأول كثير كـ(أكلُب)، وَ(فعْلَن): له نظير في أمثلتهم نحو: (خَلْبَن وعَلْجَن)[3]، و(أيفَلَ) نظيره (أينُق)، و(فيْعُل) نظيره (صَيْرَف).

ولا يجوز أن يقول: ولا يخلو أيمنُ أن يكون (أَيْفُعًا)، ولا (فعْمُلا)، ولا (أفعما)، ونحو ذلك؛ لأن هذه أمثلة لا تقرب من أمثلتهم فيحتاج إلى ذكرها. انتهى.

قال ابن الأنباري: [**في لمع الدلالة ١٢٧**] الاستدلال بالتقسيم ضربان:

أحدهما: أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعاً فيبطل بذلك قوله، وذلك مثل أن يقول: لو جاز دخول اللام في خبر (لكنّ)، لم يخلُ، إما أن تكون (لام التأكيد)، أو (لام القسم)، بطل أن تكون (لام التوكيد)؛ لأنها إنما حسنت مع (إنَّ) لاتفاقهما في المعنى، وهو التأكيد ولكن ليست كذلك.

---

(١) القِرواش: الطفيلي، اللسان: (قرش: ٦/٣٣٦)

(٢) البيت من رجز أبي النجم العجلي يصف راعياً يعارض إبله من اليمين والشمال (ا.هـ) وهو من شواهد سيبويه: (٣/ ٢٩٠).

(٣) الخلبن: المهزولة من النوق، اللسان: (١/ ٣٦٥). علجن: ناقة علجن صلبة كناز اللحم. اللسان: علج (١٣/ ٢٨٩).

وبطل أن تكون (لام القسم)؛ لأنها إنما حسنت مع (إنَّ)؛ لأن (إنَّ) تقع في جواب القسم كاللام، ولكنَّ ليست كذلك.

وإذا بطل أن تكون (لام التوكيد ولام القسم) بطل أن يجوز دخول اللام في خبرها.

والثاني: أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها، إلا الذي يتعلق الحكم به من جهة فيصح قوله، وذلك كأن يقول: لا يخلو نصب المستثنى في الواجب[1]، نحو: «قام القوم إلا زيداً».

١ـ إما أن يكون بالفعل المتقدم بتقوية «إلا».

٢ـ أو «بإلا» لأنها بمعنى: استثني.

٣ـ أو لأنها مركَّبة من أنْ المخففة ولا.

٣ـ أو لأن التقدير فيه إلَّا أنَّ زيداً لم يقم.

والثاني: باطل بنحو (قام القوم غيرَ زيد)، فإنَّ نصب غير لو كان بإلا لصار التقدير: إلا غير زيد، وهو يفسد المعنى، وبأنه لو كان العامل إلا بمعنى استثني لوجب النصب في النفي، كما يجب في الإيجاب؛ لأنها فيه أيضاً بمعنى استثني، ولجاز الرفع بتقدير امتنع لإستوائهما في حسن التقدير كما أورد ذلك عضد الدولة عَلَى أبي عليّ حيث أجابه بذلك[2].

والثالث: باطل بأن (إنْ) المخففة لا تعمل، وبأن الحرف إذا ركِّب مع حرف آخر خرج كل منهما عن حكمه، وثبت له بالتركيب حكم آخر.

---

(١) وهو التام الموجب.

(٢) عضد الدولة فناخسرو بن حسن بن بويه الديلمي نحو ولغوي كان تلميذاً لأبي علي الفارسي توفي سنة (٣٧٢هـ). الأعلام: (٥/١٥٦).

سأل عضد الدولة أبا علي وكانا في الميدان، بم نصب المثنى؟ قال أبو علي: بتقدير «استثني» فقال له: لم قدرت «أستثني» فنصبت؟ هلا قدرت «امتنع زيد» فرفعت، فقال: هذا جواب ميداني، فإذا رجعت قلت الجواب الصحيح. بغيةالوعاة: (١/٤٩٦).

والرابع: باطل بأن (أنَّ) لا تعمل مقدرة. وإذا بطل الثلاثة ثبت الأول وهو أن النصب بالفعل السابق بتقوية إلّا. انتهى ملخصاً.

وقال أبو البقاء[1] في «التبيين»: [٢٧٥] الدليل على أن (نعم وبئس) فعلان: السبر والتقسيم، وذلك أنهما ليسا حرفين بالإجماع، وقد دلَّ الدليل على أنهما ليسا اسمين بوجهين:

أحدهما: بناؤهما على الفتح ولا سبب له لو كانتا اسمين؛ لأن الاسم إنما يبني إذا أشبه الحرف، ولا مشابهة بين نعم وبئس وبين الحرف، فلو كانت إحْدَاهما اسماً لأعربت.

والثاني: أنها لو كانت اسماً لكانت إما جامداً، أو وصفاً، ولا سبيل إلى اعتقاد الجمود فيها؛ لأن وجه الاشتقاق فيها ظاهر؛ لأنها من (نَعِمَ الرجل) إذا أصاب نعمة، والمنعم عليه يمدح، ولا يجوز أن يكون وصفاً؛ إذ لو كانت لظهر الموصوف معها، ولأن الصفة ليست على هذا البناء، وإذا بطل كونها اسماً ثبت أنها فعل. انتهى.

وقال ابن فلاح[2] في المعنى: الدليل على أن (كيف) اسم: السبر والتقسيم، فنقول: لا يجوز أن تكون حرفاً؛ لحصول الفائدة منها مع الاسم، وليس ذلك لغير حرف النداء، ولا فعلاً؛ لأن الفعل يليها بلا فاصل، نحو: (كيفَ تصنعُ) فلزم أن تكون اسماً؛ لأنه الأصل في الإفادة.

الخامس: [المناسبة]

المناسبة وتسمى الإخالة أيضاً؛ لأن بها يخال ـ أي: يظنُّ ـ أن الوصف علَّة، ويسمى قياسها: قياس علَّة، وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلَّة التي علق عليها الحكم في الأصل، كحمل ما لم يسمَ فاعله في الرفع، بعلَّة الإسناد.

---

(١) مرت ترجمته (ص: ٧٧).

(٢) منصور بن فلاح أبو الخير تقي الدين إمام في العربية توفي سنة (٦٨٠هـ). بغية الوعاة: (٢/٣٠٢) الأعلام: (٧/٣٠٣).

وحمل المضارع على الاسم في الإعراب، بعلَّة اعتوار المعاني عليه، ذكره ابن الأنباري حيث قال: واختلفوا هل يجب إبراز المناسبة عند المطالبة؟

فقال قوم: لا يجب، وذلك مثل أن يدل على جواز تقديم (خبر كان) عليها، فيقول: فِعْل متصرف فجاز تقديمه عليها، قياساً على سائر الأفعال المتصرفة، فيطالبه بوجه الإخالة والمناسبة.

واستدل لعدم الوجوب: بأن المستدلِ أتى بالدليل بأركانه، فلا يبقى عليه إلا الإتيان بوجه الشرط، وهو: الإخالة، وليس على المستدل بيان الشروط، بل يجب على المعترِض: بيان عدم الإخالة التي هي الشرط، ولو كلَّفناه أن يذكر الأسئلة، لكلفناه أن يستقل بالمناظرة وحده، وأن يورد الأسئلة ويجيب عنها وذلك لا يجوز.

وقال قوم: يجب؛ لأن الدليل إنما يكون دليلا إذا ارتبط به الحكم، وتعلق به، وإنما يكون متعلقاً به إذا بَانَ وجه الإخالة.

وأجيب: بوجود الارتباط، فإنه قد صرَّح بالحكم، فصار بمنزلة ما قامت عليه البينة بعد الدعوى، فأما المطالبة بوجه الإخالة والمناسبة . . فبمنزلة عدالة الشهود، فلا يجب ذلك على المدَّعي، ولكن على الخصم أن يقدح في الشهود، وكذلك لا يجب على المستدِل إبراز الإخالة، وإنما على المعترِض أن يقدح. انتهى.

السادس: [قياس الشبه]

الشبه: **قال ابن الأنباري** [لمع الأدلة: ١٠٧]: وهو أن يُحمَل الفرع على أصل بضربٍ من الشبه، غير العلَّة التي علَّق عليها الحكم في الأصل.

وذلك مثل أن يدل على إعراب المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه، كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه، فكان معرباً كالاسم، أو بأنه يدخل عليه لام الابتداء كالاسم، أو بأنه على حركة الاسم وسكونه، وليس شيء من هذه العلل هي التي وجب لها الإعراب في الأصل، إنما هو إزالة اللبس، كما تقدم.

قال: وقياس الشبه قياس صحيح، يجوز التمسك به في الأصح كقياس العلَّة.

السابع: [قياس الطَّرد]

الطَّرد: قال ابن الأنباري [لمع الأدلة: ١١٠]: «وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة».

واختلفوا في كونه حجة:

فقال قوم: ليس بحجة؛ لأن مجرد الطَّرد لا يوجب غلبة الظَّنِّ، **ألا ترى أنك** لو عللت بناء (ليس) بعدم التصرف؛ لاطراد البناء في كلِّ فعل غير متصرف، وإعراب مالا ينصرف بعدم الانصراف لاطِّراد الإعراب في كلِّ اسم غير منصرف، فلَمَّا كان ذلك الطرد لا يغلب على الظن أن بناء (ليس) لعدم التصرف، ولا أن إعراب مالا ينصرف لعدم الانصراف؛ بل نعلم يقيناً أن (ليس) إنما بني لأن الأصل في الأفعال البناء، وأن مالا ينصرف إنما أعرب لأن الأصل في الأسماء الإعراب، وإذا ثبت بطلان هذه العلَّة مع اطرادها، علم أن مجرد الطرد لا يكتفي به فلا بُدَّ من إخالة أو شَبَه.

يدل على أن الطَّرد لا يكون علَّة، إذْ لو كان علة لأدىٰ إلى الدور، ألا ترىٰ أنه إذا قيل له: ما الدليل على صحة دعواك؟

فيقول: أن أدَّعي أن هذه علَّة في محل آخر.

فإذا قيل له: وما الدليل على أنها علَّة في محل آخر؟

فيقول: دعواي أنها علَّة في مسألتنا، فدعواه دليل على صحة دعواه!

فإذا قيل له: ما الدليل على أنها علَّة في الموضِعين معاً؟

فيقول: وجود الحكم معها في كل موضع دليل على أنها علَّة في الموضعين معاً.

فإذا قيل له: إن الحكم قد يوجد مع الشرط كما يوجد مع العلَّة، فما الدليل على أن الحكم يثبت بها في المحل الذي هو فيه؟

فيقول: كونها علَّة.

فإذا قيل له: وما الدليل على كونها علَّة؟

فيقول: وجود الحكم معها في كل موضع وجدت فيه، فيصير الكلام (دوراً).

وقال قوم: إنه حجة، واحتجوا على ذلك بأن قالوا: الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها من النقص وهذا موجود هنا.

وربما قالوا: عَجْزُ المعترض دليل على صحة العلة.

وربما قالوا: نوع من القياس، فوجب أن يكون حجة كما لو كان فيه إخالة وشبه.

ورُدَّ الأول: بأنهم جعلوا الطرد دليل على صحة العلة، وادعوا هنا أنه العلَّة نفسها، وليس من ضرورة كونه دليلاً على صحة العلَّة أن يكون هو العلة، بل ينبغي أن يثبتوا العلَّة ثم يدلوا على صحتها بالطَّرد، لأن الطرد نظرٌ ثانٍ بعد ثبوت العلَّة.

ورُدَّ الثاني: بأنَّ العجز عن تصحيح العلَّة عند المطالبة دليل على فسادها.

ورُدَّ الثالث: بأنه تمسك بالطَّرد في إثبات الطَّرد، فإن ما فيه إخالة أو شبه.. لم يكن حجة، لكونه قياساً لقباً وتسمية، لما فيه من الإخالة والشبه المغلِّبِ على الظَّن، وليس ذلك موجوداً في الطَّرد، فوجب ألَّا يكون حجة. انتهى.

الثامن: [إلغاء الفارق]

إلغاء الفارق: وهو بيان أن الفرع لم يفارق الأصل إلا فيما لا يؤثر، فيلزم اشتراكهما.

مثاله: قياس الظرف على المجرور في مواقع كثيرة بجامع ألَّا فارِقَ بينهما فإنهما يستويان في جميع الأحكام، وإنما وقع الخلاف في هذه المسألة.



ذكر القوادح في العلة

القوادح كثيرة: منها «النقض»

منها النقض: قال ابن الأنباري في جدله [الاغراب في جدل الإعراب: ٦٠]: «وهو وجود العلة، ولا حكم على مذهب من يرى تخصيص العلة».

وقال في أصوله [لمع الأدلة: ١١٢]: الأكثرون على أن الطرد شرط في العلة، وذلك أن يوجد الحكم عند وجودها في كلِّ موضع، كرفع كل ما أسند إليه الفعل في كلِّ موضع، لوجود علة الإسناد، ونصب كلِّ مفعول وقع فضلة لوجود علة وقوع الفعل عليه.

وإنما كان الطَّردُ شرطاً؛ لأن العلَّة العقلية لا تكون إلا مطردة، ولا يجوز أن يدخلها التخصيص، فكذلك العلَّة النحوية.

وقال قوم: ليس بشرط، فيجوز أن يدخلها التخصيص، لأنها دليل على الحكم بجعل جاعل، فصارت بمنزلة الاسم العام، فكذلك ما كان في معناه، وكما يجوز التمسك بالعموم للخصوص فكذلك بالعلة المخصوصة.

وعلى الأول قال في الجدل: مثال النقض أن يقول: إنما بُنِيت (حذامِ وقطامِ ورقاشِ)، لاجتماع ثلاث علل وهي: التعريف، والتأنيث، والعدل.

فيقول هذا ينتقض بـ (آذربيجان) فإن فيه ثلاث علل بل أكثر[1]، وليس بمبني.

قال: والجواب عن النقض أن نمنع مسألة النقض إن كان فيها نقض، أو ندفع النقض باللفظ أو بمعنىً في اللفظ.

فالمنع مثل أن يقول: إنما جاز النصب في نحو: (يا زيدُ الظريفَ) حملاً على الموضع؛ لأنه وصفٌ لمنادى مفرد مضموم.

---

(١) أذربيجان: موضع، وفيه خمسة موانع من الصرف: التعريف، التأنيث، العجمة، التركيب، الألف والنون. شذور الذهب: (٤٥١).

فيقال: هذا ينتقض بقولهم: (يا أيُّها الرجلُ) فإن الرجل وصف لمنادى مفرد مضموم، ولا يجوز فيه النصب.

فيقول: لا أسلِّم أنه لا يجوز فيه النصب، ويُمنع على مذهب من يرى جوازه.

والدفع باللفظ مثل أن يقول في حدِّ المبتدأ: كل اسم عرَّيته من العوامل اللفظية لفظاً أو تقديراً.

فيقال: هذا ينتقض بقولهم: (إذا زيدٌ جاءني أكرمته) فزيد قد تعرَّى من العوامل اللفظية، ومع هذا فليس بمبتدأ.

فيقول: قد ذكرت في الحدِّ ما يدفع النقض؛ لأني قلت: (لفظاً أو تقديراً) وهو إن تعرىٰ لفظاً، لم يتعرَّ تقديراً، فإن التقدير: إذا جاءني زيد.

والدفع بمعنى اللفظ: مثل أن يقول: إنما ارتفع يكتب في نحو: مررت برجل يكتب)، لقيامه مقام الاسم، وهو (كاتب).

فيقول: هذا ينتقض بقولهم: (مررت برجل كتب) فإنه فعل قد قام مقام الاسم، وهو كاتب، وليس بمرفوع.

فنقول: قيام الفعل مقام الاسم إنما يكون موجباً للرفع إذا كان الفعل معرباً، وهو الفعل المضارع، نحو: (يكتب)، و(كتب) فعل ماضٍ، والفعل الماضي لا يستحق شيئاً من الإعراب، فلما لم يستحق شيئاً من جنس الإعراب، منع الرفع الذي هو نوع منه، فكأنا قلنا: هذا الفعل المستحق للإعراب قام مقام الاسم، فوجب له الرفع فلا يَرِدُ النقض بالفعل الماضي، الذي لا يستحق شيئاً من الإعراب.

أما على رأي من يرى تخصيص العلة، فإن النقض غير مقبول.

[من القوادح في العلة: تخلف العكس]

ومنها: (تخلُّف العكس) بناء على أن العكس شرط في العلَّة، وهو رأى الأكثرين، وهو: انتفاء الحكم عند عدم العلَّة، كعدم رفع الفاعل لعدم إسناد الفعل

إليه لفظاً أو تقديراً[1]، وعدم نصب المفعول لعدم وقوع الفعل عليه لفظاً أو تقديراً[2].

وقال قوم: إنه ليس بشرط؛ لأن هذه العلة مشبهة بالدليل العقلي، والدليل العقلي يدل وجوده على وجود الحكم، ولا يدل عدمه على عدمه.

مثال تخلُّف العكس، قول بعض النحاة في نصب الظرف إذا وقع خبراً عن المبتدأ، نحو (زيد أمامك) إنه (منصوب) بفعل محذوف، غير مطلوب ولا مقدَّر، بل حُذِف الفعل واكتفي بالظرف منه، وبقي منصوباً بعد حذف الفعل لفظاً وتقديراً على ما كان عليه قبل حذف الفعل.

[من القوادح في العلة: عدم التأثير]

ومنها: (عدم التأثير) وهو أن يكون الوصف لا مناسبة فيه.

قال ابن الأنباري [لمع الأدلة: ١٢٥]: الأكثر على أنه لا يجوز إلحاق الوصف بالعلَّة مع عدم الإخالة، سواء كان لدفع نقض أو غيره؛ بل هو حشو في العلَّة.

وذلك مثل: أن تدل على ترك صرف (حبلى) فتقول: إنما امتنع من الصرف؛ لأن في آخره ألف التأنيث المقصورة، فوجب أن يكون غيرَ منصرف، كسائر ما في آخره ألف التأنيث المقصورة.

فذكر المقصورة حشوٌ؛ لأنه لا أثر له في العلَّة؛ لأن ألف التأنيث لا تستحق أن تكون سبباً مانعاً من الصرف لكونها مقصورة؛ بل لكونها للتأنيث فقط، ألا ترى أن الممدودة سبب مانع أيضاً؟

فوجب عدم الجواز؛ لأنه لا إخالة فيه ولا مناسبة، وإذا كان خالياً عن ذلك لم يكن دليلاً، وإذا لم يكن دليلاً لم يجز إلحاقه بالعلة.

---

(١) مثال: إسناد الفاعل إلى الفعل تقديراً قوله تعالى ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة: ٦] التقدير وإن استجارك أحد من المشركين استجارك. فحذف الأول وجعل الثاني تفسيراً له.

(٢) مثال وقوع الفعل على المفعول تقديراً قولهم «امرأ اتقى الله» التقدير «رحم الله امرأ» فحُذِفَ الفعلُ لدلالة الحال عليه فالفعل وإن عُدِم لفظاً فقد وجد تقديراً.

وقال قوم: إذا ذكر لدفع النقض لم يكن حشواً؛ لأن الأوصاف في العلَّة تفتقر إلى شيئين:

أحدهما: أن يكون لها تأثير.

والثاني: أن يكون فيها احترازٌ فكما لا يكون ماله تأثير حشواً، فكذلك لا يكون ما فيه احتراز حشواً.

وقال ابن جني في الخصائص [١/ ١٩٤]: قد يزاد في العلَّة صفة لضرب من الاحتياط، بحيث لو أسقطت لم يقدح فيها، كقولهم: في همز (أوائل): أصله (أواول) فلما اكتنف الألف واوان، وقربت الثانية منهما من الطرف، ولم يؤثر إخراج ذلك على الأصل، تنبيهاً على غيره من المغيَّرَات في معناه، وليس هناك (ياء) قبل الطرف مقدرة، وكانت الكلمة جمعاً ثَقُل ذلك، فأبدلت الواو همزةً، فصار: (أوائل).

فهذه علَّة مركبة من خمسة أوصاف محتاج إليها، إلا الخامس.

فقولك: ولم يؤثر إلى آخره احتراز من نحو قوله:

تَسْمَعُ مِن شُذَّانِهَا عَوَاوِلاً[١]

وقولك: وليس هناك ياء مقدرة لئلا يلزمك نحو قوله:

وكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بِالعَوَاوِرِ[٢]

لأن أصله (عواوير).

وقولك: (وكانت الكلمة جمعاً)، غير محتاج إليه لأنك لو لم تذكره لم يُخِلَّ

---

(١) الرجز لم يعرف قائله وهو في لسان العرب دون نسبة عول (١١/ ٤٨٢) والشاهد (عواولا) لا يصح أن يقال فيه ما قيل في (الأوائل). لوجود ياء قبل الطرف مقدرة في عواول إذ التقدير (عواويل) وإنما حذف الياء للضرورة.

(٢) لراجزه جندل بن المثني الطهوري وهو من شواهد الكتاب (٤/ ٣٧٠) والأشموني: (٤/ ٣٩٠).
والشاهد فيه: تصحيح واو (العواور) الثانية ولم تقلب الواو همزة لوجود ياء مقدرة، التقدير: «العواوير»

ذلك بالعلَّة، ألا ترى أنك لو بَنَيْتَ من: (قلت، وبعت) واحداً على (فواعل)، أو (أفاعل) لهمزت[1]، كما تهمز في الجمع، لكنه ذكر تأنساً من حيث كان الجمع، في غير هذا مما يدعو إلى قلب الواو ياء، في نحو: (حُقِيّ ودُلِيّ[2])، فذكر هنا تأكيداً لا وجوباً.

قال: ولا يجوز زيادة صفة لا تأثير لها أصلاً البتة، كقولك في رفع طلحة من نحو: (جاءني طلحة) إنه لإسناد الفعل إليه ولأنه مؤنث أو عَلَم، فذكر التأنيث والعلمية لغوٌ لا فائدة له. انتهى.

[من القوادح في العلة: القول بالموجب]

ومنها: «القول بالموجب» **قال ابن الأنباري في جدله [٦٥]**: وهو أن يسلِّم للمستدِل ما اتخذه موجباً للعلَّة، مع استبقاء الخلاف، ومتى توجه كان المستدل منقطعاً، فإن توجه في بعض الصور مع عموم العلة لم يعد منقطعاً، مثل أن يستدل البصري على جواز تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف نحو: (راكباً جاء زيد) فيقول: جواز تقديم معمول المتصرف ثابت في غير الحال، فكذلك في الحال.

فيقول له الكوفي: أنا أقول بموجبه، فإن الحال يجوز تقديمها عندي إذا كان ذو الحال مضمراً.

والجواب: أن يقدر العلَّة على وجه لا يمكنه القول بالموجب، بأن يقول: عنيت به ما وقع الخلاف فيه وعرَّفته بالألف واللام فتناوله اللفظ وانصرف إليه.

وله أن يقول: هذا قول بموجب العلة في بعض الصور مع عموم العلَّة جميعاً فلا يكون قولا بموجبها.

---

(١) فيقال «قوائل وبيائع».

(٢) أصلهما (حُقُوْوٌ ـ دُلُووٌ) قلبوا الواو الثانية ياءً لثقل اجتماع وواوين في الجمع ثم أعلت الأولى باجتماع الواو والياء وسبقت أحداها بالسكون فقلبت ياءً وادغمت وكسر ما قبلها فصارت (حُقيّ. ودُليّ) الأشموني (٤/ ٣٢٧) «شذا العرف» ت. أ عطية (٢٩٦).

[من القوادح في العلة: فساد الاعتبار]

ومنها: (فساد الاعتبار) **قال ابن الأنباري** [**الإغراب**: ٥٤]: وهو أن يستدل بالقياس في مقابلة النص عن العرب.

كأن يقول البصري: الدليل على أن ترك صرف ما ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر أنَّ الأصل في الاسم الصرف، فلو جوَّزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى أن نردَّه عن الأصل، إلى غير أصل، فوجب ألا يجوز قياساً على مدِّ المقصور.

فيقول له المعترض: هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النص عن العرب، وهو لا يجوز، فإنه قد ورد النص عنهم في أبيات تركوا فيها صرف المنصرف للضرورة(١).

والجواب: الطعن في النقل المذكور:

إما في «إسناده»: وذلك من وجهين:

أحدهما: أن يطالبه بإثباته، وجوابه: أن يسنده، ويحيله على كتاب معتمد عند أهل اللغة.

والثاني: القدح في راويه، وجوابه: أن يبدي له طريقاً آخر.

وإما في «متنه»: وذلك من **خمسة أوجه**:

---

(١) في الإغراب (ص: ٥٤) قال الشاعر وهو حسان بن ثابت:

نصروا نبيَّهم وشدوا أَزْرَه ... بِحُنَيْنَ حين تواكلِ الأبطالِ

فترك صرف «حنين» وهو منصرف.

وقول الشاعر:

طلبَ الأزارقَ بالكتائبِ إذهوَتْ ... بشبيبَ غائلةُ النُّفوس غَدورُ

فترك صرف (شبيب) وهو منصرف ا. هـ

وقائله الأخطل، وشبيب هو ابن زيد الشيباني توفي سنة (٧٧هـ) قائد من الخوارج الثائرين وبطلهم. الإغراب (ص: ٥٥) حاشية. ت: أ. الأفغاني.

أحدهما: التأويل بأن يقول الكوفي الدليل على ترك صرف المنصرف قوله[(١)]:

وَمِـمَّـن وَلَـدُوا عَـامِـرُ ذو الـطُّـوْل وذو الـعَـرْضِ.

فيقول له البصري: إنما لم يُصرف؛ لأنه ذهب به إلى القبيلة، والحمل على المعنى كثير في كلامهم.

والثاني: المعارضة بنص آخر مثله فيتساقطان ويسلم الأول، كأن يقول الكوفي: الدليلُ على أن إعمال الأول في باب التنازع أولىٰ قولُ الشاعر[(٢)]:

وَقَـدْ نَـغْـنَـىٰ بِـهَـا وَنَـرىٰ عُـصُـورا

فيقول البصري: هذا معَارَض بقول الآخر[(٣)]:

ولـكـنَّ نِـصْـفـاً لـو سَـبَـبْـتُ وسبَّـنـي   بنو عبدِ شمسٍ من مَنَافٍ وهاشمِ

والثالث: اختلاف الرواية كأن يقول الكوفي: الدليل على جواز مد المقصور قوله[(٤)]:

سَـيـغـنـيـنـي الَّـذي أَغـنـاكَ عَـنِّـي   فَـلَا فَـقـرٌ يَـدومُ ولا غِـنَـاءُ.

---

(١) البيت قائله ذو الأصبع العدواني، الشاهد فيه «حذف تنوين عامر»، للضرورة. الإنصاف: (٢/ ٥٠١).

(٢) صدر بيت (لمرار الأسدي) وعجزه:

بـهـا يـقْـتَـدْنَـنـا الـخُـرُد الـخِـدَالا

الشاهد فيه «نرى يقتدننا الخُرد الخدالا» حيث اعمل الفعل الأول «نرى» بدليل أنه نصبه وأتىٰ بضميره مفعولاً للفعل الثاني وهو نون النسوة في «يقتدننا» ولو أعمل الثاني لقال: «نرى يقتادنا الخرذ الخدالُ» الإنصاف: (١/ ٨٥).

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه (٢/ ٣٠٠).

والشاهد فيه: إعمال ثاني الفعلين المتنازعين وهو «سبني» ولو أعمل الفعل الأول لقال: سببت وسبوني بني عبد شمس بنصب بني وإظهار الضمير في سبني، البيت في اللسان (٩/ ٣٣٢)، وهو من شواهد الكتاب: (١/ ٧٧).

(٤) البيت من شواهد الأشموني (٤/ ١١٠) دون نسبة. الشاهد فيه «ولا غناء» أصل هذه الكلمة بكسر الغين مقصوراً (ولا غنىٰ) ولكن الشاعر مدَّه لضرورة الشعر.

فيقول البصري: الرواية (غَناء) بفتح الغين وهو ممدود.

الرابع: منع ظهور دلالته على ما يلزم منه فساد القياس، كأن يقول البصري: الدليل على أن المصدر أصل للفعل: أنه يسمى مصدراً، والمصدر هو الذي تصدر عنه الإبل، فلو لم يصدر عنه الفعل لَمَا سمى مصدراً.

فيقول الكوفي: هذا حجة لنا في أن الفعل أصل للمصدر، فإنه يسمَّى مصدراً لأنه مصدور عنه، كما يقال: مركبٌ فارهٌ، ومشربٌ عذبٌ؛ أي: مركوب ومشروب[1].

[من القوادح في العلَّة: فساد الوضع]

ومنها: (فساد الوضع)، **قال ابن الأنباري [الإغراب: ٥٥]:** وهو أن يُعلِّق على العلَّة ضد المقتضي، كأن يقول الكوفي: إنما جاز التعجب من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنهما أصلا الألوان.

فيقول له البصري: فقد علقت على العلَّة ضد المقتضي؛ لأن التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومها، وهذا المعنى في الأصل أبلغ منه في الفرع، فإذا لم يجز مما كان فرعاً لملازمته المحل فَلَأَنْ لا يجوز مما كان أصلا وهو ملازم للمحل أولى.

والجواب: أن يبين عدم الضدية، أو يسلِّم له ذلك، ويبين أنه يقتضي ما ذكرناه أيضاً من وجه آخر.

---

(١) لم يذكر المؤلف ـ رحمه الله ـ (الوجه الخامس) من أوجه القدح في المتن وهو أن يستدل بما لا يقول به مثل أن يقول البصري:

الدليل على أن واو (رب) لا تعمل وإنما العمل لـ (رب) المقدرة: أنه قد جاء الجر بإضمارها من غير عوض منها نحو قول (جميل بن معمر العذري)

رسـمِ دارٍ وقـفـتُ فـي طَـلَـلِـهْ ... كِـدْتُ أَقـضـي الـحـيـاةَ مِـن جَـلَـلِـهْ

فيقول له الكوفي: إعمال حرف الجر مع الحذف من غير عوض، أنت لا تقول به فكيف يجوز لك الاستدلال به؟ الإغراب في جدل الإعراب (٤٧).

[من القوادح في العلَّة: المنع للعلَّة]

ومنها: (المنع للعلَّة) **قال ابن الأنباري [الإغراب ٥٨]**: وقد يكون في الأصل والفرع.

فالأول: كأن يقول البصري: إنما ارتفع المضارع لقيامه مقام الاسم، وهو عامل معنوي، فأشبه الابتداء في الاسم المبتدأ، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه.

فيقول له الكوفي: لا نسلِّم أن الابتداء يوجب الرفع في الاسم المبتدأ.

والثاني: يقول البصري: الدليل على أن فعل الأمر مبني؛ لأن (دراكِ وتراكِ) ونحوها من أسماء الأفعال مبنية، لقيامها مقامه، ولولا أنه مبنيٌّ وإلا لما بُنِيَ ما قام مقامه.

فيقول له الكوفي: لا نسلِّم أن نحو: (دراكِ) إنما بني لقيامه مقام فعل الأمر بل لتضمنه لام الأمر.

والجواب عن منع العلَّة أن تدل على وجودها في الأصل والفرع بما يظهر به فساد المنع.

[من القوادح في العلَّة: المطالبة بتصحيح العلَّة]

ومنها: (المطالبة بتصحيح العلة) **قال ابن الأنباري [الإغراب ٥٩]**: والجواب أن يُدَل على ذلك بشيئين: التأثير، وشهادة الأصول.

فالأول: وجود الحكم لوجود العلَّة، وزواله لزوالها، كأن يقول إنما بنيت (قبلُ وبعدُ) على الضم لأنها اقتطعت عن الإضافة.

فيقال: وما الدليل على صحة هذه العلَّة؟

فيقول: التأثير، وهو وجود البناء لوجود هذه العلَّة، وعدمه لعدمها، ألا ترى أنه إذا لم يقتطع عن الإضافة يُعْرب، فإذا اقتطع عنه بُنِيَ، فإذا عادت الإضافة عاد الإعراب.

والثاني: كأن يقول: إنما بنيت (كيفَ، وأينَ، ومتى) لتضمنها معنى الحرف.

فيقال: وما الدليل على صحة هذه العلَّة؟

فيقول: إن الأصول تشهد وتدل على أن كلَّ اسم تضمَّن معنى الحرف، وجب أن يكون مبيناً.

[من القوادح في العلَّة: المعارضة]

ومنها: (المعارضة)، **قال ابن الأنباري** [**الإغراب ٦٢**]: وهو أن يعارض المستدل بعلَّة مبتدأة.

والأكثرون على قبولها؛ لأنها دفعت العلَّة.

وقيل: لا تقبل؛ لأنها تَصَدٍّ لمنصب الاستدلال وذلك رتبه المسئول لا السائل.

مثالها: أن يقول الكوفي في الإعمال: إنما كان إعمال الأول أولى؛ لأنه سابق، وهو صالح للعمل، فكان إعماله أقوى لقوة الابتداء والعناية به.

فيقول البصري: هذا معارض بأن الثاني أقرب إلى الاسم، وليس في إعماله نقص معنى فكان إعماله أولى.

تنبيه

[إلى ترتيب الأسئلة]

قال ابن الأنباري [**الإغراب ٦٤**]: ذهب قوم إلى أنه لا يجب على السائل ترتيب الأسئلة، بل له أن يوردها كيف يشاء؛ لأنه جاء مُستفهِماً مُستعلِماً.

وقال آخرون: يجب ترتيبها، فعلى هذا أول الأسئلة (فساد الاعتبار)، و(فساد الوضع)، لأن المعترض يدَّعي أن ما يظنه قياساً ليس مستعملاً في موضعه، فقد صادمَ أصلَ الدليل والقول بالموجب؛ لأنه تبين أنه لم يدل في محل الخلاف، ولا حاجة إلى الاعتراض والمنع ثم المطالبة؛ لأن المنع إنكار للعلَّة، والمطالبة إقرار بالعلَّة، والإقرار بعد الإنكار يُقبل، والإنكار بعد الإقرار لا يُقبل.

ثم (النقض) لما فيه من تسليم صلاحية العلَّة لو سَلِمَت من النقض، فكان تأخيره عن المطالبة أولى من تقديمه عليها؛ لأن المطالبة لا تتوجه على علَّةٍ منقوضة.

ثم (المعارضة) لأنها ابتداء دليل مستقبل في مقابلة دليل المستدِل فهي بمنصب الاستدلال أشبه منها بالسؤال.

تذنيب

[في ما ينبغي في السؤال والجواب]

قال ابن الأنباري [الإغراب: ٣٦]: السؤال طلب الجواب بأداته.

ومبناه على: سائل، ومسئول به، ومسئول عنه.

فالسائل: ينبغي له أن يقصد قصد المستفهم.

ولهذا قال قوم: إنه ليس له مذهب.

والجمهور على أنه لا بُدَّ له من مذهب لئلا ينتشر الكلام، فتذهب فائدة النظر.

وأن يسأل عمَّا يثبت فيه الاستبهام، فقد قيل: ما ثبت فيه الاستبهام صح عنه الاستفهام، كأن يسأل عن حدِّ النحو، وأقسام الكلام.

فإن سأل عن وجود النطق والكلام، كان فاسداً.

وألَّا يسأل إلا عمَّا يلائم مذهبه، فإن سأل عمَّا لا يلائم مذهبه لم يُسمَع منه، كأن يسأل الكوفي عن الابتداء: لِمَ كان عمله الرفع دون غيره؟ فإنه لا يرى أنه عامل البتة.

وألَّا ينتقل من سؤال إلى سؤال، فإن انتقل عُدَّ منقطعاً.

والمسئول به: أدوات الاستفهام المعروفة، وليكن مفهوماً غير مبهم، كأن يقول: ما تقول في اشتقاق الاسم؟

فإن كان مبهماً غير مفهوم لم يستحق الجواب، كأن يقول: ما تقول في الاسم؟

لأنه لا يدري، أسأل عن حدِّه؟ أم اشتقاقِه؟ أم غيرِ ذلك؟

والمسئول منه: كونه أهلاً لِمَا يُسْأَلُ عَنْهُ بأن يكون من أهل فن السؤال، كالنحوي عن النحو، والتصريفي عن التصريف.

وعليه أن يأخذ في ذكر الجواب بعد تعيين السؤال، فإن سكت بعده كان قبيحاً، وكذلك إن ذكر الجواب وسكت عن ذكر الدليل زمناً طويلاً، كان قبيحاً، ولم يُعدّ منقطعاً؛ لاحتمال أن يكون سكوته لتفكره في إيراد الدليل بعبارة أدل على الغرض.

وقيل: يُعَدُّ منقطعاً؛ لأنَّه تصدَّىٰ لمنصب الاستدلال، فينبغي أن يكون الدليل معدّاً في نفسه.

والمسؤول عنه: ينبغي أن يكون مما يمكن إدراكه، كأنواع الحركات.

فإن كان لا يمكن إدراكُه كأعداد جميع الألفاظ والكلمات الدالة على جميع المسميات كان فاسداً؛ لتعذر إدراكه، فلا يستحق الجواب عنه.

والجواب: هو المطابق للسؤال من غير زيادة ولا نقصان، فإن كان السؤال عاماً وجب أن يكون الجواب عاماً.

وقال قوم: يجوز (الفَرْضُ) في بعض الصور، كأن يسأل عن جواز تقديم الخبر على المبتدأ، فله أن يفرض في المفرد، وله أن يفرض في الجملة؛ لأن من سأل عن الكل فقد سأل عن البعض.

وقال آخرون: لا يجوز في الجواب، وإنما يجوز في الدليل لئلا يكون الجواب غير مطابق للسؤال. انتهى.

مسألة في الدور

قال في الخصائص [١/٢٠٨]: وذلك أن تؤدي الصنعة إلى حكمٍ ما، مثله مما يقتضي التغيير فإن أنت غيرت صرتَ إلى مراجعة مثل ما منه هربت، فحينئذ يجب أن نقيم على أول رتبة.

وذلك كأن تبنى من (قَوِيَتْ) مثل (رِسَالة) فإنك تقول: (قِوَاءَة)، ثم تُكَسِّرها على (قِوَاء) ثم تبدل من الهمزة الواو لتطرفها بعد ألف ساكنة، فتقول: (قِوَاو) فتجمع بين واوين مكتنفتي ألف التكسير، ولا حاجز بين الأخيرة والطرف، فإن أنت فررت من ذلك وقلت: أهمز كما همزت في (أوائل) لزمك أن تقول: (قِوَاء) كما كان أولاً، وتصير هكذا تبدل من الهمزة واواً، ثم من الواو همزة إلى ما لا نهاية له، فإذا أدت الصنعة إلى نحو هذا، وجبت الإقامة على أول رتبة ولا يعدل عنها[1].

مسألة في اجتماع ضدين

قال في الخصائص [٣/٦٣]: اعلم أن التضاد في هذه اللغة جارٍ مجرى التضاد عند أهل الكلام، فإذا ترادف الضدان في شيء منه، كان الحكم للطارئ ويزول الأوَّل، وذلك كـ (لام التعريف) إذا دخلت على (المنون) يحذف لها تنوينه؛ لأن اللام للتعريف، والتنوين للتنكير، فلما ترادفا على الكلمة تضادا، فكان الحكم للطارئ، وهو (اللام) وهذا جارٍ مجرى الضدين المترادفين على المحلِّ الواحد، كالأبيض يطرأ عليه السواد، والساكن تطرأ عليه الحركة، وكذلك أيضاً حذف التنوين للإضافة، وحذف تاء التأنيث لياء النسب.

مسألة في التسلسل

قال الأندلسي[2] في «شرح المفصل»: من قال بأن العامل في الصفة مقدر: أجاز الوقف على زيد من قولك: (جاءني زيد العاقل)، وابتدأ، بـ (العاقل) لأن تقديره عنده: (جاءني العاقلُ) فكان جملة، والجملة مستقلة، فوجب أن يوقف ويبتدأ بها.

---

(١) أي لا يعدل عنها لغيرها لئلا يلزم الدور فيتكلف التعب والعنت فيقال «قواءٍ» ولا يعدل عنها.

(٢) الأندلسي: القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي النحوي توفي سنة (٦٦١هـ). بغية الوعاة: (٢/٢٥١) نفح الطيب: (٢/٥٠).

وهذا فاسد يؤدي إلى التسلسل إذا قدر: (جاءني العاقل) والصفة لا بد لها من موصوف، فيكون التقدير: (جاءني زيد العاقل)، ثم يقدر أيضاً: (جاءني العاقل)، ويكون التقدير أيضاً: (جاءني زيد العاقل)، وهكذا أبداً متى أُولِيَ العامل الصفة قدر بينهما موصوف، ومتى استقل العامل بموصوف قدر مع الصفة عامل آخر إلى مالا يتناهى، وذلك محال.

فالمختار الذي عليه الجماعة والجمهور أنه لا يجوز الوقف على الموصوف دون الصفة. انتهى.

مسألة: القياس جليٌّ وخفيٌّ

القياس: جليٌّ وخفيٌّ

فمن الأول: قياس حذف النون من المثنى في صلة الألف واللام على حذف النون من الجمع فيها، فإن الأول لم يسمع بخلاف الثاني.

قال أبو حيان: وقياس المثنى على الجمع قياس جليٌّ.

خاتمة

[في الاستدال لمسألة واحدة بالسماع والإجماع والقياس]

قد يجتمع السماع والإجماع والقياس دليلاً على مسألة.

قال في «شرح التسهيل» [٥٨] يجوز دخول (الباء) في خبر (ما) التميمية خلافاً للفارسي والزمخشري، ويدل عليه السماع، والقياس، والإجماع.

أما السماع: فلوجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم[(١)].

---

(١) مثل قول الفرزدق وهو تميمي ديوانه (١/ ٣١٠).

لَعَمْرُك ما معْنٌ بتاركِ حقِّهِ ولا مُنْسِئٌ معنٌ ولا مُتَيسِّرُ

وأما القياس: فلأن الباء دخلت الخبر لكونه منفياً، لا لكونه منصوباً، بدليل دخولها بعد (ما) المكفوفة، وبعد (هل)[1].

وأما الإجماع: فنقله أبو جعفر الصفار[2].

۞ ۞ ۞

---

(١) قول المتنحل مالك بن عمرو الهذلي

لَعَمْرُكَ ما إنْ أبو مالكٍ ... بِواهٍ ولا بِضعيفٍ قُواه

(٢) لعله ـ كما قال د. فجال ـ في كتابه الإصباح شرح الاقتراح (٣٤٩) قاسم بن علي بن سليمان الفارسي توفي بعد سنة ٦٣٠ شرح (الكتاب لسيبويه) شرحاً حسناً. بغية الوعاة (٢/٢٥٦).

الكتاب الرابع

في الاستصحاب

قال ابن الأنباري [الإغراب:٤٦]: هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل.

قال: وهو من الأدلَّة المعتبرة، كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو (الإعراب) حتى يوجد دليل البناء، وحال الأصل في الأفعال وهو (البناء) حتى يوجد دليل الإعراب(١).

وقال في الإنصاف [١/٣٠]: أجمع البصريون على عدم تركيب (كم) بأن الأصل الإفراد، والتركيب: فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومَنْ عَدَل عن الأصل افتقر إلى إقامة دليل؛ لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحالِ أحد الأدلة المعتبرة.

وقال في موضع آخر [٣٩٦/١] منه: احتج البصريون على أنه لا يجوز الجَرُّ بحرف محذوف بلا عوض بأن قالوا: أجمعنا على أن الأصل في حروف الجرِّ أَنْ لا تعمل مع الحذف، وإنما تعمل معه في بعض المواضع إذا كان لها عوض، ولم

(١) مثاله «كقولك في الأمر إنما كان مبنيا لإن الأصل في الأفعال البناء وإنما يعرب ما يعرب منها لشبه الاسم ولا دليل على وجود الشبه فكان باقياً على الأصل في البناء» ا. هـ الإغراب (ص: ٦٤).

يوجد هنا فبقي فيما عداه على الأصل، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتبرة. انتهى.

وقال ابن مالك: من قال إن (كان وأخواتها) لا تدل على الحدث، فهو مردود بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين[1]، فلا يقبل إخراجهما عن الأصل إلا بدليل.

قلت: والمسائل التي استدلَّ فيها النحاة بالأصل كثيرة جداً لا تحصى، كقولهم: الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك، والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم دليل عليها من الاشتقاق ونحوه، والأصل في الأسماء الصرف والتنكير والتذكير وقبول الإضافة والإسناد.

وقال الأندلسي في «شرح المفصل» [٥٨/٧] استدلَّ الكوفيون على أن الضمير في لولاك ونحوه مرفوع، بأن قالوا: أجمعنا على أن الظاهر الذي قام هذا الضمير مقامه مرفوع، فوجب أن يكون كذلك في هذا الضمير بالقياس عليه والاستصحاب.

وقال ابن الأنباري في أصوله [لمع الأدلة ١٤٢]: استصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمين معناه، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته للاسم.

وقال في جدله [الإغراب ٦٣]: الاعتراض على الاستدلال بالاستصحاب: بأن يذكر دليلاً يدل على زواله، كأَنْ يدلَّ الكوفي على زواله إذا تمسك البصري به في بناء فعل الأمر، فيبيِّن أَنَّ فعل الأمر مقتطعٌ من المضارع، ومأخوذ منه، والمضارع قد أشبه الأسماء، وزال عنه استصحاب حال البناء، وصار معرباً بالشبه فكذلك فعل الأمر.

والجواب: أن يبيِّن أن ما توهمه دليلاً لم يوجد، فبقي التمسك باستصحاب الحال صحيحاً.

---

(١) المراد بالمعنيين الحدث والزمان.

الكتاب الخامس

في أدلة شتى

قال ابن الأنباري: إِعلم أن أنواع الاستدلال كثيرة لا تحصر.

[من أنواع الاستدلال: الاستدلال بالعكس]

منها: الاستدلال بالعكس، كأن يقول: لو كان نصب الظرف في خبر المبتدأ بالخلاف لكان ينبغي أن يكون الأول منصوباً؛ لأن الخلاف لا يكون من واحد وإنما يكون من اثنين، فلو كان الخلاف موجباً للنصب في الثاني لكان موجباً للنصب في الأول، فلما لم يكن الأول منصوباً دلَّ على أن الخلاف لا يكون موجباً للنصب في الثاني[1].

---

(١) وذلك نحو (زيد أمامك) نصب أمامك على الخلاف أي المخالفة بين المبتدأ والظرف وهو مذهب الكوفيين ونصب الظرف عند البصريين على إضمار الفعل استقر أو اسم فاعل مقدر مستقر.

فلو كان نصب الظرف بالمخالفة (عند الكوفيين) للزم أن ينصب المبتدأ لأن المخالفة تكون بين الاثنين ـ المبتدأ والظرف ـ فكما أن الظرف مخالف للمبتدأ فكذلك المبتدأ مخالف للظرف أيضاً فيلزم نصبه ولكن عدم نصب المبتدأ دلَّ على أن المخالفة ليست موجبة لنصب الظرف وإلا فإعماله في الثاني دون الأول ترجيح دون مرجح فاستدل بعكس الحكم على نفيه ا. هـ، الإنصاف (٢/ ٢٤٥)، بتصرف.

[من أنواع الاستدلال: الاستدلال ببيان العلَّة]

ومنها: الاستدلال ببيان العلَّة، **قال ابن الأنباري** [لمع الأدلة: ١٣٢]: وهو ضربان:

أحدهما: أن يبيِّن علَّة الحكم، ويستدل بوجودها في موضع الخلاف ليوجد بها الحكم.

والثاني: أن يبيِّن العلَّة، ثم يستدلَّ بعدمها في موضع الخلاف ليعدم الحكم.

فالأول: كأن يستدل من أَعمل اسم الفاعل[١] في محل الإجماع لجريانه[٢] على حركة الفعل وسكونه وهذا جارٍ على حركة الفعل وسكونه فوجب أن يكون عاملاً.

والثاني: كأن يستدل من أبطل عمل (إنِ)» المخففة من الثقيلة، فيقول:

إنما عملت إنَّ الثقيلة لشبهها بالفعل، وقد عُدِمَ بالتخفيف فوجب ألا تعمل.

[من أنواع الاستدلال: الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه]

ومنها: الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه.

قال ابن الأنباري [لمع الأدلة: ١٤٢]: وهذا إنما يكون فيما إذا ثبت لم يخفَ دليله، فتستدلُّ بعدم الدليل على نفيه، كأن تستدلَّ على نفي أن أقسام الكلم أربعة، وعلى نفي أن أنواع الإعراب خمسة فتقول: لو كانت [أقسام الكلم] أربعة، وأنواع الإعراب خمسة لكان على ذلك دليل، ولو كان علىٰ ذلك دليل لعُرف مع كثرة البحث، وشدة الفحص، فلما لم يعرف ذلك دلَّ على أنه لا دليل، فوجب ألا تكون أقسام الكلم أربعة، ولا أنواع الإعراب خمسة.

---

(١) وهو الكسائي واستدل بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨].

(٢) يعني عمل اسم الفاعل يشترط فيه أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال واعتمد على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف أو ذي حال ا. هـ «التصريح» (٢/ ٦٦).

قال: وقد زعم بعضهم أن النافي لا دليل عليه، وليس كذلك؛ لأن الحكم بالنفي لا يكون إلا عن دليل، كما أن الحكم بالإثبات لا يكون إلا عن دليل، فكما يجب الدليل على المُثبِت يجب أيضاً على النافي.

[من أنواع الاستدلال: الاستدلال بالأصول]

ومنها: الاستدلال بالأصول، **قال ابن الأنباري**: [**لمع الأدلة: ٣٢**]: كأن يستدل على إبطال أَنَّ رفع المضارع لتجرده من الناصب والجازم؛ بأَنَّ ذلك يؤدي إلى خلاف الأصول؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم، وهذا خلاف الأصول؛ لأن الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب، لأن الرفع صفة الفاعل، والنصب صفة المفعول، فكما أن الفاعل قبل المفعول، فكذلك الرفع قبل النصب، وكذلك تدل الأصول أيضاً على أن الرفع قبل الجزم؛ لأن الرفع في الأصل من صفات الأسماء، والجزم من صفات الأفعال، فكما أن رتبة الأسماء قبل الأفعال فكذلك الرفع قبل الجزم.

فإن قيل: فَهَبْ أَنَّ الرفع في الأسماء قبل الجزم في الأفعال فَلِمَ قُلتُمْ: إنَّ الرفع في الأفعال قبل الجزم؟

قلنا: لأن إعراب الأفعال فرع على إعراب الأسماء، وإذا ثبت ذلك في الأصل فكذلك في الفرع؛ لأن الفرع يتبع الأصل.

[من أنواع الاستدلال: الاستدلال بعدم النظير]

ومنها: الاستدلال بعدم النظير، ولم يذكره ابن الأنباري وذكره ابن جني، وهو كثير في كلامهم، وإنما يكون دليلاً على النفي لا على الإثبات؛ وقد استدل المازني به رَدًّا على من قال: إن (السين) و(سوف) ترفعان الفعل المضارع بأنا لم نرَ عاملاً في الفعل يدخل عليه (اللام)، وقد قال تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [**الضحى: ٥**].

قال في الخصائص: [١/١٩٧] وإنما يُستَدَلُّ بعدم النظير على النفي، حيث لم

يقم الدليل على الإثبات، فإن قام لم يلتفت إليه؛ لأن إيجاد النظير بعدم قيام الدليل، إنما هو للأنس به لا للحاجة إليه.

مثاله: (أَنَدَلُس) فإن همزته ونونه زائدتان، فوزنه (أنفعل) وهو مثال لا نظير له، لكن قام الدليل على ما ذكرنا؛ لأن النون زائدة لا محالة؛ إذ ليس في ذوات الخمسة شيء على (فَعْلَلُلٍ) فتكون النون فيه أصلاً لوقوعها موقع العين، وإذا ثبت زيادة النون بقي في الكلمة ثلاثة أحرف أصول: الدال، واللام، والسين، وفي أولها همزة، ومتى وقع ذلك حكمت بزيادة الهمزة.

ولا تكون النون أصلاً والهمزة زائدة؛ لأن ذوات الأربعة لا تلحقها الزيادة من أولها إلا في الأسماء الجارية على أفعالها، نحو (مدحرج) وبابه.

فقد وجب إذن أَنَّ الهمزة والنون زائدتان، وأن الكلمة بهما على وزن (أَنْفَعُل)، وإن كان مثالاً لا نظير له، فإن اجتمع الدليل والنظير فهو الغاية، كنون (عنبر) فالدليل يقتضي كونها أصلا؛ لأنها مقابلة لعين (جعفر) والنظير موجود وهو (فَعْلَل). انتهى.

وقال الخضراوي: إذا ورد شيء حُمِلَ على القياس، وإن لم يوجد له نظير.

[من أنواع الاستدلال: الاستحسان]

ومنها: الاستحسان، **قال في الخصائص** [١/١٣٣]: دلالته ضعيفة غير مستحكمة إلا أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف.

من ذلك تركك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة، نحو (الفتوى والتقوى)، فإنهم قلبوا (الياء) هنا (واواً) من غير علَّة قوية؛ بل أرادوا الفرق بين الاسم والصفة[١]، وقد شارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق (بينهما) فيها، من ذلك قولهم في تكسير (حَسَن: حِسَان) فهذا كـ(جَبَل وجِبَال)،

---

(١) وإنما فعلوا ذلك تفرقة بين الاسم والصفة وقلبوا الياء واواً في الاسم دون الصفة لأن الاسم أخف من الصفة لأن الصفة تشبه الفعل، والواو أثقل من الياء فلما عزموا إبدال الياء واواً جعلوا ذلك في الاسم لخفته، شذا العرف.

وفي (غَفُور: غُفُر) كـ(عمود وعُمُد) ولسنا ندفع أن يكونوا فصلوا بين الاسم والصفة في أشياء غير هذه، إلا أن جميع ذلك إنما هو استحسان لا عن ضرورة علَّة، فليس بجارٍ مجرى رفع الفاعل، ونصب المفعول؛ لأنه لو كان [الفرق بينهما] واجباً لجاء في جميع الباب مثله.

ومن الاستحسان: ما يخرج تنبيهاً على أصل بابه، نحو: (استحوذ) و(أَطْوَلَت) الصدود[1] و(مَطْيَبَةٌ للنفسِ).

ومنه ما يبقى الحكم فيه مع زوال علَّته كقوله[2]:

ولا نَسْأَلُ الأقوامَ عَقْدَ المَيَاثِقِ

فإن الشائع في جمع (ميثاق، مواثق) برد الواو إلى أصلها؛ لزوال العلة الموجبة لقلبها ياء وهي الكسرة، لكن استحسن هذا الشاعر ومن تابعه إبقاء القلب، وإن زالت العلة من حيث أن الجمع غالباً تابع لمفرده إعلالاً وتصحيحاً.

قال ابن جني: قياس تحقيره على هذه اللغة أن يقال: «مُيَيْثِيق».

ومنه ما ذكره صاحب البديع قال: إذا اجتمع التعريف العلمي، والتأنيث السماعي أو العجمة، في ثلاثي ساكن الوسط (كهند) و(نوح)، فالقياس: منع الصرف، والاستحسان: الصرف لخفته.

وقال ابن الأنباري [لمع الأدلة: ١٣٣]: اختلفوا في الأخذ بالاستحسان:

فقال قوم: إنه غير مأخوذ به لما فيه من التحكم وترك القياس.

---

(١) هذا بعض بيت لعمر بن أبي ربيعة وتمامه:

صددتَ فأطْوَلْتَ الصُّدودَ وقلَّمَا ... وِصَالٌ على طولِ الصُّدودِ يدومُ

وهو من شواهد الكتاب (١/ ٣١) و«الخصائص» (١/ ١٤٣)، الإنصاف: (١/ ١٤٤).

(٢) عجز بيت وصدره

حِمَىً لا يُحَلُّ الدَّهرُ إلَّا بِإذنِنَا

وهو منوسب إلى عياض بن أم درة الطائي البيت في «الخصائص» (٣/ ١٥٧) و«الشافية» (٩٦).

وقال آخرون: إنه مأخوذ به، واختلفوا فيه.

فقيل: هو ترك قياس الأصول لدليلٍ[1].

وقيل: هو تخصيص العلَّة.

فمثال ترك قياس الأصول: ما تقدم في الكلام على رفع المضارع.

ومثال تخصيص العلة أن تقول: إنما جمعت (أرض) بالواو والنون فقيل: (أرضون) عوضاً عن حذف تاء التأنيث؛ لأن الأصل أن تقول في (أرض): (أرضة) فلما حذفت التاء جمعت بالواو والنون عوضاً عنها، وهذه العلَّة غير مطردة؛ لأنها تنقض: (شمس) و(دار) و(قدر) فإن الأصل فيها: (شمسة) و(دارة) و(قدرة) ولا يجوز أن تجمع بالواو والنون.

[من أنواع الاستدلال: الاستقراء]

ومنها: الاستقراء، استدلوا به في مواضع منها انحصار الكلمات الثلاث، في الاسم، والفعل، والحرف.

[من أنواع الاستدلال: الدليل الباقي]

ومنها: الدليل المسمى بالباقي، كقولنا الدليل يقتضي ألا يدخل الفعل شيء من الإعراب؛ لكون الأصل فيه: (البناء)؛ لعدم العلَّة المقتضية للإعراب، وقد خولف هذا الدليل في دخول الرفع والنصب على المضارع؛ لعلَّة اقتضت ذلك، فبقي الجرُّ على الأصل الذي اقتضاه الدليل من الامتناع.



(١) وذلك كمنع صرف نحو: (هند) قياساً لوجود علتين، وصرفه بدليل آخر وهو الخفة.

الكتاب السادس

في التعارض والترجيح

فيه مسائل

[المسألة الأولى]

[إذا تعارض نقلان]

قال ابن الأنباري [لمع الأدلة ١٣٦]: إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما، والترجيح في شيئين:

أحدهما: الإسناد، والآخر: المتن.

فأما الترجيح بالإسناد: فبأن يكون رواة أحدهما أكثر من الآخر أو أعلم أو أحفظ، وذلك كأن يستدل الكوفي على النصب بـ (كما) إذا كانت بمعنى (كيما) بقول الشاعر[(١)]:

اسْمَعْ حَدِيثاً كما يوماً تُحَدِّثُهُ عَنْ ظَهرِ غَيبٍ إذا ما سَائِلٌ سَأَلَا.

(١) البيت لعدي بن زيد العبادي: والشاهد فيه أن الكوفيين ينصبون الفعل المضارع (تَحدثَه) بـ (كما) إذا كانت بمعنىٰ (كيما) ويجيزون أيضاً الرفع. وهو من شواهد الأشموني (٣/ ٢٨٦).

فيقول له البصري: الرواة اتفقوا على أن الرواية: (كما يوم تحدثُه) بالرفع، ولم يروه أحد بالنصب غير المفضل بن سلمة[1]، ومن رواه بالرفع أحفظ منه وأكثر، فكان الأخذ بروايتهم أولى.

وأما الترجيح في المتن: فبأن يكون أحد النقلين على وفق القياس، والآخر على خلافه، وذلك كأن يستدل الكوفي على إعمال (أنْ) مع الحذف بلا عوض بقول الشاعر[2]:

أَلَا أَيُّهَذا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَىٰ

فيقول له البصري: قد رُوي (أحضرُ) بالرفع أيضاً، وهو على وفق القياس، فكان الأخذ به أولى، وبيان كون النصب على خلاف القياس: أنه لا شيء من الحروف يعمل مضمراً بلا عوض.

[المسألة] الثانية

[ترجيح لغة على أخرى]

قال في الخصائص [٢/ ١٠]: اللغات على اختلافها كلها حجة، ألا ترى أن لغة الحجاز في إعمال (ما) ولغة تميم في تركه، كل منهما يقبلها القياس، فليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من الأخرى، لكن غاية ما لكَ في ذلك، أن تتخيَّر إحداهما، فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسَيْنِ أقبلُ لها، وأشدُّ أُنساً بها، فأما ردُّ إحداهما بالأخرى فلا، ألا ترى إلى قوله ﷺ:

---

(١) المفضل بن سلمة بن عاصم النحوي اللغوي الكوفي توفي سنة (٢٩٠هـ). بغية الوعاة: (٢/ ٢٩٦) «الأعلام» (٧/ ٢٧٩).

(٢) صدر بيت من معلقة طرفة بن العبد وعجزه

وَأَنْ أَشْـهَـدَ الـلَّـذَّاتِ هـل أَنْـتَ مُـخْـلِـدِي

برفع (احضرَ) ونصبه بأن المحذوفة، وهو من شواهد أوضح المسالك: (١/ ٥٢) وشذور الذهب: (١/ ١٩٨).

«نزل القرآن بسبع لغات كلها شاف كاف»[1]، هذا إن كانت اللغتان في [الاستعمال] والقياس سواء ومتقاربتين.

فإن قلَّت إحداهما جداً، وكثرت الأخرى جداً، أخذتَ بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً، ألا ترى أنك لا تقول: (المال لِكَ) ولا (مررت بَكَ) قياساً على قول قضاعة: (المال لِهْ) و(مررت بَه)، ولا (أَكرَمتُكِشْ)، قياساً على قول من قال: (مررت بِكِش).

فالواجب في مثل ذلك: استعمال ما هو أقوى وأشيع، ومع ذلك لو استعمله إنسان لم يكن مخطئاً لكلام العرب، فإن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين، فإن احتاج لذلك في شعر أو سجع، فإنه غير ملوم، ولا منكر عليه. انتهى.

وفي شرح التسهيل لأبي حيان: كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه.

[المسألة] الثالثة.

[اللغة الضعيفة أقوى من الشذوذ]

إذا تعارض ارتكاب شاذ ولغة ضعيفة، فارتكاب اللغة الضعيفة أولى من الشاذ، ذكره ابن عصفور.

[المسألة] الرابعة

[الأخذ بأرجح القياسيين عند تعارضهما]

قال ابن الأنباري [لمع الأدلة ١٣٨]: إذا تعارض قياسان أُخِذَ بأرجحهما، وهو ما وافق دليلاً آخر، من نقل أو قياس، فأما الموافقة للنقل فكما تقدم.

(١) الحديث رواه أحمد في مسنده (٥/ ٤١)، والنسائي: (٢/ ١٥٤).

وأما الموافقة للقياس: فكأن يقول الكوفي: إن (إنَّ) تعمل في الاسم النصب لشبه الفعل، ولا تعمل في الخبر الرفع بل الرفع فيه بما كان يرتفع به قبل دخولها.

فيقول البصري: هذا فاسد؛ لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل في الخبر الرفع، فما ذهبت إليه يؤدي إلى ترك القياس، ومخالفة الأصول لغير فائدة، وذلك لا يجوز.

[المسألة] الخامسة

[في تعارض القياس والسماع]

قال في الخصائص [١/١٧٧]: إذا تعارض القياس والسماع نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره، نحو: ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [المجادلة ١٩]، فهذا ليس بقياس، لكنه لا بُدَّ من قبوله؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيرَه، فلا تقول في (استقام): (استقوم)، ولا في (استباع): (استبيع).

[المسألة] السادسة

[تقديم كثرة الاستعمال على قوة القياس]

قال في الخصائص [١/١٢٤]: إذا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال، قُدِّم ما كثر استعماله، ولذلك قدمت اللغة الحجازية على التميمية؛ لأن الأُولىٰ أكثر استعمالاً، ولذا نزل بها القرآن، وإن كانت التميمية أقوى قياساً، فمتى رابك في الحجازية ريب من تقديم، أو تأخير، أو نقض النفي، فزعت إذ ذاك إلى التميمية[١].

---

(١) أي حصل عندك شك بتقديم خبر (ما) على اسمها أو معمول الخبر وهو غير ظرف على الاسم أو نقض نفيها «بإلا» رجعت إلى التميمية وأهملت؛ لإن ذلك هو القياس ولا معارض له لفقد شرط المعارضة ا. هـ الاصباح د. فجال.

[المسألة] السابعة

[في معارضة مجرد الاحتمال للأصل والظاهر]

قال في الخصائص [٦٦/١]: باب في الشيء يَرِدُ فيوجب له القياس حكماً، ويجوز أن يأتي السماع بضده، أَنَقْطَعُ بظاهره، أم نتوقف إلى أن يَرِدَ السماع بجليَّة حاله؟

قال: وذلك نحو: (عنبر) فالمذهب أن نحكم في نونه بأنها أصل؛ لوقوعها موضع الأصل، مع تجويزنا أن يرد دليل على زيادتها، كما ورد في (عَنْسَل) ما قطعنا به على زيادة نونه، وكذلك ألف (آءة) حملها الخليل على أنها منقلبة عن واو، حملاً على الأكثر، ولسنا ندفع مع ذلك أن يَرِدَ شيءٌ من السماع نقطع معه بكونها منقلبة عن ياء.

وقال في موضع آخر: «باب في الحمل على الظاهر، وإن أمكن أن يكون المراد غيره»، حتى يَرِد ما يبيِّن خلاف ذلك: إذا شاهدت ظاهراً يكون مثله أصلاً أمضيت الحكم على ما شاهدت من حاله، وإن أمكن أن يكون الأمر في باطنه بخلافه، ولذلك حمل سيبويه (سيداً) على أنه مما عينه ياء، فقال في تحقيره: (سُيَيْدٌ) عملاً بظاهره مع توجه كونه فعلاً مما عينه واو، كريح وعيد.

[المسألة] الثامنة

في تعارض الأصل والغالب

إذا تعارض أصلٌ وغالبٌ في مسألة جرى قولان: والأصح العمل بالأصل كما في الفقه.

ومن أمثلته في النحو ما ذكره صاحب «الإفصاح»[١] إذا وجد (فُعَل)[٢] العَلَم ولم يعلم أصرفوه أم لا؟ ولم يعلم له اشتقاق ولا قام عليه دليل.

---

(١) محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي. كشف الظنون: (٢١٣/١)، مرت ترجمته (ص:٢٤).

(٢) وذلك نحو: صُرَد وجُعل.

ففيه مذهبان:

مذهب سيبويه: صَرْفه حتى يثبت أنه معدول؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف، وهذا هو الأصح.

ومذهب غيره: المنع؛ لأنه الأكثر في كلامهم.

ومنها: ما ذكره أبو حيان في «شرح التسهيل» أن (رحمان) و(لَحْيان)، هل يصرف أو يمنع؟

مذهبان والصحيح صرفه، لأنا قد جهلنا النقل فيه عن العرب، والأصل في الأسماء الصرف، فوجب العمل به[1].

ووجه مقابله: أن ما يوجد من فَعْلان الصفة غير مصروف في الغالب، والمصروف منه قليل، فكان الحمل على الغالب أولى، هذه عبارته.

[المسألة] التاسعة

في تعارض أصلين

قال في الخصائص [٢/٣٤٢]: والحكم في ذلك مراجعة الأقرب دون الأبعد.

فمن ذلك قولهم في ضمة الذال من قولك: (ما رأيته مذُ اليوم)، فإن أصلها السكون، فلما حركت لالتقاء الساكنين ضموها، ولم تكسر لأن أصلها الضم في (مُنْذُ)، وإنما ضممتَ فيها لالتقاء الساكنين اتباعاً لضمة الميم.

فأصلها الأول وهو الأبعد: (السكون)، وأصلها الثاني وهو الأقرب: (الضم) فضمت ذال (مُذُ) عند التقاء الساكنين رداً إلى الأصل الأقرب، وهو ضم (منذُ) دون الأبعد الذي هو سكونها، قبل أن تحرك المقتضى مثله للكسر لا للضم.

(١) قال في شرح الأشموني «والصحيح منع صرفه لأنه وإن لم يكن له وزن فعلىٰ» وجوداً فله (فعلىٰ) تقديراً (٣/ ٢٣٢).

ومن ذلك قولهم: (بعت) و(قلت) فهذه مُعَامَلَةٌ على الأصل الأقرب دون الأبعد؛ لأن أصلهما (فَعَل) بفتح العين ثم نقلا منه إلى (فَعِل) و(فعُل) ثم قلبت الواو والياء في «فَعَلْتُ»، فالتقى ساكنان: العين المعتلَّة المقلوبة ألفاً، ولام الفعل، فحذفت العين لالتقائهمَا، ثم نقلت الضمة والكسرة إلى الفاء مُرَاجَعَةً إلى الأصل الأقرب، ولو روجع إلى الأبعد لقيل (قَلت وبَعت) بفتح الفاء؛ لأن أول أحوال هذه العين إنما هو الفتح الذي أبدل منه الضم والكسر(١).

[المسألة] العاشرة

[تفضيل السماع والقياس على استصحاب الحال]

إذا تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر من سماع أو قياس فلا عبرة به، **قاله ابن الأنباري في كتابه [الاغراب ٦٣]**.

[المسألة] الحادية عشرة

في تعارض قبيحين

قال في الخصائص [٢١٢/١]: إذا حضر عندك ضرورتان لا بُدَّ من ارتكاب إحداهما فَأْتِ بأقربهما وأقلهما فُحْشاً.

---

(١) قلت وبعت أصلهما (قَوَلْتُ وبَيَعْتُ) على وزن فَعَلت وهذا هنا هو الأصل الأبعد للكلمتين.

حُوِّل (قَوَل) إلى وزن فَعُل فصار (قَوُل) نقلت ضمة الواو إلى القاف قبلها فصارت (قُوْل) وهو الأصل الأقرب فلحقته تاء التأنيث فسكن آخره فصار (قُوْلْتُ) التقى ساكنان فحذفت الواو وهي عين الفعل فصار (قلت).

وحُوِّل (بَيَع) إلى وزن (فَعِل) فصار (بَيِع) نقلت كسرة الياء إلى الباء قبلها فصار (بِيْعَ) سكن آخره لاتصاله بتاء الفاعل فصال (بِيْعْت) التقى ساكنان فحذفت (الياء) وهي عين الفعل فصار (بعت) ا.هـ. شذا العرف. ت أ. عطية (١٠٥) حاشية رقم (١).

وذلك كواو «وَرَنْتَل»[1] أنت فيها بين ضرورتين:

إما أن تدَّعي كونها أصلاً، والواو لا تكون أصلا في ذوات الأربعة إلا مكررة، كالوصوصة، والوحوحة[2].

وإما أَن تَدَّعي كونها زائدة، والواو لا تزاد أولاً، فجعلها أصلاً أولى من جعلها زائدة؛ لأنها تكون أصلاً في ذوات الأربعة في حالة ما، وهي حالة التكرير، وكونها زائدة أولاً لا يوجد بحال.

وكذلك إذا قلت: «فيها قائماً رجل» لما كنت بين أن ترفع «قائماً»، فتقدم الصفة على الموصوف، وهذا لا يكون بحال، وبين أن تنصبه حالاً من النكرة، وهو على قلته جائز، حملت المسألة على الحال فنصبت[3].

[المسألة] الثانية عشرة

[المجمع عليه أولى من المختلف فيه]

إذا تعارض مجمع عليه ومختلف فيه، فالأول أَوْلى مثال ذلك: إذا اضطر في الشعر على قصر ممدود، أو مد مقصور، فارتكاب الأول أَوْلى لإجماع البصريين والكوفيين على جوازه، ومَنْع البصريين للثاني.

[المسألة] الثالثة عشرة

[المانع أولى من المقتضي عند تعارضهما]

إذا تعارض المانع والمقتضي، قدِّم المانع.

---

(١) الورنتل: الداهية أو الأمر العظيم ا. هـ قاموس (ورن).

(٢) الوصوصة: قال الفراء: إذا أدنت المرأة نقابها إلى عينيها فتلك الوصوصة. ا. هـ اللسان (وصص).

الوحوحة: صوت مع بححٍ. ا. هـ. اللسان: (وحح) (٢/ ٦٣٠).

(٣) لا يجوز الابتداء بالنكرة إلا بمسوغ من مسوغات الابتداء، والحال خبر في المعنى فلم يجز مجيء النكرة حالاً غالباً إلا بمسوغ كتأخير صاحب الحال نحو: في الدار جالساً رجل وهذا على قلته أولى من القول بتقديم الصفة على الموصوف في مسألتنا هذه ا. هـ

من ذلك ما وجد فيه سبب الإمالة ومانعها: لا يجوز إمالته[1].

وأيٌّ: وجد فيها سبب البناء وهو مشابهة الحرف، ومَنَعَ مِنْهُ لزومها للإضافة التي هي من خصائص الأسماء، فامتنع البناء.

والمضارع المؤكد بالنون: وجد فيه سبب الإعراب[2]، ومنع منه النون التي هي من خصائص الأفعال.

واسم الفاعل: إذا وجد شرط إعماله، وهو (الاعتماد)، وعارضه المانع من تصغير ووصف قبل العمل: امتنع إعماله.

[المسألة] الرابعة عشرة

في القولين لعالم واحد

قال في الخصائص [١/ ٢٠٠]: إذا ورد عن عالم في مسألة قولان، فإن كان أحدهما مرسلاً، والآخر معللاً: أخذنا بالمعلل، ونؤول المرسل، كقول سيبويه [**الكتاب** ٣/ ٣٦٢] ـ في غير موضع ـ في التاء من (بنت) و(أخت) إنها للتأنيث، وقال في باب مالا ينصرف [**الكتاب** ٣/ ٢٢١]: إنها ليست للتأنيث، وعلله بأن ما قبلها ساكن، وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكناً إلا أن تكون ألفاً، كـ(فتاة)، و(قناة)، و(حصاة)، والباقي كله مفتوح كـ(رطبَة)، و(عنبَة)، و(علَّامَة)، و(نسَّابَة)، قال: فلو سميت رجلاً ببنت وأخت لصرفته[3].

قال ابن جني: فمذهبه الثاني، وقوله: أنها للتأنيث، محمول على التجوز؛ لأنها لا توجد في الكلمة إلا في حال التأنيث، وتذهب بذهابه، لا أنها في نفسها

---

(١) وذلك نحو: ساخر وخاطب وناجح: لا تجوز إمالته لأن: سبب الإمالة وقوع الألف قبل كسرة مباشرة يقتضي الإمالة.

والمانع من الإمالة كون الحرف المكسور بعد الألف حرف استعلاء. فيقدم المانع على المقتضي ا. هـ شذا العرف ت: أ. عطية.

(٢) وهو مشابهته للاسم، ومنعت نون التوكيد إعرابه، وهو مبني لتقدم المانع على المقتضي.

(٣) لوجود علة العلمية وحدها، والتاء ليست للتأنيث.

زائدة للتأنيث؛ بل أصل كتاء (عفريت) و(ملكوت)، فإنها بدل لام (أخ) و(ابن)، إذ أصلهما: (أخو وبنو).

وإن لم يعلل واحداً منهما نظر إلى الأليق بمذهبه والأجرى على قوانينه فيُعتَمَد، ويتأوَّل الآخر إن أمكن، كقول سيبويه [**الكتاب**: ٣/١٦]: (حتى) الناصبة للفعل، وقوله [**الكتاب**: ٣/٥]: إنها حرف جرّ، فإنهما متنافيان؛ إذ عوامل الأسماء لا تباشر الأفعال فضلاً عن أن تعمل فيها، وقد عدَّ الحروف الناصبة للفعل، ولم يذكر فيها (حتى)، فعلم بذلك أنَّ «أنْ» مضمرة عنده بعد حتى، كما تضمر مع اللام الجارة، في نحو: ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ ﴾ [**الفتح**: ٢].

وإن لم يمكن التأويل:

فإن نص في أحدهما على الرجوع عن الآخر، علم رأيه والآخر مطروح، وإن لم ينص بحث عن تاريخهما وعمل بالمتأخر، والأول مرجوع عنه.

فإن لم يعلم التاريخ وجب سبر المذهبين، والفحص عن حال القولين، فإن كان أحدهما أقوى نسب إليه أنه قوله، إحساناً للظن به، وأن الآخر مرجوع عنه.

وإن تساويا في القوة، وجب أن يعتقد أنهما رأيان له، وأن الدواعي إلى تساويهما عند الباحث عنهما: هي الدواعي التي دعت القائل بهما إلى أن اعتقد كلا منهما، وكان أبو الحسن الأخفش يقع له ذلك كثيراً، حتى أن أبا علي كان إذا عرض له قوله عنه، يقول: لا بُدَّ من النظر في إلزامه إيَّاه؛ لأن مذاهبه كثيرة.

وكان أبو علي يقول في (هيهات): أنا أُفتي مرة بكونها اسماً للفعل، كـ(صَهْ) و(مَهْ) وأفتى مرة بكونها ظرفاً [(١)]، على قدر ما يحضرني في الحال.

قال أبو علي: وقلت لأبي عبد الله البصري يوماً: أنا أعجب من هذا الخاطر في حضوره تارة، ومغيبه أخرى، وهذا يدل على أنه من عند الله، إلَّا أنَّه لا بُدَّ من تقديم النظر، انتهى الخصائص ملخصاً.

---

(١) نحو قوله تعالى ﴿۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٦] أي: بَعْداً لأن أصلها كغيرها من المصادر وكثيراً ما تذهب المصادر على الظرفية ا. هـ «الخصائص» (٣/ ٤١).

[المسألة] الخامسة عشرة

فيما رجحت به لغة قريش على غيرها

قال الفراء: كانت العرب تحضر الموسم في كلِّ عام، وتحجُّ البيت في الجاهلية، وقريش يسمعون لغات جميع العرب، فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به، فصاروا أفصح العرب، وخلت لغتهم من مستبشع اللغات، ومستقبح الألفاظ.

فمن ذلك «الكشكشة» وهي في: ربيعة ومضر، يجعلون بعد (كاف) الخطاب في المؤنث (شيناً) فيقولون: رأيتكِش وبكِش وعليكِش.

فمنهم من يثبتها حال الوقف فقط، وهو الأشهر.

ومنهم من يثبتها في الوصل أيضاً.

ومنهم من يجعلها مكان (الكاف) ويكسرها في الوصل ويسكنها في الوقف، فيقول: منشِ وعليشِ[1].

ومن ذلك: «الكَسْكَسَةُ» في ربيعة ومضر يجعلون «الكاف» أو مكانها في المذكر «سيناً» على ما تقدم، وقصدوا بذلك الفرق بينهما.

ومن ذلك: «العَنْعَنَةُ»[2] وهي في كثير من العرب، في لغة قيس وتميم تجعل الهمزة المَبْدُوءَ بها عيناً، فتقول في أنَّك: عنَّك، وفي أسلم: عسلم، وفي أذن: عذن.

---

(١) في اللسان: (٦/٣٤٣).

الكشكشة: لغة ربيعة ويجعلون الشين مكان الكاف وذلك في المؤنث خاصة فيقولون: عليش ومنش وانشدوا للمجنون

عيناشِ عيناها وجيدُشِ جيدُها.

(٢) وعنعنة تميم: إبدالهم العين من الهمزة كقولهم: عنَّ يريد أنَّ وأنشد يعقوب:

فلا تُلْهِكَ الدُّنيا عن الدينِ واعْتَمِلْ ... لآخِرَةٍ لابدَّ عنْ سَتَصيرُها

أراد: أن ستصيرها.

قال الفراء: وتميم وقيس وأسد ومن جاورهم يجعلون ألف أنَّ المفتوحة عيناً يقولون. أشهد عنك رسول الله ا. هـ (اللسان: ١٣/٢٩٥).

ومن ذلك: «الفَحْفَحَةُ» في لغة هذيل يجعلون الهاء عيناً[1].

ومن ذلك: «اَلْوَكِمُ»[2] في لغة ربيعة وقوم من كلب، يقولون: عليكِم وبكِم حيث كان قبل الكاف ياء أو كسرة.

ومن ذلك: «اَلْوَهِمُ»[3] في لغة كلب، يقولون: منهِم، وعنهِم، ونبئهِم، وإن لم يكن قبل الهاء ياء ولا كسرة.

ومن ذلك: «العَجْعَجَةُ»[4] في قضاعة، يجعلون الياء المشددة جيماً، يقولون في تميميّ: تميمجّ.

ومن ذلك: «الاسْتِنْطَاءُ» لغة سعد بن بكر، وهذيل، والأزد، وقيس، والأنصار، تجعل العين الساكنة نوناً إذا جاورت الطاء، كأنطىٰ في: أعطى.

---

(١) الفحفحة: تردد الصوت في الحلق شبيه بالبحَّة، اللسان: فحح (٢/ ٥٤٠).

(٢) الوَكِمُ: كسر (الكاف) من (كم) مطلقاً ونسبها سيبويه إلى قوم من بكر بن وائل يقول سيبويه: وسمعنا أهل اللغة ينشدون للحطيئة:

وإن قال مولاهم على جلِّ حادث ... رُدوا أفضل أحلامِكِم رَدوا

والشاهد «كسر الكاف من أحلامِكم» ا. هـ [الكتاب ٢/ ٢٩٤].

(٣) الوهم: كسر الهاء من (هم) ومن العرب من يقيده بشرط كون ما قبل الهاء مكسوراً أوياء، ومنهم من يكسر الهاء مطلقاً.

(٤) قال في اللسان [عج: ٢/ ٣٢٠]: العجعجة: في قضاعة يحوّلون الياء جيماً مع العين. يقولون: هذا راعجٌ خرج معجٌ.

كما قال الراجز

خالي لقيط وأبو علجّ ... المطعمان اللحم بالعشجّ

وبالغداة كِسَرَ البرنجّ ... يُقلَعُ بالودّ والصيصجّ

أراد «علي، العشي، البرنيّ، الصيصي»

البرني: نوع من التمر وهو من أجودها.

الصيصي: الصيصة: الوتد الذي يقلع به التمر ا.هـ اللسان [صيص ٧/ ٥٣].

ومن ذلك: «الوتم»[١] في لغة اليمن، تجعل السين تاء كالنات في: الناس.

ومن ذلك: «الشَّنْشَنَةُ» في لغة اليمن، تجعل الكاف شيئاً مطلقاً، كـ «لبيش اللهم لبيش» أي لبيك.

ومن العرب من يجعل الكاف جيماً «كالجعبة» يريد: الكعبة، أورده ياقوت في معجم الأدباء.

[المسألة] السادسة عشرة

في الترجيح بين مذهب البصريين والكوفيين

اتفقوا على أن البصريين أصح قياساً؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كلِّ مسموعٍ ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية، قال ابن جني: الكوفيون علّامون بأشعار العرب مطَّلِعون عليها.

وقال أبو حيان في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار: الذي يختار: جوازه، لوقوعه في كلام العرب كثيراً نظماً ونثراً، قال: ولسنا متعبدين باتباع مذهب البصريين بل نتبع الدليل[٢].

---

(١) الوتم: من ذلك قول علباء من أرقم اليشكري.

يا قبَّح الله بني السعلاتِ
عمرو بن يربوع شرار النَّاتِ
غير أعفَّاءَ ولا أكياتِ

أراد: الناس. أكياس، الخصائص [٢/٥٣].

(٢) نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ والأرحامِ﴾ [النساء: ١] بكسر (الأرحامِ) قراءة حمزة.

وكقول الشاعر:

فاذهبْ وما بكَ والأيامِ مِنْ عجبِ

بجرِّ (الأيامِ). [الكتاب ٢/ ٣٨٣].

وقال الأندلسي في «شرح المفصل»: الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول: جعلوه أصلاً، وبوبوا عليه بخلاف البصريين، قال: ومما افتخر به البصريون على الكوفيين أن قالوا: «نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب[1]، وأكلة اليرابيع[2]، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز[3]، و باعة الكواميخ[4]».



(١) حرش الضبّ يحرشة إذا صاده، فهو حارش للضباب يحرك يده على حُجر الضب ليظنه حية فيخرج ذنبه ليضربها فيأخذه والمراد منه، أنهم يأخذون اللغة عن الإعراب وأهل البادية. ا. هـ اللسان (حرش: ٦٢٨٠)

(٢) اليرابيع: جمع يربوع دويبة نحو الفأرة ا. هـ اللسان [ربع/ ١١١].

(٣) الشواريز: اللبن الثخين الرائب.

(٤) الكواميخ: جمع كامخ، وهو نوع الأدم فارسي معرب (اللسان: كمخ ٣/ ٤٩)، أخبار النحويين للمقرئ: (٧٨).

الكتاب السابع

في أحوال مستنبط

هذا العلم ومستخرجه

فيه مسائل

[المسألة] الأولى

في أول من وضع النحو والتصريف

اشتهر أن أول من وضع النحو: علي بن أبي طالب رضي الله عنه لأبي الأسود[1].

قال الفخر الرازي في كتابه «المحرر في النحو»: رسم علي رضي الله عنه لأبي الأسود باب إن، وباب الإضافة، وباب الإمالة، ثم صنف أبو الأسود: باب العطف، وباب النعت، ثم صنف: باب التعجب، وباب الاستفهام، وتطابقت الروايات على أن أول من وضع النحو: أبو الأسود، وأنه أخذه أولاً عن علي.

---

(١) أبو الأسود الدؤلي، عمر بن ظالم، تابعي جليل صحب سيدنا علي رضي الله عنه، توفي سنة: (٦٩هـ)، وهو أول من كتب في النحو، قيل بإشارة من سيدنا علي، وقيل غير ذلك والله أعلم. أنظر شذرات الذهب (١/ ٢٩٧)، الأعلام (٣/ ٢٣٦).

واتفقوا: على أن معاذاً الهراء[١]: أول من وضع التصريف، وكان تخرَّج بأبي الأسود، ثم خلف أبا الأسود خمسة: عنبسة الفيل[٢]، وميمون الأقرن[٣]، ويحيى بن يعمر[٤]، وابنا أبي الأسود: عطاء، وأبو حرب[٥]، ثم خلف هؤلاء: عبد الله بن أبي إسحاق[٦]، وعيسى بن عمر[٧]، وأبو عمرو بن العلاء[٨]، ثم خلفهم الخليل[٩]، ففاق من قبله، ولم يدركه أحد بعده، أخذ عن عيسى [بن عمرو]، وتخرج بابن العلاء، ثم أخذ عنه سيبويه[١٠]، وجمع العلوم التي استفادها منه في كتابه [الذي هو] أحسن من كل كتاب صنف فيه إلى الآن.

وأما الكسائي[١١]: فقد خدم أبا عمرو بن العلاء نحواً من سبع عشرة سنة، لكنه لاختلاطه بأعراب الأبلة[١٢] فسد علمه، ولذلك احتاج إلى قراءة كتاب سيبويه

---

(١) أبو علي معاذ بن مسلم الهراء أديب معمر له شعر، من أهل الكوفة عرف بالهراء لبيعه الثياب الهروية نسبه مدينة هراة لهُ كتب في النحو ضاعت معظمها توفي سنة (١٨٧هـ). إنباه الرواة: (٣/ ٢٨٨) الأعلام: (٧/ ٢٥٨).

(٢) عنبسة بن معدان من أصحاب أبي الأسود إنباه الرواة (٢/ ٣٨١).

(٣) ميمون الأقرن ويعدّ من الأوائل الذين وضعوا علم النحو. أخبار النحويين (١/ ٣٠). «إنباه الرواة» (٣/ ٣٣٧).

(٤) يحيى بن يعمر العدواني توفي سنة (١٢٩هـ) من التابعين كان عالماً بالنحو ولغات العرب. وفيات الأعيان: (٦/ ١٧٣). «إنباه الرواة» (٤/ ٢٤).

(٥) عبد الرحمن بن سلام الجمحي، عالم بأخبار العرب وأيامها. ومات بالبصرة سنة (٢٣١هـ). سير أعلام النبلاء: (١٠/ ٦٥٠). إنباه الرواة (١/ ٥٦).

(٦) الحضرمي توفي سنة (١١٧هـ) إنباه الرواة (٢/ ١٠٤).

(٧) الثقفي توفي سنة (١٤٩هـ) نزهة الألباء (١٣).

(٨) مرت ترجمته، (ص: ٥٣].

(٩) الخليل بن أحمد الفراهيدي النحوي اللغوي أحد أعلام اللغة. توفي سنة (١٦٠هـ) نزهة الألباء (٢٩). البلغة (١/ ٩٩).

(١٠) سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان ومعنى سيبويه (رائحة التفاح) وهو من أعظم علماء النحو وكتابه أعظم ما كتب في النحو ت (١٩٤هـ) «بغية الوعاة» (٢/ ٢٢٩)

(١١) الكسائي: إمام النحو الكوفي وصاحب أسس واتجاهات المذهب الكوفي ت (١٨٣هـ) «إنباه الرواة» (٢/ ٢٥٦).

(١٢) الأبلة: بلدة على شاطئ دجلة قريبة من البصرة وهي أقدم من البصرة، اللسان: أبل (١/ ٩).

على الأخفش[1]، وهو مع ذلك إمام الكوفيين، وما ظنك برجل غلامه الفراء[2]. ثم صار الناس بعد ذلك فرقتين: بصرياً وكوفياً، انتهى.

وقال ثعلب في «أماليه»: قال أبو المنهال[3]: أئمة البصرة في النحو وكلام العرب ثلاثة: أبو عمرو بن العلاء، وهو أول من وضع أبواب النحو، ويونس[4] بن حبيب، وأبو زيد الأنصاري[5]، وهو أوثق هؤلاء كلهم، وأكثرهم سماعاً من فصحاء العرب، سمعته يقول: «ما أقول: قالت العرب إلا إذا سمعته من عجز هوازن» وفي رواية أخرى: «إلا إذا سمعته من هؤلاء: بكر بن هوازن، وبني كلاب، وبني هلال، أو من عالية السفلة، أو من سافلة العالية، وإلا لم أقل: قالت العرب» [**المزهر: ١/ ١٥١**].

[المسألة] الثانية

[شرط المستنبط]

شرط المستنبطِ لشيء من مسائل هذا العلم، المرتقي عن رتبة التقليد أن يكون عالماً بلغة العربِ، محيطاً بكلامها، مطَّلعاً على نثرها ونظمها، ويكفي في ذلك الآن:

الرجوع إلىٰ الكتب المؤلَّفة في اللغات، والأبنية، وإلى الدَّواوين الجامعة لأشعار العرب، وأن يكون خبيراً بصحة نسبة ذلك إليهم، لئلَّا يدخل عليه شعر مولَّد أو مصنوع، عالماً بأحوال الرواية، ليعلم المقبول روايته من غيره، وبإجماع النحاة كي لا يحدث قولا زائداً خارقاً إذا قلنا بامتناع ذلك.

---

(١) مرت ترجمته (ص: ٢٦).

(٢) الفراء يحيى بن زياد من أئمة النحو توفي سنة (٢٠٧هـ) «نزهة الألباء» (٦٦).

(٣) أبو المنهال: عوف بن مُحُلِّم الخزاعي توفي سنة (٢٢هـ) «الأعلام» (٥/ ٩٦).

(٤) مرت ترجمته (ص: ٦١).

(٥) مرت ترجمته (ص: ٥١).

[المسألة] الثالثة

[طريقة ابن مالك]

لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقَتي البصريين والكوفيين، فإن مذهب الكوفيين: القياس على الشاذ، ومذهب البصريين: اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر، وابن مالك يحكم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل؛ بل يقول: إنه شاذ أو ضرورة، كقوله في التمييز(١):

والفعلُ ذو التَّصريفِ نَزْراً سَبَقاً

وقوله في مد المقصور(٢):

والعكس في شعرٍ يقع

قال ابن هشام: وهذه الطريقة طريقة المحققين، و هي أحسن الطريقتين.

[المسألة] الرابعة

[ترك القياس بالسماع]

قال في الخصائص [١/١٢٥]: إذا أداك القياس على شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه، انتهى.

وهذا يشبهه شيء من أصول الفقه [وهو] نقض الاجتهاد إذا بان النص بخلافه.

---

(١) شطر من ألفية ابن مالك. وعامل التمييز قد مطلقاً لا يتقدم التمييز على عامله إلا كان اسماً أو فعلاً جامداً وقدر تقدمه على الفعل المتصرف نحو «نفسا طاب زيد» ونحو: نفساً تطيب بنيل المنى ا. هـ «شرح الأشموني» (٢/٢٠١) «شرح أبو عقيل» (١/١٥٨).

(٢) شطر من الألفية وقبله: وقصر ذي الممدود اضطرار مجمعُ.

مد المقصور اضطراراً منعه جمهور البصريين، وأجازه الكوفيون متمسكين بقول الشاعر: فلا فقر يدوم ولا غناء: «شرح الأشموني» (٤/ ١١٠) شرح ابن عقيل (٢/ ٣٤٣).

الفهارس

الآيات القرآنية المستشهد بها

الأشعار

فهرس الأعلام

المراجع

فهرس الموضوعات

(أ) فهرس الآيات القرآنية المستشهد بها

(ب) فهرس الأشعار

(ج) فهرس الأعلام

(هـ) أهم مراجع التحقيق

١ ـ أخبار النحويين البصريين: لأبي سعيد السيرافي.

٢ ـ **أخبار النحويين**: لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي.

٣ ـ **أسرار العربية**: لأبي البركات الأنباري.

٤ ـ **الأشباه والنظائر النحوية**: للإمام السيوطي.

٥ ـ **أصول النحو**: لابن السراج.

٦ ـ **إعراب القرآن**: للزجاج.

٧ ـ **الأعلام للزركلي**، دار العلم.

٨ ـ **الإغراب في جدل الإعراب**: لأبي البركات الأنباري.

٩ ـ **إملاء مامن بن الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في القرآن**: لأبي البقاء العكبري.

١٠ ـ **إنباه الرواة على أنباه النحاة**: لجمال الدين بن الحسن القفطي.

١١ ـ **الإنصاف في مسائل الخلاف**: لأبي البركات الأنباري.

١٢ ـ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**: لابن هشام.

١٣ ـ **الإيضاح في علل النحو**: لأبي القاسم الزجاجي.

١٤ ـ **البحر المحيط** لأبي حيان

١٥ ـ **البداية والنهاية** لابن كثير.

١٦ ـ **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: للإمام السيوطي.

١٧ ـ **البيان في غريب إعراب القرآن**: لأبي البركات الأنباري.

١٨ ـ **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**: لابن مالك.

١٩ ـ **تاج العروس** للزبيدي، ط الكويت.

٢٠ ـ **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**: للدماميني.

٢١ ـ **التعريف بفن التصريف**: للدكتور عبد العظمي الشناوي.

٢٢ ـ **النبيين عن مذاهب النحويين للعكبري**، دار الغرب الَسلامي بيروت.

٢٣ ـ **تدريب الراوي** للسيوطي.

٢٤ ـ **حاشية الأمير على مغنى اللبيب.**

٢٥ ـ **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل.**

٢٦ ـ **حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب.**

٢٧ ـ **حاشية السيوطي على شرح ابن عقيل.**

٢٨ ـ **حاشية الصبان على شرح الأشموني** لألفية ابن مالك.

٢٩ ـ **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة**: للإمام السيوطي.

٣٠ ـ **حلية الأولياء** لأبي نعيم. دار السعادة.

٣١ ـ **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**: لعبد القاهر البغدادي.

٣٢ ـ **الخصائص**: لابن جنى، بتحقيق الأستاذ محمد على النجار.

٣٣ ـ **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**: للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة.

٣٤ ـ **الدرر اللوامع على همع الهوامع**: لأحمد بن أمين الشنقيطي.

٣٥ ـ **ديوان حسان**، دار الكتاب العربي.

٣٦ ـ **ديوان الحطيئة**، دار صادر.

٣٧ ـ **ديوان الشاعر رؤبة**، دار صادر.

٣٨ ـ **ديوان العجاج**، دار الشرق.

٣٩ ـ **ديوان كثير**، دار الثقافة.

٤٠ ـ **ديوان لبيد**، دار صادر.

٤١ ـ **سر صناعة الإعراب**: لابن جنى، دار القلم، دمشق.

٤٢ ـ **شذرات الذهب** لابن العماد، القاهرة.

٤٣ ـ **سيبويه إمام النحاة**: لعلى النجدي ناصف.

٤٤ ـ **شذور الذهب**: لابن هشام.

٤٥ ـ **شذا العرف في فن الصرف** للحملاوي، ت علاء الدين عطية.

٤٦ ـ **شرح ألفية ابن مالك** لابن الناظم، بيروت.

٤٧ ـ **شرح التصريح على التوضيح**: للشيخ خالد الأزهري.

٤٨ ـ **شرح التسهيل** لابن مالك.

٤٩ ـ **شرح شواهد ابن عقيل**: للشيخ عبد المنعم الجرجاوي.

٥٠ ـ **شرح الشافعية** للرحبي

٥١ ـ **شرح العيني لشواهد الأشموني.**

٥٢ ـ شرح المفصل: لابن يعيش.

٥٣ ـ **شرح الملوكي** في التصريف، المكتبة العربية، حلب

٥٤ ـ **الصحاح** للجوهري.

٥٥ ـ **طبقات النحاة واللغويين**: لابن قاضي شهبه.

٥٦ ـ **طبقات النحويين**: للزبيدي، دار المعارف.

٥٧ ـ **علم أصول الفقه**: للشيخ محمد عبد الله أبو النجا.

٥٨ ـ **علوم الحديث** لابن الصلاح، ت د. العتر، المكتبة العلمية.

٥٩ ـ **قطر الندى وبل الصدى**: لابن هشام.

٦٠ ـ **القاموس المحيط.**

٦١ ـ **الكافية لابن الحاجب.**

٦٢ ـ **كتاب سيبويه، ت عبد السلام هارون.**

٦٣ ـ **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**: لجار الله الزمخشري.

٦٤ ـ **كشف الخفاء** للعجلوني.

٦٥ ـ **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**: للإمام السيوطي.
٦٦ ـ **لسان العرب**: ابن منظور، دار صادر.
٦٧ ـ **لمع الأدلة في أصول النحو**: لأبي البركات الأنباري، ت: أ. الأفغاني.
٦٨ ـ **المحصول للرازي.**
٦٩ ـ **مختار الصحاح**: للإمام محمد الرازي.
٧٠ ـ **المدارس النحوية**: للدكتور شوقي ضيف.
٧١ ـ **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**: للإمام السيوطي، ط: البابي الحلبي.
٧٢ ـ **معجم الأدباء للحموي**، دار المؤمن.
٧٣ ـ **معجم البلدان**: لياقوت الحموي.
٧٤ ـ **معجم الشعراء.**
٧٥ ـ **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**: لمحمد فؤاد عبد الباقي.
٧٦ ـ **المعجم الوسيط**: ط مجمع اللغة العربية.
٧٧ ـ **المقتضب**: للمبرد، بتحقيق الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة.
٧٨ ـ **المقرب**: لابن عصفور.
٧٩ ـ **من تاريخ النحو**: لسعيد الأفغاني.
٨٠ ـ **النحو الوافي**: للأستاذ عباس حسن.
٨١ ـ **نزهة الألباء**: لأبي البركات الأنباري.
٨٢ ـ **نفح الطيب للمقريزي، دار صادر.**
٨٣ ـ **نشأة النحو**: للشيخ محمد الطنطاوي.
٨٤ ـ **هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي.**
٨٥ ـ **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**: للإمام السيوطي.
٨٦ ـ **وفيات الأعيان لابن خلكان**، دار صادر، بيروت.

المحتويات